

مَا لَا يَنْصَرِفُ وموانع الصرف

بين جمهور النحويين والسهيلي

تأليف

دكتور عبد العظيم فتحي خليل

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

مَطْبَعَةُ الْأَفْهَانِيَّةِ

٣ شارع جزيرة بدران شبرا-مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي شرف العربية بأن نزل بها القرآن، وهبها لها من حفظها في كل زمان ومكان وصلى الله تبارك وتعالى على سيدنا محمد وأصحابه العرب العرباء وخير من أفلته الأرض وأظلمت السماء، ورضى الله عن أهل بيته ومحبه أجمعين .

وبه - د -

فإن أولى ما صرفت إليه المصنف، وأهم ما احتل به في تأليفه، هو تعليم علم العربية الذي جاء بخدمة كتاب الله عز وجل وصيافته من اللحن والتحريف، والإسهام في معرفة وجوهه ونما ويلاته وفنائه بصرفه صحيحة بعيدة عن الشطط والزيغ، وهو حقيقة أحد الداربع الحكيم، ومن أجل ذلك كانت عنايته بالعلماء في كل عصر بعلم النحو، لأن مراعاة قواعده كفيلة بتحقيق ذلك كله

وإني نظرت في باب ما لا ينصرف فرائقه بلقى عناية بالغة من النحويين منذ أن نشأ النحو إلى يومنا هذا، لكن بعض مسائله، مازالت في حاجة إلى تحقيق يوضح مبهمها ويبين وجه الصواب فيها .

والدليل على عناية النحويين بهذا الباب إفراדם إياه بالتأليف كما فعل الزجاج وغيره وقد أحكم العلماء المتقدمون قواعده، وقيدوا شوارده وأوابده؛ وجاءت قواعدهم في ذلك كالحصن الحصين الذي لا تنال منه السهام، ولا يبلى على مر الليالي والأيام، ومن عرف تلك القواعد وأتقنها

قال قدرا كبيرا من الفصاحة ، وسلم لسانه من كثير من الالحن والخطأ .
بيد أنى وجدت أبا الاسم للسهيل ينازع اللحاة المتقدمين في هذا
الباب ، ويدحر باللائمة عليهم في أماليه ، فالتذبت نفسى لدراسة ما كتبه
المقدمون ، ولم أضن بوقتي وجهدى في هذا العمل الجليل ، ثم تأملت
كلام السهيلي فلم أظفر منه بما يشفى القليل أو يهدى إلى السبيل ، فقلت
له بلسان العلم : القول ماقاله سيديويه والخليل :

وقد فصلت القول في ذلك في أربعة مباحث :

أولها : في حقيقة مالا ينصرف وماله من أحكام .

والثانى : في تعاليل النحويين لمنع للصرف .

والثالث : في الملل المانعة من الصرف .

والرابع : في الرد على السهيلي

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل مقبولا ، وأن يحمله خالصا لوجهه

وأن يتقبل به ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله

بقلب سليم .

المبحث الأول

حقيقة ما لا ينصرف وواله - بن أحسن م

معنى الصرف لغة واصطلاحاً :

بالرجوع إلى مادة (صرف) في معاجم اللغة نلاحظ أن الصرف ورد في جملة معان منها : التوبة ، والحيلة ، وحدثان الدهر ونوائبه ، ومنها : القلب والرد تقول : صرفت الرجل عنى فأنصرف ، أى رددته فارتد ، ومنها : فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار ، يقال : بين الدرهمين صرف ، أى فضل ، لجودة أحدهما^(١) .

ومعنى ذلك أن الانصراف هو الرجوع والارتداد ؛ ومعنى لا ينصرف لا يرتد ولا يرجع ومعنى غير منصرف : غير راجع .

كما يستفاد من ذلك أن قولهم : منع الصرف قد يكون معناه : منع من الفضل إذا كان من الصرف وهو الفضل .

هذا هو المعنى الأغوى للصرف ، وله في اصطلاح النحويين ثلاثة مدلولات :

أولها : أنه يطلق على جميع أنواع القنوين الخاصة بالاسم وهى أربعة^(٢) :

(١) راجع مادة (صرف) فى الصحاح للجوهري والقاموس المحيط للفيروزابادى رلسان العرب لابن منظور .

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ١٤/٤ ، ١٥

- تنوين التمسكين : وهو الدال على خفة الاسم وتبكيه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبني ، ولا الفعل فيمنع من الصرف كالنوين في : زيد ورجل

- تنوين التذكير ، وهو اللاحق لبعض اللفظيات للدلالة على التذكير كتدوين (سيدويه) إذا أردت به شخصا غير معين مسمى بهذا الاسم .

- تنوين المبالغة : وهو اللاحق لنعو : مبالغات في مقابلة النون في نحو مسلمين .

- تنوين التعويض : وهو اللاحق لنعو : هراش وجوار عوضا عن الياء المحذوفة منهما ولـ (إذ) في نحو « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله »^(١) عوضا عن الجملة التي تضاف (إذ) إليها .

وعلى هذا الإطلاق سار ابن مالك في شرح الكافية^(٢) فجزم بأن التصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخالصة بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف .

ثانيها : أنه يطلق على تنوين التمسكين وحده لا مطلق تنوين ؛ وعلى هذا سار ابن مالك في الألفية فقال :

الصرف تنوين أتى مبيِّنًا . معي به يكون الاسم أمكوا^(٣)

(١) الروم ٤٤ ، ٥

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/١٦١

(٣) ألفية ابن مالك ص ٤٩

قال الأشموني^(١) : قوله « تنوين » جنس يشمل جميع أنواع التنوين ، وقوله « أتى مبيناً ... الخ » مخرج لما سوى المبر عنه بالصرف .
وكذلك قال ابن هشام في أوضح المسالك^(٢) : الصرف : هو التنوين الدال على معنى يكون به الاسم أمكن ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للجوف والفعل .

وإطلاق الصرف على تنوين التمكين وحده هو المتعارف بين النحويين وعليه يحمل قول سيدي^(٣) : التنوين علامة للأمكن عندم وتركه علامة لما يستنقلون . وهذا قال الأشموني : تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور ، وقال غيره^(٤) : متى أطلق التنوين فإما يراد به تنوين الصرف ، وإذا أريد غيره من التنوينات فَيُبدلُ تنوين التنكير ، تنوين المدايلة ، تنوين العوض .

ثالثها : أنه تنوين التمكين مع الجر ، وهذا قول لم يرضه جمهور اللغاة ، والجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده ، وأن علامة للزم من الصرف فيما لا ينصرف إنما أزيلت التنوين خاصة وليس الجر من

(١) منزه السالك إلى ألفيه ابن مالك ٢/٢٢٧ ، ٢٢٨

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٥

(٣) الكتاب بتحقيق عبد السلام محمد هارون ١/٢٢

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/١٠٤ وانظر حاشيته يس على التصريح

الصرف^(١) ، والدليل على ذلك أنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المصوب نونه ، وقيل : صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه فأطلق الدعاة على مجرد نونه صرفا^(٢) . وقد ذكر أبو البقاء ثلاثة أوجه ترجع قول الجمهور وهي^(٣) :

١ - أن ذلك معنى بغيره . منه الاشتقاق فلم يدخل فيه إلا ما يدل عليه الاشتقاق كمائر أمثاله ، ويؤانه أن الصرف في اللغة هو الصوت الضعيف كقوله « صرف ناب البعير » و « صرفت البكرة » وهذه « صرف القلم » والفتون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة كغنة الأشياء التي ذكرنا ، وأما الجر فليس صدوته مشبها لما ذكرنا ، لأنه حركة فلم يكن صرفا كمائر الحركات ألا نرى أن الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تسمى صرفا ؟

٢ - أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف مالا يتصرف جره في موضع الجر ، ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه ، وذلك أن الفتوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن ، والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله أو فتحه ، فلما كسر حين نون علم أنه ليس من الصرف ، لأن إقامته من الصرف قائم ، وموضع الخالف لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أن يختص به .

(١) الأشباه والنظائر ٢٧١/١

(٢) منهج السالك بحاشية الصبان ٢٢٨/٢

(٣) التبيين لأبي البقاء المعبرى ص ١٦٤ ، ١٦٥

٣ - أن ما لا ينصرف إذا كانت فيه الألف واللام أو أضيف يكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف ، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعاً لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم للفعل ، والتنوين سقط هنا لعلامة أخرى فينبغي أن يظهر للكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعا له .

حقيقة تنوين التمكنين :

إذا تقرر أن الصرف هو تنوين التمكنين فاعلم أن هذا التنوين في حقيقة حرف ذو مخرج ونون ساكنة ، وهو زيادة على الكلمة كما أن النفل زيادة على الفرض^(١) ، ومثاله النون اللاحقة لـ « محمد » في قوله تعالى : « محمد رسول الله »^(٢) فهو نون ساكنة مزيطة في آخره ، وقد عرفه ابن هشام وغيره^(٣) بأنه نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ لغزير تؤكد

وسمى تنويناً ، لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفصيل من أبنية الأحداث^(٤) وقيل : سُمي تنويناً لانفارقة بيده وبين النون لزائدة المتحركة التي تكون في الثانية والجمع^(٥) .

(١) الأشباه والنظائر ١٠٤/٢

(٢) الآية ٢٩ من سورة الفتح

(٣) أوضح المسالك ١٤/١ ومنهج السالك ٣٠/١

(٤) الأشباه والنظائر ١٠٤/٢

(٥) المصدر السابق ٢٦١/١

والذي مشى عليه ابن جنياد وغيره في تعريف التنوين هو قول
الأكثرين ، وهو عذويم مصدر غلب حتى صار اسما لتلك الفون (١) ،
وقد فرقوا بهذا الاسم بين هدم النون والنون الأصلية في نحو : يُطِن
ودسَن ، والملاحقة الجارية بحري الأصلية في نحو : رَعَشَن وفَرَسَن ، وذلك
أن النونين ليس متبعا في الكلمة ، وإنما هو تابع للحركات القائمة بعد
تمام الجزء . جى . به معنى ، وليس كالفون الأصلية التي من نفس الكلمة
أو الملاحقة الجارية بحري الأصل ، ولذلك من إرادة الفرق لم يثبوتوا لها
صورة في الخط (٢) .

وقد خالف في ذلك السهيلي (٣) ، فعرف التنوين بأنه إلحاق الاسم نونا
سما كنة ، وعمل ذلك بأن التنوين مصدر نَوَتْ الحرف ، أى ألحقته
نونا كما أن التثنية مصدر نَمَّت الرجل إذا جعلت لها فعلا ، وليس التثنية
هو النون ، وكذلك التنوين ليس هو الفون بمجردا .

ومذا الذي ذكره هو معنى التنوين في اللفظ ، ويطلق أيضا على
التصويت ، وقد تقدم أنه عند الجمهور مصدر غَلَب حتى صار اسما
لتلك الفون .

(١) منهج السالك ٣٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩

(٣) انظر نتائج الفكر ص ٨٦

فائدة تنوين التوكيد :

جمهور النحاة على أن التنوين عند العرب علامة للنخبة ، ولذلك جعل
فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وقد ذكر ذلك سيدي في عبارته التي
تقدمت ^(١) ، وقال الزجاجة ^(٢) : جملة سيدي به فارقا بين المنصرف من الأسماء
وغير المنصرف ، وجملة لازما للمنصرف خلفته وفي التبيين لأبي البقاء مسألة
ذكر فيها أقوال النحاة المتقدمين في علة زيادة تنوين الصرف وفيها يقول ^(٣) :
العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم
وثقل الفعل .

وقال الفراء : المراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف .

وقال آخرون : المراد به الفرق بين الاسم والفعل .

وقال قوم : المراد به الفرق بين المفرد والمضاف .

والدلالة على المذهب الأول أن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقل والنخبة
والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، فالخفيف ما قلت مدلولاته
ولو أزمه والثقل ما قل ذلك فيه ، نخبة الاسم أنه يدل على مسمى واحد
ولا يلزم مقبره في تحت معنى كلفظة (رجل) فإن معناه ومسماهما الذكر من
بنى آدم ، والفرس : هو الحيوان الصالح ولا يفتن بذلك زمان ولا غيره ، ومعنى

(١) انظر ص ٧

(٢) إنباح على النحو ص ١٧

(٣) التبيين ص ١٧٤ : ١٧٥

يحمل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة ، فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والظرف وغير ذلك .

وإذا تقرر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما ، فوجب أن يكون على ذلك دليل من جهة اللفظ ، والتنوين صالح لذلك ، لأنه زيادة على اللفظ ، والزيادة ثقل في المزيد عليه ، والاسم يحتمل النقل ، لأنه في نفسه خفيف ، والفعل لا يحتمل النقل ، لأنه في نفسه ثقیل فلا يحتمل الثقل وهذا معنى ظاهر فكان هو الحركة في الزيادة .

وقول الفراء إن حمل على معنى صحيح فإrade ما ذكرنا ، ولكن العبارة ركيكة ، وإن حمل على ظاهر اللفظ كانت تعاميل الشيء بنفسه لأنه يصير إلى قولك : للتنوين يفرق به بين ما يفرون وبين ما لا يفرون وذا تعليل الشيء بنفسه .

وأما من قال : مُفَرَّقَ به بين الاسم والفعل فلا يصح لأوجه :
أحدها : أن الفرق بينهما من طريق المعنى ، وذلك أن الاسم يدل على معنى واحد والفعل على معنيين .

الثاني : أن العلامات المفرقة اللفظية بينهما كثيرة مثل قد والسين وسرف والتصرف مثل كونه ماضيا ومستقبلا وأمرًا والاسم يعرف بالألف واللام وغيرهما .

والثالث : أن الاسم الذي لا ينصرف لا تنوين فيه وهو مبين للفعل .
وأما من قال : يفرق بين المفرد والمضاف بقوله باطل أيضا من جهة أن المفرد مطلق يصح السكوت عليه ، والمضاف مخصوص محتاج إلى ما بعده ،

وأن الاسم الذي لا ينصرف قد يضاف وإضافته غير لازمة فيكون مفردا مع أنه لا ينون ، فلو كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف إلا بالتنوين لزم ألا يكون المفرد إلا منصرفا . ١٠ هـ

وإنما سقت هذا المسألة كاملة لأن أبا القاسم السهيلي تأثر بالقول الأخير فيها فذهب إلى أن التنوين علامة لانفصال الاسم عما بعده ، وأنه جىء به للفرقة بين وصل الكلمة وفصلها فلا يدخل في الاسم إلا علامة على انفصالها عما بعده^(١) ، وقد تابعه في ذلك ابن قيم الجوزية وقال : ولهذا - أى لكون التنوين علامة للانفصال - كثرة في الذكرات لقرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة فإذا لم تضاف احتاجت إلى التنوين تذييها على أنها غير مضافة ، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام لاستغنائها في الأكثر عن زيادة تخصيصها ، وما لا يقصور فيه الإضافة بحال كالمضمر والمبهم لا ينون بحال وكذلك المعارف باللام ، وهذه علة عدم التنوين وقفا إذ الموقوف عليه لا يضاف^(٢) .

وفيما تقدم من كلام أبي الهيثم رد ذلك المذهب ، والأولى ما مشى عليه سيوريه الجمهور .

حقيقة ما لا ينصرف :

اختلاف النحاة في اشتقاق ما لا ينصرف إلى أقوال منها :

(١) انظر أمالي السهيلي ص ١٠

(٢) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢٦/١

(٣) التصريح على التوضيح وحاشية يس عليه ٢

١ - أنه من الضرف وهو الظاهر من اللفظ ، قالوا : لأن المنصرف
ظاهر من شبه الفعل والضرف ، وهذا القول له وجهه إلا أنه معترض
بأنه يلزم عليه الاشتقاق من غير المصدر وهو الخليل .

٢ - أنه من الضرف وهو الظاهر ، لأن المنصرف له فصل على غير
المنصرف وهو الضرف التي في آخره .

٣ - أنه من الضريف وهو الصوت ، لأن الضرف وهو التثنية حدوثه
في الآخر .

٤ - أنه من الانصراف وهو الرجوع ، فكأن الاسم ضربان :
ضرب أقبل على شبه الفعل فنع ما يمنع منه الفعل ، وضرب انصرف عنه
وهو المنصرف .

٥ - أنه من الانصراف إلى الجهات من قولهم : صرفته : إذا رددته
وقلبته في الجهات .

وعندي أن أولى هذه الأقوال بالقبول قول من قال إنه من الضرف
بمعنى الفصل ؛ لأن التثنية الذي يلحق بالمنصرف زيادة خلقت به بعد استكمال
حروفه ، فإذا منع الاسم من هذا التثنية فهو ممنوع من الضرف وهو الفصل
والزيادة ، ويسمى غير منصرف لعدم اشتغاله على الضرف وهو التثنية الزائد
في آخره .

وليس بالبعيد قول من قال إنه من الضريف بمعنى الصوت لأن التثنية
صوت في آخر الاسم فالاسم الذي لا ينصرف هو الذي لا يلحقه ذلك الصوت
في آخره ، كما أنه ليس ببعيد أن يقال إنه من الضرف بمعنى الرجوع ، كأن

الذى لا ينصرف . حذف منه التنوين ثم منع من الرجوع إلى حالة التنوين ،
لأن التنوين يلحق به إلا في ضرورة الشعر .
وقد اختلف النحويون في تعريف ما لا ينصرف وذكر السهوطي في
ذلك قولين ^(١) .

أولهما : أنه المسلوب منه التنوين بقاء على أن الصرف ما في الاسم
من الصوت أخذاً من الصريف وهو الصوت الضعيف .

ويوافق هذا القول تعريف أبي البركات المنصرف بأنه ما دخله التنوين
نحو : هذه عصا كورحى وغير المنصرف ما لم يلحقه التنوين نحو حبل وبشرى
وسكرى ^(٢) .

ويوافقه أيضاً ما مشى عليه ابن هشام والمعرج من أن ما لا ينصرف
هو الاسم العرب الفاعل المتعدي ^(٣) .

ثانيهما : أنه المسلوب منه التنوين والجر . ما بقاء على أن الصرف هو
للتصرف في جميع المحار .

ويوافق هذا القول قول الزجاجي في الجمل : الاسم الذى ينصرف هو
الذى ينون ويخفص ، وغير المنصرف لا ينون ولا يخفص ويكون في موضع
الخلق مفتوحاً ^(٤) . وكذا في تعريف أبي حيان لما لا ينصرف بأنه الذي

(١) مع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ٧٦/١

(٢) أعرار العربية لأبي البركات لابن تباري ص ٤٣ ، ٤٤

(٣) التصريح على التوضيح ٢١٠/٢

(٤) الجمل في النحو ص ٣١٨

الذى لا يوجد فيه تنوين ولا جر إلا إذا أضيف أو دخلت عليه « أل »
فيجر^(١).

وهذا القول الثانى تؤيده تسمية الكوفيين ما لا ينصرف : ما لا يجرى ،
لأن معنى ما لا يجرى ما سقط منه إحدى الحركات الثلاث وهى علامة الجر ،
وقد أشار إلى ذلك ابن عيش بقوله : والبغداديون يسمون « باب ما لا ينصرف »
باب ما لا يجرى ، والصرف قريب من الإجراء لأن صرف الاسم إجرؤه
على ماله فى الأصل من دخول الحركات الثلاث التى هى علامات الإعراب
ويدخله التنوين أيضا^(٢).

قال ابن عصفور فى شرح الجمل : وإنما قيل عنه غير منصرف ، لأنه ليس
فى آخره الصريف وهو الصوت ، لأن التنوين صرت ، وقيل : لأنه لم ينصرف
عن شبه الفعل بل أشبه الفعل وثبت على هذا الشبه ، والأول أجود ، لأنه
يلزم على الثانى أن يكون المنصرف قد أشبه الفعل ثم زال عن شبه الفعل
وذلك باطل فى جميع الأسماء المنصرفة^(٣).

وأرى أن القولين اللذين ذكرهما السيوطى فى تعريف ما لا ينصرف
لا يصلحان لتعريفه تعريفا جامعاً مانعاً ، فالقول بأنه المسلوب منه التنوين
يدخل فيه كل ما سقط تنوينه ، ولو كان سقوطه لسبب آخر غير منع الصرف
كالإضافة والوقف ، والقول بأنه المسلوب منه التنوين والجر معا لا ينطبق
على المنزوع من الصرف فى حالتى الرفع والنصب .

(١) ارتشاف الضرب لآبى حيان ٢٦/١

(٢) شرح المفصل لابن عيش ٥٧/١

(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٠٥/٢

ولهذا أرى تعريف مالا ينصرف بأنه ماسقط منه التنوين زما ونصبها والتنوين والكسر جرا في غير الضرورة لعله يقتضى ذلك .

وقولى : « فى غير الضرورة » احتراز من مجيء بعض مالا ينصرف منونا فى ضرورة الشعر فإن لحاق التنوين به فى هذه الحالة لا يخرج من دائرة مالا ينصرف مادامت اللمة المقتضية لمنعه من الصرف قائمة فيه ، فإذا استعمل فى الكلام منع من الصرف جرطا على الفصحى من كلام العرب .

وقولى : « لعله يقتضى ذلك » زيادة فى التعريف لبيان أن سقوط التنوين والكسر فيما لا ينصرف قد ورد فى كلام العرب مقارنا لشيء اصطلاح المحوون على تسميته باللمة وذلك للشيء هو الخروج عن الأصل فى الأسماء كما سيأتى بيانه فى تعليل منع الصرف ، وهو المبحث الثانى .
هذا ، وفى منع مالا ينصرف من التنوين والخفض مذهبان ^(١) :

أولهما : - وعليه الزجاج والرماني - أن مالا ينصرف منع من التنوين والخفض دفعة واحدة ، وليس أحدهما قابلا للآخر ، لأن مالا ينصرف أشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين فنفع منهما معا مشابهة له ، قال ابن يعيش : وهو قول بظاهر الحال .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ ، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٥/١ ، أسرار العربية ص ٣٠٩ ، المرتجل لابن الخشاب ص ٧٩ والتصریح على التوضیح ٢١٠/٢

الثانى :- وعليه الجمهور - أنه منع من التنوين وتبع التنوين الخفض ، وهذا المذهب رجحه الرضى فقال بعد أن حكى المذهبين : الأقرب منهما أن الكسر سقط تبعاً للتنوين ، لأنه يعود في حال الضرورة تابعا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر إذ يستقيم الوزن بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة قدھر إليه إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة .

وقال الرضى أيضا : الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إياه علامة تمكّنه التي هي التنوين . . . وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف ، ويقوى ذلك أنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لأصالته .

كما وصف ابن يعيش هذا المذهب بالتحقيق وقال في تقريره : وقال قوم ينتمون إلى التحقيق إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ماقى للفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشاكلة الفعل ، ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتتبع الخاصة الخاصة ، وبدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه ، إنما يذهب منه التنوين لا غير .

وعلى هذا المذهب بنى الزمخشري أحجيتته التي يقول فيها : أخبرني عن شيء من العلامات يشفع لأخيه في السقوط دون الثبات ، وتفسير ذلك

أن التنوين وحده هو المقصود بالإسقاط في باب ما لا ينصرف ، وإنما سقط
الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين ، وذلك أنهما جميعا لا يكونان في
الأفعال ويختصان بالأسماء ، فلهذه الأثرة لما سقط التنوين تبعه الجر في
السقوط ، فالتنوين أصل فيه والجر تبع كما يسقط الرجل عن منزلته
فيسقط أتباعه ، وهذا معنى قول النحويين : سقط الجر بشفاعة التنوين
فإذا عاد الجر عند الإضافة واللام لم يتصور عود التنوين^(١) .

وحذف الكسر تبعاً للتنوين سببه شبه ما لا ينصرف بالفعل كما تبين
من هذه الأقوال وكما سيأتى تفصيله في المبحث الثاني ، وأما الفرض من
حذف الكسر فيسمفاد من أقوال النحويين أنه حذف لأغراض ثلاثة :
أولها : النص من أول الأمر على أن التنوين لم يسقط إلا لمشابهة
الاسم للفعل في الفرعية وليس سقوطه للإضافة أو البقاء أو شيء آخر ،
فذلك حذف مع التنوين صورة الكسر التي لا تدخل الفعل^(٢) .

ثانيهما : الابتعاد بما لا ينصرف عن مشابهة المبنيات ، إذ لو جر مع
حذف تنوينه ففيل مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه نحو أمس وجير
وحذام^(٣) ؛ لأن الكسرة لا تكون إعراباً - إلا مع التنوين أو الألف
واللام أو الإضافة^(٤) .

(١) المشابه والنظائر ١٠/٣

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٦/١

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١

(٤) همع الهوامع ٧٦/١

الثالث : دفع توم أن مالا ينصرف مضاف إلى ماء التكلم وأنها حذفت واجتزى عنها ياء التكلم ، لأنه حكى حذف ياء التكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء^(١) . وذلك في القرآن كثير كما في قوله تعالى : « فكيف كان فكير »^(٢) .

أحكام مالا ينصرف :

يستفاد مما تقدم أن مالا ينصرف من الأسماء له حكمان :
أولهما : سقوط التنوين منه في جميع مواقعه الأخرائية رفعا ونصباً وجراً وهذا في غير ضرورة الشعر ، وأما ضرورة الشعر فيجوز فيها صرف غير المنصرف مطلقا . وشاهد ذلك للشاعر كقول امرئ القيس :
ويوم دخلت الخدر خدر عُنَيْزَةٍ فقالت لك الويلات إنك مُرجى
فقد صرف « عنيزة » وهو يستحق منع الصرف لكونه علما لمؤنث .

وكقول أمية بن أبي الصلت :
فأناها - أحييمر - كأخى السهم بفض فقال كوني عقيرا
فقد صرف « أحييمر » وهو يستحق منع الصرف لكونه علما على وزن الفعل . وكقول زهير بن أبي سلمى :
تبصر خليلي هل ترى من ظمائن تحملن بالعلياء من فوق جرهم

(١) شرح الرضى لكافية ابن الحاجب ٣٦/١

(٢) آية ١٨ من سورة/ الملك

فقد صرف « ظمائن » وهو يستحق منع الصرف لكونه جمعا لا نظير له في الآحاد .

وقد استثنى الكوفيون من ذلك أفعل التفضيل ، وقالوا : لا يجوز صرفه في الضرورة ، واحتجوا بأن حذف تنوينه لأجل « من » التي تقع بعده جارة للمفضول ، فلا يجمع بينه وبين « من » كما لا يجمع بين التنوين والإضافة في الضرورة ، والبصريون على أنه يجوز صرفه للضرورة لأن للمانع له من الصرف عديم هو الوصفية ووزن الفعل ، ولادخل له « من » في منعه من الصرف ، والدليل على أنه ممنوع من الصرف للوصفية والوزن تنوينهم « خير منك » و « شر منه » مع وجود « من » وذلك بسبب زوال الوزن بعد حذف الهجزة ، وأصله أخير وأشر^(١) .

وقد جاء صرفه للضرورة في قول امرئ القيس :
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل
فقد صرف « أمثل » وجره بالكسرة مع وجود « من » المقدمة عليه في قوله : « منك » .

قال السيوطي^(٢) : واستثنى آخرون ما آخره ألف التانيث^(٣) فنموا صرفه للضرورة ، وعلاوه بأنه لا فائدة فيه ، لأنه مستوفى الرنح والنصب والجر ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر

(١) المساعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٣/٣ ومع الهوامع ١١٩/١

(٢) مع الهوامع ١١٩/١

(٣) أى : المقصورة نحو : ذكرى

مازبد ، أى أنه لو قيل فيما آخره ألف التأنيث المقصورة نحو : ذكرى
ذكرى في ضرورة الشعر كان على حالة واحدة رفعا ونصباً وجرا ، وتسقط
ألفه مع زيادة نون التنوين ، وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون
فيلتقى بسا كن فيكسر لالتقاء الساكنين وذلك إذا كان الشاعر محمّاجا
إلى كسر آخره بسبب التقائه بسا كن بعده فتنون الشاعر ثم يكسر وقد
جاء صرف ما آخره الألف المقصورة في قول المنلم بن رباح المري :

إِنِّى مُنَسَّمٌ مَّا مَلَكَتْ فِجَاعِلٌ جزءاً لآخرتى ودنياً تنفم

قال الأشموني^(١) : أنشده ابن الأعرابي بقتوين « دُنْيَا »

هذا وقد نقل العلماء عن الأخفش هنا حكايقتين :

الأولى : أنه حكى أن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف في
الكلام ، وقال في تفسير ذلك : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا
إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام ، أو قال : جرت
ألسنتهم في الكلام على ما يضطرون إليه في الشعر^(٢) .

الثانية : أنه حكى أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي وقال : سمعت
ذلك منهم ، قال ابن عقيل : وسبب ذلك جمعهم له جمع سلامة نحو :
صواحبات فأشبهه بذلك الآحاد^(٣) . وعلى هذه اللغة خرج للعلماء قراءة

(١) منهج السالك ٢٧٥/٣

(٢) المساعد شرح التسهيل ٤٤/٣ والجمع ١٢٠/١ ومنهج السالك

٢٧٥/٣

(٣) المساعد شرح التسهيل ٤٤/٣

من قرأ : « إنا أعتدنا للكافرين سلاسلًا »^(١) بالتفوين .

فإن الحكيين : أنه يسقط منه الكسر في حالة الجر فيجر بالفتحة
نيابة عن الكسرة ، قال ابن مالك رحمه الله :

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضاف أو يك بمداأل ردف^(٢)
قال ابن الناظم : غير المنصرف لا ينون وجر بالفتحة ما لم يضاف أو
يدخله الألف واللام نحو : هذا أحمدٌ ورأيت أحمدًا ومررت بأحمد ،
وذلك أن الاسم إذا شابه الفعل ثقل فلم يدخله التفوين لأنه علامة الأخف
عليهم والأمكن عندهم ، ومنع الجر بالكسرة تبعًا لمنع التفوين ، لتأخيهما
في اختصاصهما بالأسماء وتماقيهما على مبنى واحد في باب راقودٌ خلا
وراقودٌ خلٌّ ، فلما لم يجروه بالكسرة عوضوه عنها بالفتحة .

وتعليل ذلك عند النجاة أن الجر فيه حمل على النصب فجر بالفتحة
كما ينصب بها لا اشتراكهما في الفضلية بخلاف الرفع فإنه عدة^(٣) . وقال
ابن يعيش : لما منع الجر ولا بد للجار من عمل وتأثير شارك النصب في
حركته لتأخيهما كما شارك نصب الفعل حزمه في مثل لم يفعلوا ولن يفعلوا
وأخواتهما ، على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير
المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار والمحقون على خلاف ذلك^(٤)

(١) آية ٤ من سورة الإنسان ، والقراءة لتافع والكسائي .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥١ ، ٥٢

(٣) الهمع ٧٦/١ ، ٧٧

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١

قلت : وبناءً على ما لا ينصرف على الفتح في حالة الجر هو مذهب الزجاج أيضا ، وقد صرح بذلك في كتابه فيما لا ينصرف حيث قال : فأما الجر وهو الخفض فإننا امتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع في الأسماء كما أن الأفعال فرع عن الأسماء لأن الاسم قبل الفعل ؛ فقد أشبهه ما لا ينصرف الفعل فلا يكون في أعرابه إعرابه ما لا يدخل الفعل ، فلذلك جعل المحذوف فيه مفتوحا ، فانفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله فأيدل من الكسر بناء الفتح (١) . اهـ

ومحل إعراب ما لا ينصرف بالفتحة في موضع الجر إذا لم يضاف أو يقرن بأل ، فإن أضيف أو قرن بأل جر بالكسرة ، وقد همل ذلك النحويون بمثل ثلاث (٢) .

أولها : أنه إذا اقترن بأل أو أضيف أمن فيه التنوين ، لأن أل والإضافة لا يجامعان التنوين وقد كان سقوط الجر تابعا لسقوط التنوين ، فلما أمن فيه التنوين عاد الجر ، وهذا تعليل سيئويه (٣) .

ثانيها : أنه بالألف واللام والاضافة بعد عن شبه الفعل فدخله الجر في موضع الجر لأنه صار بمنزلة ما فيه علة واحدة ، وهذا تعليل للمبرد (٤) ،

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٢٠١

(٢) أسرار العربية ص ٣١٣ ، ٣١٤

(٣) انظر الكتاب ٢٢/١ ، ٢٣ ، ٢٢١/٣ (هارون)

(٤) انظر المقتضب ٣١٣/٣

وقد ألمح إليه سيديويه أيضا ، وهذا التعليل أنكره ابن عصفور^(١) ، وذكر أنه يقتضى أن يجر الاسم الذى لا ينصرف إذا صغر أو نعت لبعده حينئذ عن شبه الفعل ، لكون ذلك من خصائص الأسماء ، والواقع غير ذلك .

إنها : أن الألف واللام والإضافة كل واحدة منهما تقوم مقام التنوين ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجر ، فكذلك الأمر مع ما قام مقام التنوين ، وهذا التعليل رجحه ابن عصفور وغيره^(٢) .

وإذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلت عليه الألف واللام جر بالكسرة كما تقدم ، واختلاف النحويون : هل يسمى منصرفا أم غير منصرف ؟ قالت طائفة هو غير منصرف لأنه لا يدخله الصريف وهو التنوين ، وأما جره بالكسرة فملقه أمن التنوين :

وقال آخرون : بل هو منصرف لأنه انصرف عن شبه الفعل بانجراره بالكسرة ودخول خاصة من خواص الاسم ، ولأن غير المنصرف هو ما منع منه الكسر والتنوين .

وقد حكى السيوطى هذين القولين ، وقال^(٣) : الثانى هو المختار

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٢٢

(٢) المصدر السابق ، وانظر المقتصد شرح الايضاح

٩٧١/٢

(٣) التلخيص ١/٧٧

وعليه السيراني والزجاج والزجاجي ، وفي رأى ثالث اختاره كثير من
الآخرين : يفصل بين ما زالت منه إحدى اللغتين كالعلم فإنه تزول منه
العلمية بالإضافة ودخول اللام فيصرف ، ومالا كالوصف ونحوه فلا .
والمتعمد - عندي - ما اختاره السيوطي ، لأن غير المنصرف هو ماسقط
منه التنوين رفعاً ونصباً والتنوين والكسر جراً ، والمضاف والمقترن بأل
وإن كان لا ينون إلا أنه يكسر في موضع الجر فلا يندرج في حد
مالا ينصرف .

وقد ذهب أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنى وغيرهما إلى أن المضاف
والمعرف بالألف واللام واسطة بين المنصرف وغير المنصرف ولا توصف
بالصرف ولا عدمه ، وفي الأشباه والنظائر : قال أبو علي ، مادخله اللام
والإضافة من باب مالا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ولا أقول
إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس
اللام والإضافة بسالبة إياه شبه الفعل ، ولا أقول : إنه غير منصرف لأن
امتناع التنوين فيه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف
واللام عليه فإنها مانع من التنوين^(١) .

وكذلك قال ابن جنى في الخصائص في باب الحكم ينف بين الحركتين
ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو : الرجل وغلامك ، وصاحب
الرجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ،

(١) الأشباه والنظائر ٢٩٤/١

وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتفوين حلوله
للصرف فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمانة لكونه غير منصرف كأحد
وعمر ، وكذلك التثنية والجمع على حدما ليس شيء من ذلك منصرفاً
ولا غير منصرف معرفة كانت أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء
ليس مما يفون مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التفوين كان ذهابه عنها أمانة
لترك صرفها^(١) .

وأقول : إن توقف أبي على الفارسي وابن جني في عد المضاف والمجرد
من أل من المنصرف توقف لامبر له ، لأن دخول الكسر فيهما بعد أن
كان ممتنعاً دليل على تحولهما عن حالة منع الصرف وعلى زوال شبه الفعل
الذي من أجله امتنع الكسر ، وامتناع التفوين فيهما سببه أنه لا يجامع أل
ولا الإضافة في كل اسم سواء كان من قبيل ما ينصرف أو من قبيل
مالا ينصرف .

وأما توقف ابن جني في المثني وجمع السالم فهو مردود بما تقرر عند
الذخويين من أن النون فيهما عوض من دخول التفوين في المفرد^(٢) ، وهذا
يدل على أنهما من قبيل المنصرف .

(١) الخصائص لابن جني ٣٥٧/١ ، ٣٥٨

(٢) أسرار العربية ص ٥٤ وشرح ابن الناطم للألفية ص ٤٢ والتصريح

على التوضيح ٢٣/١ ومنهج السالك للأشمونى ٩١/١

وإذا اجتمع في الاسم الذي لا ينصرف أكثر من علمتين توجب أن المنع
مما المشهور أنه يبقى على إعرابه ، ومنعه من الصرف وذلك نحو : أذربيجان
هنا على بلدة فإن فيه التعريف والمجمة والتركيب ، وذكر ابن جني ^(١) :
أن بعض النحويين ذهب إلى أن الاسم الذي اجتمع فيه سببان فمنع
الصرف إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا ، ويرى ابن
جني فساد ذلك المذهب ، لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق
حديث الصرف وترك الصرف وإنما سببه مشابهة الحرف لا غير .

أقسام ما لا ينصرف :

للمحويين في تقسيم ما لا ينصرف طريقتان :

الطريقة الأولى : تقسيمه بحسب ما فيه من العلل المانعة من الصرف
تقسم إلى ثلاثة أقسام :

- (١) ما يمنع صرفه لعل واحد ، وهو شينان .
— ما كان جمعا لا نظيره في الأحاد نحو مساجد ومصابيح .
— ما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو : حبل وصحراء .
- (ب) ما يمنع صرفه لعلتين إحداهما العلية وهو ستة أشياء :
١ — العلم الزيد في آخره ألف ونون نحو : عثمان و غطفان .
٢ — العلم الأعجمي نحو : إبراهيم وإسماعيل .

- ٣ - العلم المؤنث نحو : عائشة وزينب وطلحة .
 - ٤ - العلم المعدول نحو : عمر وزفر .
 - ٥ - العلم المركب نحو : حضر موت وبعلبك .
 - ٦ - العلم الموازن للفعل نحو : أحمد ويعمر .
 - (٢) ما يمتنع صرفه لعلتين إحداهما الوصفية وهو ثلاثة أشياء :
- الوصف الزيد في آخره ألف ونون نحو : سكران ، حيران .
- الموازن للفعل نحو : أحمر ، وأفضل .
- المعدول نحو : مثنى وثلاث ورباع .
- الطريقة الثانية : تقسيمه بحسب منعه من الصرف مطلقا أو بقيد العلمية ، وهو بذلك ضربان :

(١) ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة ، وهو ستة أشياء :

- ١ - الجمع المتناهي .
- ٢ - المختوم بألف التانيث المقصورة .
- ٣ - المختوم بألف التانيث للمعدودة .
- ٤ - الوصف المزداد في آخره ألف ونون .
- ٥ - الوصف المعدول .
- ٦ - الوصف الموازن للفعل .

(ب) ضرب لا ينصرف في حال العلمية فإذا انكسر انصرف ، وهو ما يمتنع صرفه لعلتين إحداهما العلمية ، وهو ستة أشياء تقدم سردها ،

وقد نظم المذموم من الصرف بهذه الطريقة الشيخ علم الدين السخاوي
عقال^(١) :

مساجد مع حُبلى وحراء بعدها وشكران يتلوه أحاد وأحر
فدى ستة لم تنصرف كيفما أتت سواء إذا ماهرت أو تنكر
وعثمان إبراهيم طاحنة زينب ومع عمر قل حضر موت يسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها
إذا فكرت وللأب في ذاك يحصر

(١) نقلا عن الأشباه والنظائر ٣٢/٢

المبحث الثاني

تعليل منع الصرف في اللغة العربية

قد ثبت لدى المحققين من النحويين أن الممنوع من الصرف إنما منع منه لشبهه بالفعل في كونه فرعاً عن غيره ، وأن هذه الفرعية جعلت فيه ثقلاً كثقل الفعل مما اقتضى منعه من التنوين الدال على الخفة ، ومنعه من الكسر الذي لا يجيء في الفعل ، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك .

أولاً : بيان كون الفعل فرعاً عن الاسم :

من الأصول المقررة لدى النحويين أن الأسماء أصل للأفعال والحروف ، وأنها أسبق منها في المرتبة والتقديم .

وإنما قالوا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأمرين^(١) :
أولهما : أن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه .

ثانيهما : أن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما .
كذلك قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال والحروف ،

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٤/١

لأن الأفعال أحداث الأسماء - يعفون بالأسماء أصحاب الأسماء والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل فيه والفاعل سابق لفعله ، وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره^(١) .

كذلك يذكر النحاة أن الفعل فرع للاسم من وجهين^(٢) .

أحدهما : أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل البصرة ، والمشتق فرع على المشتق منه - لأنه يتوقف وجود الفرع على وجود الأصل ، وعلى مذهب أهل الكوفة هو فرع عن الاسم لما فيه من شبه التركيب لدلالته على الحدث والزمان والنسبة ، والتركيب فرع عن الأفراد .

الثاني : أن الفعل لا يستغنى عن الاسم بل يفقر إليه في إفادة معنى التركيب ، والأسماء يستغنى بعضها ببعض عن الأفعال كقولك : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، وزيد أخوك ، فالاسم يستقل بإفادة المعنى بغير توقف على الفعل وليس كذلك الفعل .

ثانيا : بيان كون الفعل أثقل من الاسم .

ينبغي أن نشير هنا إلى ما تقدم قوله عن أبي البقاء^(٣) من أن للثقل والخفة يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، وأن الخفيف من الكلمات ما قلت مدلولونه ولوازمه والثقل ما كثرت ذلك فيه ، وأن معنى ثقل الفعل

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٣

(٢) المصدر السابق ص ١٠٠ والاشياء والنظائر ٢٦٣/١

(٣) انظر التبيين لأبي البقاء العكبري ص ١٧٣ ، ١٧٤ والاشياء والنظائر

الفعل أن مدلولاته كثيرة . فمن مدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والظرف وغير ذلك .

وإذا تقرر ذلك فمن السهل أن يفهم قول البحيyin : الفعل أثقل من الاسم ، أو الاسم أخف من الفعل ، وخلاصة ما ذكره في التعليل لهذا القول (١) :

١ - أن الفعل لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب ، والاسم بمنزلة المفرد ، وبيان ذلك أن الفعل يقتضى فاعلا ومفعولا فصار كالركب منهما إذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئا من ذلك لأنه لا يدل إلا على المسمى الذى تحته فهو مفرد ، والمفرد أخف من المركب .

٢ - أن الاسم أكثر من الفعل ، والله لكثرة مظنة الخفة كافي المعرفة والنكرة ، وهذا لأن كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه فلا يفيد إلا بانضمام اسم إليه ، وأما الاسم فيفيد مع اسم آخر من نفسه دون حاجة إلى الفعل ، فلذلك كان الاسم أكثر في الكلام من الفعل .

٣ - أن الاسم أكثر استعمالا من الفعل ، والشئ إذا أكثر استعماله على الاستئتم خف ، وإنما قلنا إنه أكثر استعمالا لأمر منها الأوزان وعدد الحروف .

(١) انظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص ١٠٠ ، ١٠١ والأشياء والنظائر للسيوطي ١/٢٦٢ ، ٢٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٧ ، ٥٨ (٣ - ما لا ينصرف)

أما في الأصول فلأن أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخاسية وليس في الأفعال خاسية ، وأما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر من ذلك وللفعل لا يزداد على الستة فقد زاد الاسم على الفعل في الأصول والزيادة .
وأما الأبنية فأبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر وأصول الأفعال أربعة .

وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلاثمائة والفعل لا يبلغ للثلاثين^(١) .
لهذا خفف الاسم على الألسنة لكثرة تداوله ، لأن كثرة الاستعمال لها مدخل في الخفة ، قال ابن يعيش^(٢) : ألا ترى أن المجمع إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام المجمع كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له .

٤ - أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وقاء التأنيث ونوني التوكيد ، وهي زوائد لمعان ، وتلحقه أيضا الضائر ، ويكون معها كالكلمة الواحدة فلهذا ثقل .

والنحويون يتكلمون هنا عن ثقل الفعل ، لأنهم سبروا غور ما لا ينصرف من الأسماء فوجدوا أن جميع ما لا ينصرف يشبه الفعل في هذا النقل ، فذكروا بأن العرب أجروه مجرى الفعل وحذروا منه التنوين والجر اللذين لا يدخلان في الفعل تخفيفا لما فيه من النقل .

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٦٢ ، ٢٦٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٧

ولهذا قال ابن يعيش^(١) في هذا المقام : ولا بد من بيان ثقل الأنفال
فإن مدار هذا الباب على شبه ما لا ينصرف الفعل في الثقل حتى جرى مجراه
فيه ، ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملا على الفعل ولأن الفعل
أثقل من الاسم كما تبين مما ذكرناه امتنع دخول التنوين فيه ، لأنه في حاجة
إلى التخفيف من ثقله ، فلا يزداد عليه حرف دون حاجة تدمو إلى ذلك .

ولهذا السبب نفسه امتنع الجر والكسر في الأفعال ، فرارا من الثقل^(٢) ،
فإن قيل فالضم أثقل من الكسر فلماذا دخل في الفعل مع كونه أثقل من
الكسر ؟ قلت إن الضم علامة العمدة في الأسماء ، والكسر علامة الفضلة ،
وكما أن العمدة لا يستغنى عنه فكذلك علامته ، فلهذا دخل الضم الفعل
مع ثقله ولم يحذف ، وجعلوه علامة للفعل المضارع المتجرد من الناصب
والجازم لوقوعه موقم الاسم العمدة في نحو : يقول زيد كذا ، وزيد
يقول كذا .

ثالثا : بيان أن ما لا ينصرف يشبه الفعل :

وقد تبين مما قد بناء أن الفعل فرع عن الاسم ، وأنه أثقل منه ، وأنه لثقله
امتنع تنوينه وكسره ، والأسماء التي لا تنصرف قد شاركت الفعل في هذا
الحكم وهو امتناع التنوين والكسر . فما تفسير هذه المشاركة ؟ قال الفحويون :
تفسير هذه المشاركة هو أن الأسماء التي لا تنصرف ثقيلة كالفعل ، وهي

(١) شرح المفصل ٥٧/١

(٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١٦٠/١ ، ١٦١

أيضا فرع عن الأسماء التي تنصرف فبينها وبين الأفعال مشابهة في الفرعية والشئ إذا أشبه الشئ أعطى حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه .

وفرعية الأسماء التي لا تنصرف عن الأسماء المنصرفة تارة تكون في شيئين ، وتارة تكون في شئ واحد يقوم مقامهما ، وقد أحصى النحويون عدة هذه الأشياء فوجدوها تسعة ، وهي التي أسموها بالعلل التسع ، وقالوا : إذا اجتمع في الاسم فرعيتان أو علتان من هذه العلل التسع أو جاءت فيه علة واحدة تقوم مقام علتين فإنه يشبه الفعل ، ويسرى عليه ثقل الفعل فيمنع الصرف فلا يدخله جر ولا تنوين ^(١) .
قالوا : ولم تكف العلة الواحدة في منع الصرف لوجوه :

١ — أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة فليس لليلة الواحدة من القوة ما يجذب الاسم عن ذلك الأصل ، فإذا اعتضدت بأخرى جذبتها إلى دائرة مالا ينصرف ، ونظير ذلك في الشرعيات أن الأصل براءة الدمة فلا يقوى الشاهد على شغل الدمة ما لم يعقضد بآخر لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها .

٢ — أن الأسماء التي تشبه الفعل من وجه واحد كثيرة ، ولو روعي

(١) انظر أسرار التريية ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ والخصائص ١١٧/١ والأشباه والنظائر ٣٠/٢ ، ٣١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١ وشرح الكافية للرضي ٣٦/١ - ٣٨

الوجه الواحد وجعل له أثر في منع الصرف لكان أكثر الأسماء غير منصرف فتكثر مخالفة الأصل .

٣ - أن الفعل فرع عن الاسم فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوى وهو يتحقق باجتماع العلتين .

٤ - أن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية ، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، فإذا تكررت تلك المشابهة بكون الاسم فرعاً في شيئين ظهرت تلك المشابهة وقويت فيه منع الاسم من الصرف .

قال ابن جني^(١) : السبب الواحد وإن لم يقو حكمه إلى أن يمنع الصرف فإنه لا بد في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك للتأثير الذي فرغى إليه ، وتدعى حصوله ، هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا ما انضم إليه سبب آخر اعتونا ما على منع الصرف .

ومراد النحويين بالعلّة هنا : الخروج عن الأصل في الأسماء ، وعلل النحو - كما قال أبو القاسم الزجاجي - ليست موجبة ، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلة الموجبة للأشياء المعلولة بها^(٢) . قال العلامة الرضى : قول النحاة إن الشيء القلاني ملة لكذا لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن

(١) الخصاص ١/١٧٨ ، ١٧٩

(٢) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٤

يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم^(١) .
والذى يفهم من كلام الزجاجي والرضي أن تعليل النحويين لهذا الباب إنما قصدوا به تفسير هذه الظاهرة في اللغة العربية ، وهي وجود بعض الأسماء لا يلحقه التنوين ولا يكسر في حالة الجر ، وهي أسماء متنوعة لا يجمعها ضابط واحد فنما أعلام ومنها أوصاف ومنها مفردات ومنها جموع ، ومنها مذكر ومنها مؤنث ، ولو أن النحويين قصروا هذا الباب على النماع ، واقتصروا على تعليله بالنقل عن العرب لقشنت الأمر على الباحثين عن الفصاحة ، إذ ليس في مقدور كل متكلم أن يلم بجميع ما ورد منه في اللغة ، ومن تمكن من الإلمام به قد يعجز عن القياس عليه . وبهذا يرد على السهيلي الذي يرى قصر هذا الباب على النماع وعدم تعليله بأكثر من النقل عن العرب^(٢) ، فإن تفسير النحويين لهذه الظاهرة وتعليلهم لها هو الذي مكن الباحثين عن الفصاحة من التكلم بما يوافق كلام العرب الفصحاء في هذا الباب وإن لم يكن عندهم إلمام بجميع ما ورد منه في اللغة .
وخرج مالا ينصرف عن الأصل في الأسماء يتبين مما يأتي^(٣) :

١ - الاسم الدال على مفرد هو الأصل ، والدال على الجمع فرع عنه ، لأن الأفراد سابق على الجمع .

(١) شرح الكافية للرضي ٣٥/١

(٢) انظر أمالي السهيلي ص ١٩

(٣) انظر أسرار العربية ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ وشرح الكافية للرضي ٣٧/١

والمقتصد شرح الايضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني ص ٩٦٤ ، ٩٦٥

٢ - الاسم الدال على مذكر هو الأصل ، والدال على مؤنث فرع عنه ،
لأن التذكير سابق على التأنيث .

٣ - الاسم الدال على نكرة » » » » » معرفة » » ،
لأن التذكير سابق على التعريف .

٤ - الاسم الدال على ذات » » » » » صفة » » ،
لأن الموصوف سابق على الصفة .

٥ - الاسم الذى يكون غير مركب هو الأصل ، والذى يكون مركباً فرع ،
لأن الإفراد سابق على التركيب .

٦ - الاسم المجرد عن الزيادة أصل ، والمزيد فرع ، لأن التجرد سابق على
الزيادة .

٧ - الاسم الذى يحىء على أصل وضمة أصل ، والذى يعدل عن ذلك
الأصل فرع ، لأن المعدول عنه سابق على المعدول .

٨ - الاسم الذى يحىء على وزن ليس خاصاً بالأفعال ولا غالباً فيها هو
الأصل ، والذى يكون بخلاف ذلك فرع ، لأن الأصل أن يختص كل قبيل
بالوزن الخاص به والغالب فيه .

٩ - الاسم العربى الوضع أصل ، والأعجمى فرع ، لأن المعجمة طارئة
على العربية .

والذى سمع عن العرب فيما لا ينصرف لم يقد هذه الأنواع التسعة . من
الخروج عن الأصل وتارة يكون الخروج من الأصل بشيئين وتارة يكون

يشىء واحد يقوم مقامهما كما ذكرنا وقد وضع النحاة ذلك شروطا وضوابط بدوها على استقراءهم لكلام العرب في هذا المجال .

وقد تكلم الزجاج في كتابه فيما لا ينصرف عن هذه الفروع التي اصطلح النحويون به ذلك على تسميتها بالعلل فقال (١) :

اعلم أن جميع ما لا ينصرف من الأسماء فإنما امتنع من الصرف لشئين من الفرع يدخلانه فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء ، وذلك نحو رجل سميته بـ (أحمد) اجتمع فيه شيان وهما أنه على مثال الفعل نحو أذهب وأعلم ، وأنه معرفة فاجتمع فيه شيان وهما شبه الفعل (٢) والتعريف ، تقول : مررت بأحمد فتحذف التنوين وتفتح في موضع الخفض ثم قال : ونحن نقدم قبل ذكر الأبواب كل الجهات التي هي فروع والتي إذا اجتمع منها اثنان على الاسم منعوا الصرف وتلك الجهات :

١ - هي الصفة ، فالصفة فرع ؛ لأن الموصوف قبل للصفة .

٢ - هي التأنيث ، لأن التذكير قبل التأنيث ، ألا ترى أنك تقول : قائم ثم تقول قائمة فيدخل التأنيث على التذكير ، وتقول في كل معلوم هو شيء قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى والشيء ذكر .

٣ - ومن جهات الفروع المعرفة ، لأن الاسم يكون فكرة ثم يعرف كقولك : رجل والرجل .

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢ : ٥

(٢) مراده بشبه الفعل كونه على وزن يملب فيه أو يخصه كما سيأتي في المبحث الثالث .

- ٤ - ومن جهات الفروع شبه لفظ الفعل ، لأن الفعل فرع عن الاسم .
٥ - ومن الفروع : الجمع ، لأن الواحد أول العدد فالجمع فرع .
٦ - ومنها عدل الاسم عن جهته ، فإن للعدل فرع أيضا ، لأن عدلك
إليه عن أصله هي إزالة عن الأصل .

٧ - ومن الفروع أن تكون علامة التأنيث داخلة على غير جهة دخول
الهاء ، فبخلافها جهة التأنيث فرع ثان في التأنيث .

٨ - ومن الفروع أن يكون الاسم أعجميا ، فالمعجمة فرع في العربية .
فهذه الفروع هي جميع ما يمنع الصرف ، فإذا اجتمع منها شيان في الاسم
منع الصرف كما وصفنا اه ويلحظ أن الزجاج لم يذ كر فرعية التركيب ؛ مع أن
سيبويه تكلم عنها في الكتاب^(١) عندما قال :

هذا باب الشيتين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا اسم واحد .
وذلك نحو : حضر موت ، وعلبك ... وفيه يقول : فقلت ليونس :
هلا صرفوه إذ جعلوه اسما واحدا وهو عربي ؟ فقال : ليس شيء يجتمع من
شيتين فيجعل اسما سمي به واحد إلا لم يصرف ، وإنما استثنوا صرف
هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء ، فلما لم يكن هذا البناء أصلا ولا متمكنا
كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا
صرف الأعجمي .

وفي كلام سيبويه هذا إشارة إلى فرعية ما لا ينصرف من غيره . من الأسماء .

وقد تكلم في هذا بشئ من التفصيل في باب مجارى أواخر الكلام من العربية حيث قال (١) :

(واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام وواقفه في البناء أجرى نظمه مجرى ما يستقلون ، ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، وذلك نحو أبيض وأسود وأحر وأصفر فهذه أبناء : أذهب وأعلم ، فيكون في موضع الجز مفتوحا ، استقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء ، وقال أيضا (٢) : (واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا ، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة. واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع ، لأن الواحد أول ، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال لا يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح .

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ؛ لأن المذكر أول ، وهو أشد تمكنا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير ، ألا ترى أن الشئ يقع على كل ما أخبر عنه قبل أن يعلم أفذكر هو أو أنثى والشئ ذكر ، فالتنوين علامة للامكان عندهم والأخف عليهم وتركه علامة لما يستقلون) وتكلم عن فرعية المدول نحو عمر وزفر حيث قال (٣) : (وأما هر وزفر فإنما منعهما

(١) المصدر نفسه ٢١/١

(٢) ٢٢/١

(٣) ٢٢٣/٣

من صرفهما وأشباههما أيهما ليسا كشيء مما ذكرنا وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما وهو بناءهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر)

وقال عن كلمة (آخر) : « فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الالف واللام تركوا صرفهما »^(١) .

وقال عن الجمع الذي يكون على مثال مفاعل ومفاعيل^(٢) : « اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكناً ، وهو الأول . فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً وهو الأول تركوا صرفه إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً » .

وقال في « باب تسمية المؤنث »^(٣) : « اعلم أن كل مؤنث سميت به بثلاثة أحرف مقوال منها حرفان بالتحريك لا ينصرف ... ثم قال : وإنما كان المؤنث بهذه المذلة ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تخفص بعد ، فكل مؤنث شيء ، وللشيء بذكر ، فالتذكير أول وهو أشد تمكناً ، كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة ، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تدرف فالتذكير قبل وهو أشد تمكناً عندهم ، فالأول هو أشد تمكناً عندهم » .

(١) الكتاب ٢٢٥/٣

(٢) المصدر السابق ٢٢٧/٣

(٣) المصدر نفسه ٢١٤ ، ٤٢٠/٣

ويستفاد من كلام سيبويه هذا أن الاسم إذا خرج عما هو الأصل في الأسماء ضعف تمكنه في باب الاسمية ، وإذا ضعف تمكنه في باب الاسمية ترك صرفه ، لأن الصرف علامة الأمكن عند العرب .

ويستفاد منه أيضا أن ترك صرف ما لا ينصرف سببه هو النقل ، وهو ثقل معنوى كما وضعه أبو البقاء في التبيين ، وتقدم نقل ذلك عنه .

ويستفاد منه كذلك أن هذا النقل ناشئ عن خروج ما لا ينصرف عما هو الأصل في الاسم وقد عبر سيبويه عن ذلك بمخالفة الأصل ، وعبر عنه الزجاج بالفرعية ، وعبر عنها آخرون بالعلة ، والقصد عند الجميع أن ما لا ينصرف فيه خروج عما هو الأصل في الأسماء وذلك الخروج استوجب له ترك التنوين وتبع سقوط التنوين الكسر وهو في ذلك كله شبيه بالفعل ، لأن الخارج عن الأصل فرع عما هو الأصل ، كما أن الفعل فرع عن الاسم ، والخارج عن الأصل فيه ثقل معنوى ، لأن الفرع أثقل من الأصل ، وكذلك الفعل فيه ثقل كما بيناه .

ولما خرج ما لا ينصرف عما هو الأصل في الأسماء ترك تنوينه كما أن الفعل لا يدخله التنوين وسقط منه الكسر كما أن الفعل لا يدخله الكسر .

والنحويون عندما تكلموا عن خروج ما لا ينصرف عما هو الأصل في الأسماء لم يقصدوا الخروج المطلق ، وإنما قصدوا خروجاً مقيداً بصفات مخصوصة مستمدة من استقراء كلام العرب في هذا المجال ، وقد وضحو ذلك في حديثهم عن العلل المانعة من الصرف ، كما سيأتى بيانه .

وفي ضوء ما ذكرناه ينبغي أن يفهم قول بعض النحويين في تعريف
مالا ينصرف : هو كل اسم اجتمعت فيه علتان فرعيتان فصاعدا من علل
تسع أو وجدت فيه علة تقوم مقام العلتين^(١) .

وقد عرفه ابن الحاجب في الكافية بذلك ، وذكر المال ومثل لها
فقال : غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم
مقامهما وهي :

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب
مثل عمر ، وأحر ، وطلحة وزينب ، وإبراهيم ، ومساجد ، ومعديكرب
وعمران ، وأحمد^(٢) .

مناقشة تعليل السهيلي لمع صرف مالا ينصرف :

ذهب أبو القاسم السهيلي^(٣) إلى تعليل منع الصرف فيما لا ينصرف
باستغنائه عن التنوين ، لأنه يرى أن التنوين ليس علامة للتمكن وإنما هو
علامة للانفصال وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به ،

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٠٥ وشرح الكافية للرضي

٣٥/١ وانظر المقتصد شرح الإيضاح ص ٩٦٣

(٢) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣٥/١

وشرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية ص ٢٦

(٣) انظر أماليه ص ١٩ ونتائج الفكر ص ٨٧

حال^(١) : وما يدل على أن التنوين ليس علامة للتمكن وإنما هو علامة
للاقتصال قولهم : حينئذٍ ويؤنذٍ فنونوا لما أرادوا فصل « إذ » عن
الجملة وتركوا التنوين حين قالوا : « إذ زيد قائم » لما أضافوا الظرف
إلى الجملة . . ومما يدل على أنها علامة فصل مقطوعها في الوقف ، إذ
السكوت مغن عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها ، ودخولها في التوافق
إذا وصلت بيتا بيت نحو إنشادم :

* لأصاح ما عاج الدموع الدرفن *

اجهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت ،
ألا ترى كيف لا ينفون مضمرا ولا مبهما ولا ما فيه الألف واللام ، لأنه
لا يقوم بإضافة شيء من ذلك فلا حاجة إلى التنوين .

ومن ثم لم ينفونوا الفعل لاتصاله بالفاعل وأنه كالجزء منه ، ولا تنون
الحروف ولا ما ضارعها من الأسماء لأن العامل منها متصل بمعموله ، وغير
العامل منها لا يقوم بإضافته فيحتاج إلى فصل .

ونقول : أما القول بأن ما لا ينصرف مستغن عن التنوين فهو قول
صحيح ، لأن ما لا ينصرف مستغن عن التنوين لنقله ، والتنوين زيادة ،
والزيادة لا تلحق بالثقل حتى لا يزداد ثقلا على ثقل وهذا ما أجمع عليه
جمهور النحويين ، وبه فسروا تنوين الاسم وعدم تنوين الفعل فعلة

(١) أماليه ص ١٩ وما بعدها

الاستغناء - عند الجمهور - هي ما تقدم تقريره من ثقل ما لا ينصرف بما فيه من خروج عن الأصل ومشابهة للفعل في كونه فرعاً .

وأما ما ذكره من تعليل استثنائه عن التنوين بكون التنوين علامة للانفصال وإشعاراً بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به غير صحيح ، لأن الأمر لو كان كما ذكر لنون الاسم الذي لا ينصرف إذا كان يقبل الإضافة نحو زيد أفضل رجل ، وصليت في مساجد البلدة ، فكان ينبغي أن يكون نحو أفضل ومساجد في حالة الأفراد ليدل التنوين على انفصاله ويشعر بأنه غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به ، وهذا ما لم يحدث .

وكون التنوين علامة للانفصال وإشعاراً بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به هو من الأصول المقررة عند النحويين ، وبه علواً سقوط التنوين وحذفه عند الإضافة .

قال أبو البركات^(١) : فإن قيل : فلم حذف التنوين من المضاف ؟ وجر المضاف إليه ؟

قيل : أما حذف التنوين فلا أنه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتماحه والإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة محال !

وهذا الأصل لا يتعارض مع القول بأن التنوين علامة للتمكن والخفة

بحيث لو ثبت كون التنوين علامة للانفصال وأن الاسم غير موصول بما بعده ولا مركب معه انتفى كونه علامة للتمكن والخفة ، فإذا قيل : هذا كتاب مفيدٌ فالتنوين في « كتاب » يدل على أنه غير موصول بما بعده ولا مركب معه كما هو الشأن في كتاب زيد .

وفي الوقت نفسه يدل هذا التنوين على أن هذا الاسم متمكن في باب الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى وليس فرعاً عن أصل كما هو شأن الفعل فيمنع من الصرف ، كما يدل على أنه خفيف خفة معنوية لكونه جاء على الأصل في الأسماء ، ولم يخرج عنها بشيء يؤدي إلى ثقله حتى يحتاج إلى التخفيف بمنع الصرف .

والقول بأن التنوين علامة للتمكن قول سيئويه وجمهور النحويين ، وفيه ما يشبه الاجماع ولا يعرف من خالف ذلك إلا بعض الذين قالوا : التنوين فاصل بين المفرد المضاف ^(١) .

ويبدو أن السهمي تأثر بهذا القول ، وقد تقدم رده بما نقلناه عن أبي البقاء عند الحديث عن فائدة تنوين التمكن ^(٢) ، وقد كان السهمي يذهب في نتائج الفكر ^(٣) إلى أن التنوين علامة للتمكن والانفصال ثم عدل عن ذلك في أماليه ونفى كون التنوين علامة للتمكن ولم يوافق على ذلك أحد من المحققين .

(١) انظر ص ١١ وما بعدها وانظر إيضاح علل النحو المزجاجي ص ٩٧

(٢) انظر ص ١٢ ، ١٣

(٣) نتائج الفكر ص ٨٨

ويرى السهيلي أن ذهاب الخلفض فيما لا ينصرف إنما هو لمعن قوم أن الاسم مضاف إلى ماء المتكلم وأنها حذفت اجتزاءً عنها بالكسرة^(١) ، وهذا الذي قاله جازئ لكنه غير مطرد ، لأنه لا يتحقق في نحو : اشتريت للثوب بدراهم ، وصليت في مساجد ، ومررت برجل عطشان ، وبرجل أفضل منك ، لأن التوم الذي ذكره غير وارد هنا .

وإنما يحى التوم في بعض الأمثلة نحو : سلمت على فاطمة ، وسررت من أحمد ؛ فهو إذن غير مطرد لأنه لا يتحقق في جميع ما لا ينصرف ، كما أنه لا يتحقق في جميع الأعلام .

وإن شئت فاعتبر ذلك في قوله تعالى : « إذهبوا إلى فرعون إنه طغى »^(٢) وقوله : « وجذرد إبليس أجمعون »^(٣) . إذ لا مدخل للترم المذكور في الآيتين حتى يحتاج إلى دفعه بترك الكسرة .

(١) أماليه ص ١٩ وما بعدها

(٢) آية ٤٣ من سورة طه

(٣) آية ٩٠ من سورة الشعراء

(٤) - ما لا ينصرف

المبحث الثالث

العمل للمانة من الصرف

اتفقت أقوال الجمهور من الدعاة على أن خروج ما لا ينصرف عما هو الأصل في الأسماء له تسعة مظاهر وهي التي يعبرون عنها بالأسباب أو العمل، وبعض ما لا ينصرف خارج عن الأصل في شيء واحد، وبعضه خارج عن الأصل في شيئين، والأول يقال عنه : ممنوع من الصرف لعله واحدة قامت مقام علتين، ومثاله : مساجد وحبل و صحراء ، والثاني يقال عنه : ممنوع من الصرف لعلتين ، وقد لحظ أنه إذا اجتمع فيما لا ينصرف علتان أو أكثر لا بد أن تكون إحدى علتيه أو علله إما العلمية وإما الوصفية .

وقد نظم كثيرون هذه العمل في بيت واحد أو أكثر من بيت ، وجمع السيوطي طائفة من ذلك في الأشباه والنظائر^(١)، فن نظمها في بيت واحد قول الشيخ بهاء الدين بن الفحاس :

وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا
والبيت للشهور :

اجمع وزن عادلا أنت بعرفة ركب وزد عجمة والوصف قد كلاً
ومن نظمها في أكثر من بيت قول الشيخ تاج الدين بن مكتوم :
إذ اذارت إحصاء الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتأنيث صيغة وزائدني فعلان والعجمة للصرف

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٢٩ ، ٣٠ .

وقوله أيضا :

موانع صرف الاسم تسع فيها كلها منظمة إن كثرت في العلم ترغب
هي العدل والتأنيث والوصف عجمة وزائدتا فعلا ن جـ م مركب
وثانها التعريف والوزن تاسع وزاد سواها باحث يتطلب
وقد تقدم بيان كون هذه للعمل أو الأسباب خروجا عن الأصل
فما نقلناه عن الزجاج وسيبويه^(١) ، وحديثنا في هذا المبحث في شرح
حقيقتها وذكر أحكامها .

وبالتأمل في علة التأنيث نلاحظ أنها تمنع الصرف وحدها تارة وبقيده
العلمية تارة أخرى ، ولهذا جعلتها في هذا المبحث علتين نصارت للعمل
عشرا وهي :

١ - الجمع المقنأى أو الذى لانظير له في الأحاد نحو مساجد
ومصاييح .

٢ - التأنيث بالألف المقصورة نحو حُبلى أو الممدودة نحو عذراء .

٣ - العلمية أو التعريف نحو أحمد وعثمان وعمر .

٤ - الوصفية كما في أحر ، وسكران ، ومثنى وثلاث ورباع .

٥ - زيادة الألف والذنون نحو عثمان ، وحيران .

٦ - وزن الفعل نحو : أحمد ، ويزيد ، وتقلب .

٧ - العدل نحو : عمر ، ومثنى وثلاث ورباع .

٨ — التأنيث بنفي الألف نحو : زئب وعائشة وحزة .

٩ — التركيب نحو : بملك

١٠ — المعجمة نحو : إبراهيم وجبريل .

والمشهور أن هذه الملل كلها لفظية أى راجعة إلى لفظ الكلمة ما عدا اللفظية والوصفية فإنهما معنويتان راجعتان إلى المعنى ، وذهب ابن جني في الخصائص^(١) إلى أن اللفظي منها وزن الفعل خاصة ، والباقي معنوي ، وذكر من المعنوي العدل والتأنيث ، ولا شك أنهما راجعان إلى لفظ الاسم كما هو مذهب الجمهور ، وذلك واضح في العدل ، لأنه تحويل الاسم من صيغة إلى صيغة كما سيأتى تفصيله ؛ وأما التأنيث فنظور فيه إلى دخول العلامة وهي الألف أو القاء ظاهرة أو مقدرة كما سيأتى بيانه ، ولولا ذلك لصرف نحو حمزة وطلحة لأن مدلوله مذكر .

والمشهور أيضا أن ما منع من الصرف لعلتين لا يمنع إلا إذا كانت إحداها معنوية والأخرى لفظية^(٢) ، قال ابن الناطم في شرحه للألفية^(٣) واعلم أن المعبر من شبه الفعل في منعه الصرف هو كون الاسم فيه إما فرعتان مختلفتان مرجع إحداهما إلى اللفظ ومرجع الأخرى إلى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعتين .

(١) الخصائص ١٠٩/١

(٢) حاشية يس على التصريح ٢٠٩/٢ ، ٢١٠

(٣) شرح الألفية لابن الناطم ص ٦٢٣

فإن وجدت في الاسم علمتان لفظيتان فقط نحو باذنجان فإن فيه العجمة
والتركيب لم ينع من العرف ؛ ولا يجمع في الاسم علمتان منه ، وبقيان ،
لأن العلمية والوصفية لا يمكن اجتماعهما .
وفما يلي تفصيل القول في علل منع الصرف وفقا لترتيب الذي اخترته ،
وهو البدء بما يقوم مقام علمتين ، ثم الحديث عن عاتق العلمية والوصفية ،
ثم عن سائر العلل .

الجمع المتناهي

أو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، ومثاله مساجد ودرام وقوارير
ومصاييح ، وقد عبر عنه سيبويه بلفظ « ما كان على مثال مفاعل أو
مفاعيل »^(١) وكذلك عبر عنه الزجاج^(٢) ، وقال الأخفش في تعريفه :
كل جمع ثلاث حروفه ألف ، وبعد الألف حرف ثقل أو اثنتان خفيفتان
فصاعدا فهو لا ينصرف في المعرفة ولا النكرة نحو : محاريب وثمانيل
ومساجد وأشياء ذلك إلا أن يكون في آخره الهاء ، فإن كانت في آخره
الهاء انصرف في النكرة نحو طيالة وصياقلة^(٣) .

وقال الفراء : كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو
لا يجري مثل صوامع ومساجد وقناديل وثمانيل ومحاريب ، وهذه الهاء

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ (هارون)

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦

(٣) معاني القرآن للاخفش ٢/ ٣٢٨

بعد الألف لا يعتقد بها ، لأنها قد تدخل فيما ليست هي منه ، وتخرج عما هي منه فلم يعدوا بها إذ لم تثبت كما ثبت غيرها^(١) .

ويفهم من كلام سيبويه عن هذا الجعم أنهم تركوا صرفه لأنه خرج عن بناء الواحد الذي هو أشد تمسكاً^(٢) ، ولأنه لا يكسر فيخرج إلى بناء غير هذا البناء ، لأن هذا البناء هو الغاية^(٣) ولهذا صرفوا نحو أقوال وأعراب وأيد ، لأنها تكسر فتضارع الواحد الذي هو أشد تمسكاً فيقال فيها أقاويل وأعاريب وأياد^(٤) ، فهو إذن خارج عن الأصل بكونه جمعا ليس على بناء الواحد ، وزاد خروجاً عن الأصل بكونه منتهى الجمع ، وأنه لا يجمع كما يجمع المفرد .

ويفهم من قول الزجاج : « وإنما منعهم من صرف هذا المثال أنه جمع وأنه على مثال ليس بكون في الواحد »^(٥) أنهم تركوا صرفه لخروجه عن الأصل بكونه جمعا ولأنه زاد خروجاً عن الأصل بكونه على وزن ليس له نظير في المفردات أو الأحاد .

وينبغي أن يفهم قول المتأخرين : إن هذه اللمعة قائمة مقام علتين ببناء على ما فهم من كلام سيبويه والزجاج في هذا .

(١) مائتي القرآن للفراء ٤٢٨/١

(٢) الكتاب ٢٢٧/٣ هارون

(٣) المصدر نفسه ٢٢٩/٣

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦

وقد عبر الفحويون عن هذا الجعم بأنه : صيغة مفتهى الجروع ، والجعم الأقمى ، والجعم المتناهى ، والجعم الذى لا نظير له فى الآحاد ، وكل ذلك يستمد من كلام سيبويه وغيره من الفحويين المتقدمين ، ومرادهم بكونه متناهيا أو أقمى أنه لا يمكن جمعه جمع تكسير ، فلا ينافى ذلك جمعه جمع سلامة كما فى جمع صواحب على صواحبات ، وذلك لأن جمع السلامة لا يغير الصيغة ، ومرادهم بكونه لا نظير له فى الآحاد أنه لا يجمع ، وأنه ليس من الآحاد ما هو على وزنه لأن ذلك هو الذى أدى إلى ثقله واستوجب له منع الصرف ، وقد قال الأخفش فى تعليل منعه من الصرف^(١) : وإنما منع العرب من صرف هذا الجعم أنه مثال لا يكون لواحد ولا يكون إلا للجمع ، والجعم أثقل من الواحد ، فلما كان هذا المثال لا يكون إلا للأثقل لم يصرف .

وكذلك علله الفراء بقوله^(٢) : وإنما منعه من إجرائه أنه مثال لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة ، وأنه غايبة للجماع ، إذ انتهى الجماع إليه فينبغى له ألا يجمع ، فذلك أيضا منعه من الانصراف ، ألا ترى أنك لا تقول : دراهم ولا دنانير ولا مساجدات .

وقال أبو العباس المبرد^(٣) : ما كان من الجمع على مثال مفاعل ومفاعيل نحو : مصاحف ومحاريب ، وما كان على هذا الوزن نحو فعال وفواعل

(١) معانى الأخفش ٢/٣٢٨ ، ٣٢٩

(٢) معانى الفراء ١/٢٨٤

(٣) المقتضب ٢/٣٢٧

وأفاعل وأفاعيل وكل ما كان مما لم تذكره على سكون هذا وحركته وحدده
فغير منصرف في معرفة ولا نكرة ، وإنما امتنع من الصرف فيهما لأنه على
مثال لا يكون عليه الواحد ، والواحد هو الأصل . فلما باينه هذه اللمامنة
وتباعد هذا التباعد في النكرة امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من
الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد .

وشرط منع هذا الجمع من الصرف أن يكون على مثال مفاعل أو مفاعيل
وإلا تدخل عليه التاء كما صرح بذلك الأخفش فيما نقلناه عنه ، وبمض
النحويين جمع الشرطين بلفظ موازنة مفاعل أو مفاعيل ^(١) .

ولو فانت هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية منع للصرف كما في حرّ وحسان ،
فهما مصروفان مع أن في كل واحد منهما الجمعية والصفة .

وإما اشترط عدم دخول التاء احترازا من نحو لائسكة وطيا لسة وصيا قلة
لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلائية ، فتكسر
من قوة جمعيته فلا تقوم مقام السببين ، ولا سيما على مذهب من قال إن
قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الأحاد ^(٢) .

وفي هذا يقول بعض النحويين ملفزا :

ما علة تمنع الاسم صرفه وهي وأخرى ليس تمنعان

(١) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٦/٤ والمساعد على تسهيل الفوائد

٥/٧ - وأوضح المسالك لابن هشام ١١٦/٤

(٢) شرح الكافية للرضي ٥٤/١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٧/٣

قال السيوطي^(١) : يعني أن مثل صياقل وصيارف وملائك يعنم صرفه بعلّة تنهاى الجمع ، فإذا قلت صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام للتأنيث إليها ، والتأنيث من علل منع الصرف وليكن بالتاء شاكل الآحاد فلذلك انصرف كطواغية وعلافية وكراهية .

وفي هذه التاء أفز الحريري أيضا وقال : أية ماء إذا التحيقت أماطت للنقل وأطلقت المعتقل^(٢) ؟ ومراده هذه التاء التي إذا التحيقت بالجمع المتناهي أماطت عنه للنقل الذي كان يعنمه من الصرف وأطلقته من سجن مالا ينصرف إلى الآفاق الرحبة لما ينصرف من الأسماء .

وكون الجمع هنا على مثال مفاعل أو مقاعيل المتعريفية الهيئة ، فلا يشترط زيادة الميم في أوله فيدخل فيه نحو دراهم وجعافر ، ولا بد من تحريك ما بعد ألف الجمع لفظا كما في دراهم أو تقديرا كما في دواب^(٣) ، لأن أصله : دواب بوزن فواعل .

هذا وقد تعرض بعض النحاة هنا لصرف نحو تواني، وحواري، ويمان وذكروا أن الأول صرف ليكون السكسرة بعد الألف عارضة ، وأن الثاني صرف لأن بعد الألف ماء مشددة للنسب عارضة ، وأن الثالث صرف لأن

(١) الأشباه والنظائر ٤٦/٣

(٢) الأشباه والنظائر ٤٦/٣ ، ٥

(٣) المساعد على تيسير الفوائد ٥/٣

الألف فيه عوض من إحدى ماى النسب^(١) ، وأرى أن هذه الأمثلة ليست من أبنية الجوع فلا حاجة بنا للاعتذار عن صرفها ، فضلاً عن ذكرها في هذا المقام .

وقد علل النحويون منع صرف ما ورد على هذا النمط من الجوع ، وذكروا في ذلك وجوهاً^(٢) :

أولها : أنه لما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين ، وتوضيح ذلك أن إحدى العليتين المانعتين له من الصرف هي كونه جمعا ، والعللة الثانية هي تكرار الجمع فيه تحقيقا كما في أكالب وأذاعيم ، لأن الأول جمع أكلب والثاني جمع أنعام أو تقديراً نحو مساجد ، فإنه وإن كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر وهو أكالب فكأنه جمع جمع ، ويقوى ذلك امتناعه من التذكير^(٣) . وفارقته بذلك الجوع المشابهة للآحاد التي يصح جمعها مرة أخرى .

ثانيها : أنه لما كان جمعا لا نظير له في الآحاد ، صار فرعا من جهة الجمعية وجهة عدم النظير^(٤) .

ثالثها : أنه لما كان جمعا لا نظير له في الآحاد صار بعدم النظير كأنه جمع

(١) المصدر السابق ، والهمع ٧٩/١ وارتشاف الضرب ٤٢٦/١ ، ٤٢٧

(٢) أسرار العربية ص ٣١٢

(٣) المرتجل لابن الخشاب ص ٨٥ وشرح السكاكية للرضي ٤٠/١

(٤) همع الهوامع ٧٩/١ وشرح السكاكية للرضي ٤٠/١

مرتين ، وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحده في التفسير والعرف
كحكم نظيره ، فـ « كلاب » منصرف في النكرة والمعرفة ، لأن نظيره
في الواحد كتاب ، كذلك فلو كان « كلاب » مما يجمع لكان قياس جمعه
كلب على حد كتاب وكتب ، وكذلك باقي الجموع ، وهذا الجعم أعنى
مساعد ودرهم لما كان الجمع الذى تنتهى إليه الجموع ولا نظير له في الآحاد
مكسر على حدة صار كأنه جمع مرتين نحو : كلب وأكلب وأكلاب ،
ورعط وأرعط وأراعط^(١) .

رابعها : أنه لما كان جمعا لا نظير له في الآحاد أشبه الأعجمى الذى لا نظير له
في كلام العرب وجرى مجراه فقيه الجعم وشبه العجمة^(٢) .

خامسها : أنه لما كان جمعا لا يمكن تفسيره مرة ثالثة أشبه الفعل لأن
الفعل لا يدخله التفسير وكونه جمعا علة ترجع إلى المعنى ، وكونه أقصى
علة أخرى ترجع إلى اللفظ لخروجه عن صيغ الآحاد العربية^(٣) .

وأضعف هذه الأقوال - عندي - هو الأول لما فيه من التكلف ، وأقواها
هو الثانى ، وعليه اقتصر السيقوطى في الجمع^(٤) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٨٥ وشرح الكافية للرضى ٤٠/١

(٣) شرح الالفية لابن الناطم ص ٦٤٤ وفتح رب البرية على الدرة البهية ص ١٧

(٤) ٧٩/١

ويرى السهيلي في أماليه^(١) أن هذا النوع من المجموع يشبه جمع المذكر السالم من جهة أن بناءه مخصوص بالجمع لعدم نظيره في الآحاد كما أن الجمع للمسلم بفيته مخصوصة بالجمع ، وكما أن نون جمع المذكر السالم لا تنون فكذلك لم ينون هذا الجمع .

وهو تفسير مقبول ، لكنه لا يفسر منع هذا الجمع من علامة الجر وهي الكسرة مع أن جمع المذكر السالم تدخله علامة الجر وهي الياء .
الأوزان المطردة للجمع المتناهي :

أشار أبو العباس المبرد فيما نقلناه منه إلى بعض هذه الأوزان ، ومما يفيد الدارس هنا أن تذكر تلك الأوزان المطردة لا يكون على بينة من أمرها ، وهذه الأوزان هي :

(فواعل) وهو جمع مطرد لسبعة أشياء^(٢) :

١ - ما كان على وزن فاعلة اسما كان أو صفة ، فالاسم نحو فاصية ونواص والوصف نحو : كاذبة وكواذب .

٢ - فاعل اسما نحو : جوهر وجواهر وكوثر وكواثر .

٣ - فوعلة اسما نحو : صومعة وصوامع وزوبعة وزوابع .

٤ - فاعل اسما نحو : خاتم وخواتم وقالب وقوالب .

(١) أمالي السهيلي ص ٣٨ ، ٣٩

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٢٠ ، ٣٢١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٢ ،

والمساعد على التسهيل ٣/٤٥٠

٥- فاعلاء اسماء نحو : قاصصاء وقواصع ، وراهاط ورواهاط وناققا ونواقق^(١)

٦- فاعل اسماء نحو : جائز^(٢) وجواز ، وكاهل وكواهل .

٧- فاعل : وصفا لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وطالق وطوالق
أو لغير عاقل نحو : صاهل وصواهل وشاهق وشواحق .

(فاعل) : وهو جمع مطرد لكل رباعي مؤنث ثالثة مدة سواء كان
تأنيته بالتاء نحو : سحابة وسحاب وسحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ،
أو كان تأنيته بالمعنى نحو : شمال وشمائل وعجوز وعجائز ، وهذا الضابط
الجامع لأنواعه وأمنلقه ذكره ابن هشام^(٣) ، وقال ابن يعيش : اعلم أن
ما كان من الأسماء مؤنثا بالتاء على أربعة أحرف ثالثة حرف مدولين على
زنة فعالة كحمامة أو فعالة كرسالة أو فعالة كذؤابة أو فعيلة كصحيفة أو
فعولة كحمولة فإن بابه أن يكسر على فعائل^(٤) .

وذكر في موضع آخر أن فعائل يأتي جمعا لفعول إذا كان وصفا لمؤنث :
نحو عجوز وعجائز^(٥) ، وذكر في موضع ثالث أنه يأتي جمعا لفعال نحو

(١) القاصصاء والراهاط والناققا : حجرة اليربوع ٥٢/٥

(٢) الجائز هنا اسم للخشبة المعترضة بين حائطين

(٣) أوضح المسالك ٢٢١/٤ وانظر في هذا الموضع المساعد شرح التسهيل

٤٥٦/٢ - ٤٥٩

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٥

(٥) المصدر نفسه ٤٧/٥ ، ٤٨

هجان ومجان وشمال شمائل^(١)، وذكر في موضع رابع أن فعائل يأتي جمعا لمؤنث فعيل إذا لم يكن بمعنى مفعول نحو صحيجة وصحة أنح وصبيحة وضبا نح وطليبة وطبايب^(٢).

(فَمَالِي) : بفتح أوله وكسر رابعه : وهو جمع مطرود لسبعة أشياء^(٣) :

- ١ - فَمَالَةٌ نحو : مَوْمَاة^(٤) وجمعها موام كجوار.
- ٢ - فَمَالَةٌ نحو : سَمَالَةٌ^(٥) وجمعها سمال.
- ٣ - فَمَالِيَةٌ نحو : هَبْرِيَّة^(٦) وجمعها : هبار.
- ٤ - فَمَالُوةٌ نحو : عَرْقُوة^(٧) وجمعها : عراق.
- ٥ - فَمَالٌ اسما نحو صحراء وصحار أو صفة لامذكر لها نحو عذراء وعذار.

٦ - الرباعي المختوم بألف مقصورة للقائيث نحو حَبْلِي وحبال أو للإلحاق نحو ذَفْرَى^(٨) وذفار.

(١) المصدر نفسه ٤٩/٥ ، ٥٠

(٢) د د ١/٥

(٣) أوضح السالك ٢٢١/٤ ، ٢٢٢

(٤) المومة : الفلاة الواسعة التي لانبات فيها .

(٥) السعلاة : القول .

(٦) الهبرية : ماتطائر من دقاق القطن .

(٧) العرقوة : الخشبة التي توضع عرضا في رأس الدلو .

(٨) الذفرى : الموضع الذي يحرق خلف أذن البعير .

٧ - ما حذف أول زائديه من نحو : حَبْنَطِي^(١) وقلنسوة وجمعهما :
حبايط وقلانس .

فَمَالِي : بتشديد الياء ، قال ابن هشام^(٢) : يطرد في كل ثلاثي آخره
ياء مشددة غير متجددة للنسب كـبُخْتَى وكُرْسَى وقِمْرَى ، بخلاف نحو :
مصرى وبصرى ، وقد أشار بالأمانة إلى ما اشترطه العلماء في هذا الثلاثي
وهو سكون العين^(٣) ، لأن المتحرك العين لا يجمع هذا الجمع نحو عَرَبِي
وعجمي .

ومعنى كون يائه غير متجددة للنسب صادق بأن تكون لغير النسب
من الأصل كـياء كُرْكِي^(٤) وكُرْسَى أو تكون في أصلها للنسب ثم أهل
النسب وصار متروكا غير ملحوظ كما في ياء مُهْرَى وبُخْتَى والأصل في
مهري أنه الجمل المنسوب إلى قبيلة مُهْرَة وهي قبيلة اشتهرت بإهلها للنجمية
القوية ثم كثر استعمال « مُهْرَى » حتى صار اسما للنجم من الإبل مطلقا
وكذلك الأصل في بُخْتَى أنه الجمل المنسوب إلى بُخْت ثم شاع استعماله في
كل جمل قوى ، فعلى هذا يقال في جمع كركى : كراكى وفي كرمى :
كرامى ، ومهري : مهارى وفي بُخْتَى : بخاتى ، وكلها من الجمع المتناهي
للموازن لمفاعيل .

(١) الحبنطى : العظيم البطن .

(٢) أوضح المسالك ٣٢٢/٤

(٣) انظر التسهيل لابن مالك ص ٢٧٧ والمساعد شرح التسهيل ٤٥٥/٣

(٤) الكركى : طائر معروف .

وأما الياء المتجددة للنسب فلا يجمع ما هي فيه هذا الجمع نحو مصري
وتركي ، وعلامة المتجددة للنسب أنها إذا حذفت بقي اللفظ دالا على
معنى معين وهو المنسوب إليه .

فقال : ويطرد جمعا لأربعة أشياء^(١) :

١ - الرباعي الجرد نحو : جعفر وجعفر وزبرج^(٢) وزبارج .

٢ - الخماسي المجرد نحو : سَقَرَجَل وجَحْمَرَش^(٣) ، قال ابن هشام^(٤)
ويجب حذف خامسة نقول : سفارج وحجامر ، وأنت بالخيار في حذف
الرابـع أو الخامس إن كان الرابع مشبها للحروف التي تزداد^(٥)
إما بكونه لفظ أحدها كخندرقن^(٦) أو بكونه من مخرجه كعفرزدق فإن
الدال من مخرج القاء .

٣ - الرباعي المزيد فيه نحو : مدحرج ومقدحرج .

(١) أوضح المسالك ٢٢٢/٤ ، ٢٢٣ وانظر شرح الفصل لابن يعيش

٣٨/٥

(٢) الزبرج : الذهب أو السحاب الرقيق الذي فيه حمرة

(٣) الحجمرش من النساء : الثقيلة السمجة : أو العجزز الكبيرة ، ومن

الإبل : الكبيرة السن والحجمرش أيضا : الأرنب الضخمة والأرنب

المرضع .

(٤) أوضح المسالك ٢٢٢/٤ ، ٢٢٣

(٥) وهي حزروف : أمان وتسهيل

(٦) الخندرقن : العنكبوت .

٤ - الخناسي المزيّد فيه نحو : قرطوبوس وخندريس^(١) .

قال ابن هشام^(٢) : ويجب حذف زائد هذين النوعين إلا إذا كان
ليها قبل الآخر فيثبت ثم إن كان ما صحح نحو قنديل أو واوا أو ألفا قلبا
ما بين نحو مصفور وسرداح^(٣) .

(ما جاء موازنا لمفاعل أو مفاعيل غير ما تقدم) ، وهو يطرد في مزيد
الثلاثي مما لم يتقدم ذكره فإن كان مزيدا بحرف واحد لم يحذف نحو
أفكل^(٤) وجمعه أفاكل ، ومسجد وجمعه مساجد ، وصيرف وجمعه
صيارف ، وعلقي^(٥) وجمعه علاقي .

وإن كان مزيدا بحرفين أو أكثر لم يحذف في جمعه إلا إلقاء حرف
واحد من حروف الزيادة فيحذف حرف في نحو منطلق وحرفان في نحو
مستخرج ومقدّر ، قال ابن هشام^(١) : ويتعين إبقاء الفاضل كالميم

(١) القرطوبوس بفتح القاف : اسم للدامية ، ويكسرهما : الناقة العظيمة
الشديدة ، والخندريس : اسم من أسماء الخمر

(٢) أوضح المسالك ٣٢٣/٤

(٣) السرداح : المكان اللين ، وهو أيضا الناقة الكثيرة اللحم .

(٤) الأفكل : الرعدة والارتعاش .

(٥) علقي : شجر تلوم خضرته في القبط وله أفنان طوال دقاق وأوراق
لطاف .

(٦) أوضح المسالك ٣٢٤/٤ ، ٣٢٥

(٥ - مالا ينصرف)

مطلقاً نقول في منطلق : مطابق لانطابق ، وفي مستدع : مداع لاسداع
ولا تداع - خلافا للمبرد في نحو مُتَعَنِّس^(١) فائدة يقول تعاسيس ترجيعها
للمائل الأصل^(٢) - وكالهمزة والياء المصدرين كألندد ويلندد^(٣) تقول :
ألاذ وبلاد .

وإذا كان حذف إحدى الزادتين مغنيا عن حذف الأخرى بدون
العكس فعين حذف اللفظ حذفها كياء حيزبون^(٤) تقول : حزاين بحذف
الياء وقلب الواو ياء لاحتيازين بحذف الواو ، لأن ذلك محوج إلى أن
تحذف الباء ، وتقول حزاين إذ لا يقع بعد ألف التفسير ثلاثة أحرف
أوسطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزادتان فالحذف مخير نحو نوني سرندى وعلندى^(٥)
والقيهما تقول : سراند أو سرايد وعلاند أو علايد .

وإنما ذكرت أوزان هذه المجموع تفصيلاً ، لأن الحاجة تدعو إلى معرفتها

(١) أفعنسس : تأخر ورجع إلى خلف فهو مقعنسس

(٢) انظر المقتضب ٢/٢٥١ ، ٢٥٢

(٣) الألندد واليلندد مثل الألد وهو الشديد الخصومة

(٤) الحيزبون : المرأة العجوز

(٥) السرندى : الشديد والجرىء على أمره لا يفرق من شيء ، والعلندى :

البعير الضخم الطويل .

في هذا الموضع إذ لا بد من الإلمام بصيغ الجمع المعطاهي للمستحقة لمنع الصرف وبخاصة ما كان مطردا منها .

حكم مفاعل المنقوص :

قال ابن هشام^(١) : إذا كان مفاعل منقوصا فقد تبدل كسرتة فتقبل طاؤه ألفا فلا ينون كمذارى ومدارى ، ولغالب أن تبقى كسرتة ، فإذا خلا من أل والإضافة أجرى في الرفع والجر مجرى قاض وسار في حذف لائه وثبوت تنوينه نحو : « ومن فوقهم غواش »^(٢) ، « والفجر وإيال عشر »^(٣) وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو : « سهروا فيها ليالى »^(٤) .

وهو يبين حكم مفاعل المنقوص إذا كان مستحقا لمنع صرفه بأن كان خاليا من أل والإضافة مثل جوارى ، وأنه يجري في الكلام مجرى قاض في حذف لائه وثبوت التنوين في آخره في حالتى الرفع والجر نحو : هؤلاء جوارى ومررت بجوارى ، وهذا التنوين يختلف فيه بين النحاة ، وظاهر كلام سيوريه في الكتاب^(٥) أنه تنوين عوض جاء عوضا عن حذف الياء ، وذلك أنه قال : اعلم أن كل شيء كانت لامه واو أو واوائهم كان قبل الياء والوار حرف مكسور أو مضموم فإنها تعقل وتحذف في

(١) أوضح المسالك ١١٧/٤

(٢) آية ٤١ من سورة الاعراف

(٣) سورة الفجر ٢٤١

(٤) آية ١٨ من سورة سبأ

(٥) ٣٠٨/٢ (هارون)

حال التنوين واوا كانت أو ياء وتلزمها كسرة قبلها أبدا ، ويصير اللفظ بما كان من بذات الياء والواو سواء .

واعلم أن كل شيء من بذات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء نخف عليهم فصار التنوين عوضا ، وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرت فإن كان نظيرة من غير المعتلة مصروفا صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه لأنك تم في حالة النصب كما تم غير بذات الياء والواو . ثم ذكر من أمثلة ذلك : هذا قاضٍ ، وهؤلاء جوارٍ . وكلامه وتمثيله في هذا الموضع يدل على أن التنوين عنده عوض عن حذف الياء ، لأنه ساوى بين قاض وجوار في الحكم ولم يفرق بينهما ، وصرح بأن التنوين فيهما عوض عن حذف الياء ، وقوله « نخف عليهم » مراده به أن الكلمة نقصت حروفها فأرادوا تمويضها عن ذلك النقص لتجرى في عدد حروفها مجرى واحداً في الرفع والنصب والجر فجاء بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة التي تثبت في حال النصب وقد فسر الزجاج كلام سيبويه بذلك في معاني القرآن^(١) في توجيهه لقوله تعالى : « ومن فوقهم غواش » فقال : زعم سيبويه والخليل أن الذون هنا عوض من الياء لأن غواش لا ينصرف ، وكذلك نسب السيرافي^(٢) إلى سيبويه ذلك القول ، واشتهر في كتب النحويين بعد

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٧٤

(٢) هامش الكتاب ٣/٣١١ (هارون)

ذلك أنه قول سيبويه والجمهور ، وقد جاء ذلك في شرح المفصل^(١) والمغنى^(٢) والتصريح^(٣) ومنهج السالك^(٤) وغيرها ، ومن ساروا على ذلك المذهب ابن السراج في الأصول^(٥) .

وقد فسر أبو علي وتبعه ابن جني مذهب سيبويه في جوار بخلاف ما ذكرناه ، قال أبو علي في الإغفال^(٦) : اعلم أن للناحويين في جوار وغواش وهذا الضرب من الجمع للمعتل قولين كل واحد منهما قد ذهب عنه أبو إسحاق ، فأما مذهب الخليل وسيبويه فلأن الياء حذفت حذفاً لا لالتقاء الساكنين ، فلما حذفت الياء انتقص الاسم عن الزنة التي كان للتنوين يعاقبها ولا يجتمع معها فدخلها ، وهذا مذهب سيبويه والخليل وأبي عثمان .

وهذا الكلام يفهم منه أن التنوين في نحو جوار وغواش عند الخليل وسيبويه تنوين صرف لأن التنوين الذي يتحدث عنه أبو علي هو تنوين

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ٢٤١/٢

(٣) التصريح على التوضيح ٣٤/١

(٤) منهج السالك للأشموقي ٢٤٥/٣ ، ٣٥/١

(٥) الأصول لابن السراج ٩١/٢

(٦) الإغفال لأبي علي الفارسي ص ٧٧٨ وما بعدها

الأمكنية الذي يعاقب وزن مفاعل ولا يجتمع معه في الاسم وهو الذي يسمى تنوين الصرف ، وهذا المعنى يفهم من كلام ابن جني بوضوح حيث قل في عرض مذهب سيبويه والخليل في جوار وغواش : فلما حذفت الياء نقص عن مثال مفاعل ، وصار جوار بوزن جناح فدخله النونين لنقصانه عن مثال مفاعل فقلت : جوار وغواش وصحار^(١) ، وكذلك نقل للبغدادي^(٢) عن ابن جني أنه قال : والقول في هذا ماذهب إليه الخليل وسيبويه من أن الياء حذفت لالاتقاء الساكنين فلما حذفت الياء صار في التقدير جوار بوزن جناح فلما نقص عن وزن فواعل دخله التنوين كما يدخل جناحا... الخ .

وهذا المذهب عزاه ابن الناجم إلى الأخفش ورده فقال^(٣) : ذهب الأخفش إلى أن الياء لما حذفت يتخفيفا بقي الاسم في اللفظ كـ (جناح) وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ويرد عليه أن المحذوف في قوة الوجود ، وإلا كان آخر ما بقي حرف إعراب ، واللازم - كما لا يخفى - منتف .

وكذلك نسبته ابن هشام إلى الأخفش ورده فقال^(٤) : قوله (لما

(١) سر صناعة الاعراب لابن جني ٥١٢/٢

(٢) خزائن الأدب للبغدادي ٢٤١/١

(٣) شرح الألفية لابن الناجم ص ٦٤٦

(٤) معنى اللبيب ٢٤١٢/

حذفت الياء التحقق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرفت (مردود لأن حذفها عارض وهي منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل ، وقد وافق على أنه لو سمي بـ (كَيْف) امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجوز صرفه كما جاز صرف هند ، وأنه إذا قيل فى جبال علما لرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل ، لأن حركة تاء كَيْف وهزجة جيل منوها للثبوت ، ولهذا لم تقلب تاء جيل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ونستخلص من ذلك أن الزاجح لدى المحققين هو أن القنوين فى نحو جوار وغواش تنوين عوض لاصرف ، وهل هو عوض عن الياء المحذوفة أم عوض عن حركتها ؟ للظاهر من كلام سيبويه المتقدم أنها عوض عن حذف الياء ، لكن قال الزجاج فى غواش^(١) : الأصل : غواشى بالياء والضم إلا أن الضمة تحذف لثقلها فى الياء فيبقى : غواشى بسكون الياء ، فإذا ذهبت الضمة أدخلت النون عوضا منها ، كذلك فسر أصحاب سيبويه فكان سيبويه ذهب إلى النون عوض من ذهاب حركة الياء ، والياء سقطت لسكونها وسكون النون .

وهذا القول من الزجاج لا يصلح أن يكون تفسيراً لمذهب سيبويه والخليل فى غواش ، لأنه يدعى أن النون عنده عوض من ذهاب الضمة ،

(١) معانى القرآن وإعرابه ٣٧٤/٢

ولم يقل أحد من شرحوا كلام سيبويه وقرروا مذهبه إن النون عنده عوض من ذهاب الضمة ، بل الذي ذكره وذكره الزجاج أيضا في كلامه السابق أن النون عند سيبويه عوض من الياء ، وإذا تقرر ذلك علمنا ما وقع فيه الزجاج من الوهم عندما قال : كذلك فسر أصحاب سيبويه ، وقد أنكر ذلك عليه أبو علي في الإغفال ؛ وهو محق في ذلك الإنكار (١)

ومناسبه الزجاج إلى سيبويه من ذلك نسبة السيرافي (٢) وابن هشام (٣) إلى المبرد ، ومن العلماء من نسبته إلى المبرد والزجاج كالأشجوني (٤) ، ومنهم من نسبته إلى الزجاج وحده كابن يعيش (٥) والمصري (٦) وقد رد العلماء ذلك القول وأبطلوه ما بين مسوجز ومفصل ، وأرى أن الأصل في نسبة هذا القول إلى الزجاج وفي رده وإبطاله كلام ابن جني في سر الصناعة (٧) حيث قال : ذهب أبو إسحاق إلى أن التنوين في جوار

(١) انظر رسالة النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ص ١٢٢٢ وما بعدها و الإغفال لأبي علي الفارسي ص ٧٧٨ - ٨٠٥ .

(٢) هامش الكتاب ٣١٠/٣ ، ٣١١

(٣) مغنى اللبيب ٣٤١/٢

(٤) منهج السالك ٢٤٥/٣

(٥) شرح المفصل ٦٣، ١

(٦) التصريح على التوضيح ٢١٢/٢

(٧) ٥١٢/٢ ، ٥١٣

ونحوه إنما هو بدل من الحركة الملقاة لئلا ياء عن الياء فلما جاء التنوين حذفت الياء لانتقاء الساكنين هي والتنوين كما حذفت من المنصرف في نحو قاض وغاز ومشترومتعال وهذا الذي ذهب إليه أبو اسحاق غير مرضى من القول ولا سائغ في القياس ، وقد ترك قول سيبويه والخليل وخالفهما إلى خلاف الصواب ، وذلك أن الياء في باب جوار ونحوه في الرفع والجر قد عاقبت الحركة فلم تجتمع معها فلما ناولتها فلم تجامعها صارت بدلا منها ووسيلة لها فكما لا ينبغي أن يعرض من الحركة وهي موجودة فكذلك لا ينبغي أن يعرض من الحركة وهناك من الياء ما يعاقبها ويكون بدلا منها ؛ وأيضا فلو كان التنوين في جوار إنما هو عوض من حركة الياء في الرفع والجر لوجب أيضا أن يعوضوا من ضمة الياء والواو في نحو يتضى ويغزو .

وكذلك قال ابن الناطم في إبطال ذلك : ذب الزجاج إلى أن التنوين عوض من ذهاب الحركة على الياء وأن الياء محذوفة لانتقاء الساكنين ، وهو ضعيف ، لأنه لو صح التعمييض عن حركة الياء لكان التعمييض عن حركة الألف في نحو : عيسى وموسى أولى ، لأنها لا تنظم رفية بحال واللازم متنفذ بالملزوم كذلك (١) .

لماذا حذفت الياء من جوار وغواش ؟

تقدم فيما نقلناه عن أبي علي في الاغفال أن مذهب سيبويه والخليل

(١) شرح الالفية لابن الناطم ص ١٤٧

في ذلك أن الياء حذفت تخفيفا وليس لالتقاء الساكنين ؛ وقد تبعة في تقرير ذلك ابن جني في سر الصناعة^(١) ، والذي يفهم من كلام السيرافي^(٢) أن الياء عند سيويبه حذفت لالتقاء الساكنين ، وأرى أن القوانين كلاهما جائز على قول الجمهور بأن التنوين فيهما للعوض لا للصرف ؛ فاقول الأول مبنى على أن منع الصرف مقدم على الإعلال وأصل غواشٍ على هذا غواشٍ بترك التنوين لصيغة منتهى الجموع فحذفت ضمة الياء للنقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عن الياء .

والقول الثاني مبنى على أن الإعلال مقدم على منع الصرف ، وأصل غواشٍ على هذا غواشٍ بالتنوين استتقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذفت التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقدرا لأن المحذوف لمة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها .

وأما على القول بأن التنوين للتمكين فلا يصح القول بأن المحذف لالتقاء الساكنين بل الياء حذفت تخفيفا^(٣) .

(١) سر صناعة الاعراب ٥١٢/٢ .

(٢) هامش الكتاب ٣١١/٣ .

(٣) حاشية الصبان على منهج السالك ٢٤٥/٣ .

التأنيث بالآلف المقصورة أو الممدودة

فالمقصورة كآلف ليلي وذكري وحُبلى ، والممدودة كآلف حمراء وصحراء ،
والتأنيث بالآلف المقصورة أو الممدودة يسمى تأنيثا لازما ، لكون الآلف
حرفا بنيت عاياه الكلمة ، فهو بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، وقيل :
يسمى تأنيثا لازما ، لأنك لو حذفت الآلف لم تبق الكلمة تامة ^(١) .

وقد تكلم سيبويه ^(٢) عن الآلف المقصورة في باب ملحقته بالآلف في آخر
فمنه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة ومثل ذلك بحبلى وحبلى ^(٣)
وجزى ^(٤) ودنلى ^(٥) وشروى ^(٦) وغضبي .

وذكر أن الآلف في هذه الأمثلة جاءت للتأنيث ، وأن الذى جعل العرب
يمنعون صرفها في النكرة أن آلف التأنيث فيها حرف يثبت في التذكير
كما يقال في جمع حبلى وحبلى وأنها حرف بنيت عاياه الكلمة ، فلما بمدت
هذه الأمثلة عما هو الأصل تركوا صرفها كما تركوا صرف ساحل لما جمع
على مثال لا يكون عليه الواحد .

ويستفاد من كلامه أن منع هذه الأمثلة من الصرف سببه خروجها عن

(١) شرح جل الزجاجى لابن عصفور ٢١٥/٢

(٢) الكتاب ٢١٠/٣ (هارون)

(٣) الحبارى طائر يضرب به المثل في الحمق (اللسان حبر)

(٤) يقال ناقة جزى أى وثابة سريعة (اللسان جز)

(٥) الدفلى : شجر مر أخضر حسن المنظر يكون في الأدوية (اللسان دفل)

(٦) شروى الشيء : مثله (اللسان شرى)

الأصل في علامة التانيث ، لأن الأصل في علامة التانيث كالتاء ألا تثبت في تكسير الكلمة كما في جمع شجرة على أشجار وثمرة على ثمار وألف التانيث إذا كانت رابعة ثبتت في التكسير كما في سكري وسكاري وحبلى وحبالى ، فمثلها كمثل الزاء في حوافر والميم في درام ، وتاء التانيث ليست كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاخ وجفنة وجفان ، وألف التانيث تزيد عليها قوة لأنها تبنى مع الاسم وتصدر كبعض حروفه ، ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير كما في سكران وسكري وأحر وحراء ، فلم يذكاه كانت للألف مزية على التاء ، وقامت مقام هلقين ، إذ صارت مشاركتها للتاء في الدلالة على التانيث علة ، ومزيتها عليها علة أخرى ، فلذلك منعت الصرف وحدها ، ولم تمنع للتاء إلا مع سبب آخر وهو الملمعية^(١) .

ففي نحو حبلى وغضبي فرعيتان تمنعان الصرف هما : التانيث ، والخروج عن الأصل بلزوم علامته ؛ وقد مشى على ذلك الزجاج في كتابه فيما لا ينصرف^(٢) .

وتسكلم سيبويه^(٣) عن ألف التانيث المدودة في باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة وللعرفة ، ومثل لذلك بأمثلة كثيرة منها حمراء وصفراء وصحراء وطرفاء وفقهاء وأصدقاء ، وأصفياء ، وزكرياء .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١ والأشباه والنظائر ٢/٢١٥

(٢) ص ٣٢ من ذلك الكتاب

(٣) الكتاب ٣/٢١٣ ، ٢١٤ (هارون)

وذكر أن الألف فيها جاءت للتأنيث ، وقال : (الألف إذا كانت بعد ألف مثلها إذا كانت وحدها إلا أنك همزت الآخرة للتجريك ، لأنه لا ينجزم حرفان ، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة .

فدل بهذا على أن ألف التأنيث هي الثانية وأن حكمها حكم الألف المقصورة في المنع من الصرف وقد نص الزجاج^(١) على أن الألف الأولى في هذا النحو زائدة فقال : هذا باب ما لحقه ألف التأنيث بعد ألف زائدة فنبهه ذلك من الانصراف في المعرفة والبيكرة ، وذلك نحو سوداء وحمراء وصفراء وإنما الأصل في حمراء أن الثانية التي قد أبدلت همزة لحقت بعد ألف التلقى ساكنة فلم يحذف الأولى لأنك لو حذفته من حمراء لبقى حمري مثل سكرى فلم يكن بين الممدود والمقصود فرق ، فأبدلت من الألف الثانية همزة ، ومنع هذا البدء بالصرف لأنك تريد بالهمزة ما تريد بالألف

وعلى هذا نقول بمض النحويين في نحو حمراء وحمراء إن فيه ألفي تأنيث^(٢) من قبيل اللجوز^(٣) ، ومن باب التسميح^(٤) .

والتحقيق أن الأولى زائدة كالألف في « كتاب » والثانية التي انقلبت

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٢

(٢) انظر أسرار العربية ص ٣١١ وشرح جمل الزجاجي لابن صفور ٢/٢١٤

(٣) انظر المترجم لابن الخشاب ص ٨٣ ، ٨٤

(٤) انظر الخصائص لابن جني ١/٢٠٠ ، ٢٠١

عنها همزة هي ألف التانيث ولكن لما اصطحبنا وبنيت الكلمة عليها اغلبوا على ألف المد لقب ألف التانيث فقالوا: ألفا التانيث وإنما قضينا بأن الأخيرة علامة التانيث ، لأن الأولى حشو ، ولم تنم علامة التانيث حشوا^(١) ولأنك لو اعزمت تغيير ألف التانيث في نحو حمراء حمراء غيرت الثانية وحدها ولم تعرض للأولى نحو حمراوان ، وحمراوى^(٢) .

وعلة منع الصرف مع الألف المدودة هي علة المنع مع المقصورة كما يستفاد من كلام سيبويه والزجاج ، والمؤنث بالألف المقصورة أو المدودة خارج عن الأصل من جهتين هما : التانيث ولزوم علامة التانيث فكان أنه أنت مرتين^(٣) ولهذا قال النحويون : إن الألف المقصورة أو المدودة تقوم مقام سببين^(٤) .

الأوزان المشهورة لألفى التانيث المقصورة والمدودة .

ومما يحمل بالدارس هذا أن يعرف الأوزان المشهورة لألفى التانيث المقصورة والمدودة حتى يفرق في المقصور والمدود بين ما ألفه للتانيث وما ألفه لغير التانيث .

وقد جمع ابن مالك رحمه الله هذه الأوزان في الألفية ، وذلك في هذه الأبيات :

-
- (١) المرتجل لابن الخشاب ص ٨٢ ، ٨٤
 - (٢) الخصائص ٢٠١/١ ، ٢٠١
 - (٣) أسرار الدرية ص ٣١١ والمرتجل ص ٨٣
 - (٤) أنظر أسرار الدرية ص ٣١١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٥/٢
- وشوح الكافية للرضي ٤٠/١ وجمع الهوامع ٧٨/١

قال رحمه الله (١) :

وألف التانيث ذات قصر وذات مد نحو أنى الغر
والاشتهار فى مبانى الأولى يهديه وزن أربى والطولى
ومرطى ووزن فعلى جمعها أو مصدرها أو صفة كشبهى
وكجبارى سُهمى سبطرى ذكرى وحثيفى مع الكفرى
كذلك خلطى مع الشَّقاءرى واعز لغير هذه استندارا
لدهما فعلاؤه أفلاؤه مثك العين وفعللاء
ثم فعلاؤه فعلاؤه فاعولا وفاعلاء فعلاء فاعولا
ومطلق العين فعلاؤه وكذا مطلق فاء فعلاؤه أخذ

أولا : الأوزان المشهورة لألف التانيث المقصورة .

المشهور من هذه الأوزان اثنا عشر بناء ، وهى التى ذكرها ابن مالك
إما بالوزن وإما بالمثال ؛ وهذه الأوزان هى بحسب ترتيب الألفية (٢) :

١ - فعلى : بضم الأول وفتح الثانى ، ومثاله أربى وهو اسم للداهية ،
وشمى وهو اسم لموضع .

٢ - فعلى : بضم الأول وسكون الثانى ، وهذا الوزن يسمى اسماء نحو :
بهمى وهو اسم لثبت أو صفة نحو حبلى وطولى ، أو مصدران نحو رجعى وبشرى .

(١) ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ص ٥٦ وشرح الألفية لابن الناظم

ص ٧٥٥ ، ٧٥٧

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٥٥ - ٧٥٧ وشرح ابن عقيل للألفية

ص ٤١٦ ، ٤١٧ وأوضح المسالك ٢٨٩/٤ - ٢٩١

٣ - فعلی : بفتحین ، وهذا الوزن یحی . اسماء نحو برَدی وهو نهر بدمشق
أو صفة نحو : حیدی ، يقال : أتان حیدی : أي تحید عن ظلمها لنشاطها ،
أو مصدرا نحو مرطی لضرب من العدر .

٤ - فعلی : بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون إما جمعا نحو قتل
وجرحی ، أو مصدرا كدعوى ، أو صفة كسكری وشبعی ، فإن كان ، فعلى اسماء
نحو أرطى ، وعلقى ^(١) . نفى ألفه وجهان أحدهما أنها للتأنيث والآخر
أنها للإلحاق .

٥ - فعلى : بضم أوله كحبارى وسمانى لطائرین .

٦ - فعلی : بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا نحو سمى وهو الباطل .

٧ - فعلی : بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو سبطرى ودنقى وهما
ضربان من المشى .

٨ - فعلی : بكسر أوله وسكون ثانيه ، ويأتى هذا الوزن مصدرا
كذكرى أو جمعا كظربى وحجل ولا ثالث لهما فى المجموع ، والأول مفردة
ظربان وهى دويبة كاهرة مفتقة الريح ، والثانى مفردة حجل وهو طائر معروف .

٩ - فعلى : بكسر أوله وثانيه مشددا نحو حشيتى بمعنى الحث ، وخصيتى
وحظيتى .

(١) تقدم شرح علقى ص ٦٥ وأما أرطى فهو أيضا شجر نوره كنور الخلاف
وثمره كالغلاب وعروقه حمراء .

١٠ - فعلى : بضم أوله وثانيه وتسديد ثالثه نحو كُفِّرَى لوعاء الطلع ،
وحُدِّرَى وبذَرَى من الحذر والتحذير .

١١ - فَعَلِيلٌ : بضم أوله وفتح ثانيه مشددا نحو خَلِيلٌ ، للاختلاط وقبيلتى
لنأطاف وهو ضرب من الخلواء

١٢ - فُعَالَى : بضم أوله تشديد ثانيه نحو : سُقَارَى وخُبَارَى
أخضَارَى لطائر .

ثانيا : الأوزان المشهورة لألف التانيث الممدودة .

المشهور منها ما ذكره ابن مالك في الألفية وهو سبعة عشر بناء ،
ولإليك بيانها ^(١) :

١ - فعلاء : بفتح أوله وسكون ثانيه ، وربما فتح هذا الوزن اسماء نحو صحراء
أو مصدرا نحو رغباء أو جمعا في المعنى نحو طرفاء وقصباء أو صفة مذكرا
على أفعل نحو حمراء ، أو صفة ليس مذكرا على أفعل نحو ديمة عطلاء
أى مطرها متتابع ، وناقاة روظاء أى حديدة القياد ، ومنه امرأة جسناء إذ
ولا يقال رجل أحسن .

٢ ، ٣ ، ٤ : أفلاء مثلث العين أى بفتحها وضمها وكسرها ، ومثاله
قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع . أربماء وأربماء وأربماء .

٥ - فعلاء : نحو عقرباء اسماء مكان .

٦ - فعلاء : بكسر الفاء نحو قصاصاء للقصاص .

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٥٧ ، ٨٥٨ وأوضح المسالك

٢٩١/٤ ، ٢٩٢

(٦ - مالا ينصرف)

- ٧ - فعلاء : بضم الأول والثالث نحو : قرفصاء .
- ٨ - فاعولاء : نحو : عاشوراء .
- ٩ - فاعلاء : بكسر ثالثة نحو : قاصعاء لجحر من جحرة البربروع .
- ١٠ - فعلياء : بكسر الأول والثالث وسكون الثاني نحو : كبرياء .
- ١١ - مفعولاء : نحو مشهوخاء .
- ١٢ - فعلاء : بفتح الفاء نحو براساء بمعنى الناس وبراكاء بمعنى البروك .
- ١٣ - فعولاء : بفتح الفاء نحو دبروقاء للمذرة .
- ١٤ - فعلياء : نحو قريثاء وكريثاء لنورعين من البئر .
- ١٥ - فعلاء : بفتحيتين نحو جففاء لموضع ، وكذلك قرماء ، ومثله دأثاء : للأمة .
- ١٦ - فعلاء : بكسر الفاء وفتح العين نحو : سبراء وهو برد فيه خطوط صفر .
- ١٧ - فعلاء : بضم الفاء وفتح العين نحو : خيلاء .
- فهذه الأوزان التي ذكرها العلماء لألفي التأنيث المقصورة والمدردة مما ينبغي للدارس معرفتها والإلمام بها حتى يكون حكمه على الكلمة بمفعم المعروف لتلك العلة مبنيا على معرفة وموافقا للصواب ، وقد اقتصرنا هنا على ذكر الأوزان المشهورة التي نص عليها ابن مالك في الألفية ، وهناك أوزان أخرى للتأنيث ذكرها ابن مالك في التسهيل^(١) ، وفيه عليها ابنه في شرحه للألفية^(٢) .

[١] التسهيل

(١) انظر التسهيل ص ٢٥٥ - ٢٥٧

(٢) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٥٦ ، ٧٥٨

العلمية أو التعريف

والمراد بالتعريف إذا أطلق في هذا الباب : تعريف العلمية أو ما أشبهه نحو تعريف « سحر » فإنه - على القول بمنعه - معدول عن الألف واللام فصار كالعلم في أنه معرفة وليس بمضاف ولا معرف بالألف واللام، مثله في ذلك جمع وأخواته^(١).

قال ابن يعيش^(٢) : التعريف فرع على التفكير ، لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات ، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وانتقار إلى وضمن انفصلها عن الأصل كنفق جعفر عن اسم الدهر الذي هو نكرة شائع إلى واحد بعينه ، فالتعريف المانع من الصرف هو الذي يقلل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة تدخل عليه وهو تعريف العلمية .

وهذا الذي ذكره ابن يعيش من الأصول المقررة عند النحويين ، وقد ذكروا أدلة على سبق النكرة للمعرفة ، وهذه الأدلة هي^(٣) :

١ - أن النكرة عامة والمعرفة خاصة ، والعام قبل الخاص لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

٢ - أن مسعى النكرة أسبق في ذهن من مسعى المعرفة بدليل طرفان التعريف على التنكير .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٠٦

(٢) شرح المفصل ١/٥٩

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٣٤، ٣٥

٣ - أن المعرفة تحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف النكرة ، ولذلك كان التعريف فرعاً على التذكير ، لأن الأصل لا يحتاج إلى علامة ، والفرع يحتاج إليها ..

٤ - أن لفظ شيء يقع على المعرفة والنكرة ويعم الموجودات فإذا أريد تعيين بعض الموجودات خصص بالوصف أو مقام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف . . .

وهذه اللملة لا تؤثر وحدها في منع صرف الاسم ، بل لابد من انضمام علامة أخرى إليها فتشترك العلتان في ثقل الاسم ومشابهته للفعل في الفرعية والنقل مما يستوجب منعه من الصرف ، ويلاحظ أن التعريف هو أقوى العلتين ، ولهذا قال ابن جني^(١) : ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف أنك تعتد معه العجمة والتأنيث والتركيب ولا تمتد واحداً من ذلك إلا مع التعريف وإن اجتمع فيه سببان أحدهما ما ذكرنا ، ألا ترى أنك تصرف أربعاً وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وبإذنباتها وإن كان فيه التركيب والعجمة ، وحضرموت اسم امرأة إذا فكر وإن كان فيه التركيب والتأنيث ولا تصرف مشبهاً من ذلك معرفة ، فهذا يطل على قوة الاعتداد بالتعريف وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتركيب .

والعلل التي تشترك مع علامة اللملة في إلحاح منع الصرف ست وجه:

(١) نقلاً عن الأشباه والنظائر ٣٢/٢

١ — زيادة الألف والذون كما في عثمان .

٢ — وزن الفعل كما في أحمد .

٣ — العدل كما في عمر .

٤ — التثنية بغير الألف كما في فاطمة .

٥ — التركيب كما في بعلبك .

٦ — العجمة كما في إبراهيم .

وسأني الحديث مفصلاً عن هذه العلل ، بيد أن لبا وقفة مع أبي القاسم السهيلي في حديث الأعلام الممنوعة من الصرف ، وذلك لأنه يرى — كما تقدم — تحليل منع الصرف فيما لا يصرف باستغنائه عن التنوين ، لأن التنوين علامة للانفصال وإشعار بأن الاسم ليس مضافاً إلى ما بعده ولا متصلاً به^(١) .

وقد بنى على ذلك القول بأن العلم منع من الصرف لاستغنائه عن التنوين لأنه لا يحتمل على الخطاب أن يقوم العلم مضافاً إلى ما بعده كما يقوم ذلك في النكرة ، وهذا القول سليم وظاهره ، لكن يعكر عليه ما سمع عن العرب من إضافة بعض الأعلام عندما تتعدد مسميات العلم الواحد كما في قول رجل من بني :
 هلا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
 بأبيض ماضي الشفرتين بماني^(٢)

(١) انظر أمان السهيلي ص ٢٦ : ٢٨ .

(٢) البيت في الخزائن للبغدادى ٢/٢٣٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤

وقول الآخر :

أما سعد سعد الأوس كن أنت مانعا

ومساعد سعد الخزرجين الفطاري^(١)

وقول عبد الله بن رواحة :

فازيد زيد اليميلات الذبيل قطاول الليل عليك فانزل^(٢)

وهذا النوع من الإضافة - وإن تأوله النحويون - دليل على جواز إضافة العلم إذا أريد تمييز صاحبه من غيره ممن يشتركون معه في الاسم .

وقد تساءل السهيلي عن اللمة التي من أجلها تصرف بعض الأعلام مثل زيد وعمرو وجعفر ومحمد ، وأجاب عن ذلك بتقسيم الأعلام إلى منقولة وغير منقولة ثم قرر أن غير المنقولة لا ينفون بجميع ضروبه ومنها المرتجل والأعجمي والمعدول ، وأن للذوق كذلك إذا كان نقله مما لا ينفون نحو يزيد ويشكر ، وإنما ينفون من الأعلام ما كان قبل التسمية به منونا نحو أسد ونمر وسالم وغانم فهم يتركونه على أصله منونا ، لأنهم وإن نقلوه عما وضع له نفى أنفسهم للصفات التي كان المعاني ، ولذلك استحسنوا منها ما كان حسنا قبل

(١) انظر أوضح المسالك ٢٥/٤

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٢٠٦/٢ والخزانة ٣٠٣/٢ واليجمات : الأليل القوية على العمل ، والذيل : الضامرة من طول السفر .

التسمية واستعملوها منها ما كان قبوها . فالتفاتهم إلى موضوعها الأول
أوجب بقاءها على ما كانت عليه من التنوين والخفض .

وأقول : إن ماداه السهيلي من أن المرتجل من الأعلام كله لا ينصرف
غير صحيح بل منها ما يمنع صرفه لخروجه عن الأصل في الأسماء وكونه فرعاً
نحو غطفان وعمران وحمدان وسعدان ، ومنها ما ينصرف لأنه لا يتحقق
فيه أسباب يمنع الصرف ، ومن أمثلة ذلك : قنّس وهو علم لرجل من
بنى أسد وحنّف علم لرجل من بنى يربوع ، وموهب ومحبب وكل منهما
علم لرجل ، وموظب وهو علم لمكان^(١) وكذلك الحكم في الميقول وليس
كما ذكر .

الوصفية

وهي كون الاسم يدل على حالة من أحوال الذات ، وهذه الصلة . منظور
فيها إلى المعنى لا اللفظ^(٢) وإنما كانت الوصفية صلة أو خروجاً عن الأصل
لأن للصفة فرع على الموصوف وذلك لأمرين :

أولها : أنها تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل .
والثاني : أن الموصوف متقدم على الصفة كقوله مررت برجل أسمر
وثوب أحمر^(٣) .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١ ، ٣٣

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢/٢

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦١/

والوصفية تقرب الاسم من الفعل ، فذلك عدت من أسباب منع الصرف ، والاسم إذا كان وصفاً كان قريباً من الفعل لنقله بالاشتقاق وبال حاجة إلى الموصوف وبتحمله للضمير فيشبه في ثقله ثقل المركب (١) .

وقال الشيخ عبد الظاهر الجرجاني في شرح الإيضاح : الوصف فرع ، لأن الشيء يعلم أولاً نفسه ثم أحواله فإلم يوضع للصورة المعروفة على الإطلاق رجل لا يوضع له ما يدل على صفاته ، والضرورة تدل على أن الصفة بعد الموصوف في الرتبة ، لأن الصفة أصلها على أنها تخص اسماءها والمعوم سابق للمخصوص ، وإذا كان كذلك كان الوصف فرعاً كالصريف (٢) .

وهذه الحالة لا تستقل وحدها بمنع الصرف بل لابد من انضمامها إلى أخرى إليها فتشترك اللتان في ثقل الاسم ومشابهته للفعل في الفرعية والنقل مما يستوجب منعه من الصرف ، واللعل التي تشترك مع الوصفية هي :

١ - زيادة الألف والفون نحو : سكران وجوعان .

٢ - وزن الفعل نحو : أحمر وأفضل .

٣ - الملل نحو : مثلي وثلاث ونباح وآخر .

ويشترط في الوصفية لتكون مانعة من الصرف أن تكون أصيلة

لإعارة احترازاً من نحو أربع في قولنا : مررت بنسوة أربع فإنه مصروف لأنه وضع اسماً والوصفية فيه عارضة (٣) . وهذا قول كثير من اللغويين ، لكن قال الرضي في شرح الكافية (٤) : إذا لم يقع لم يقع له دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف

(١) الأشباه والنظائر ١/٥٥ ، ٥٦ (٢) المقصد شرح الإيضاح ٢/٩٦٤

(٣) انظر شرح الكافية للرعي ١/٤٠ وأوضح المسالك ٤/١٢٨

(٤) شرح الكافية للرضي ١/٤٦

زيادة الألف والنون

وهي تمنع الصرف مع الوصفية نحو عطشان وشيمان ، أو العلمية نحو عثمان ورمضان ، وعلامة زيادة الألف والنون في الكلمة أن يكون قبلها أكثر من حرفين كما في الأمثلة .

وقد تكلم عنها سهبويه في بابين ترجم لأولهما بقوله : هذا باب مخالطة نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وأشباحها ، وقيل سلا منع هذه الأمثلة ونحوها من الصرف (جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كالف حمراء ، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث كما أنه حمراء لم تؤنث على بناء المذكر ولؤثت سكران بناء على حدة كما كان المذكر حمراء بناء على حدة ، فلم يبا ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها (١)

وترجم للباب الثاني بقوله : هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو بشرى وما أشبهها ، وذلك كل نون لا يكون مؤنثها فعلى وهي زائدة نحو حريان وسرحان وإنسان .

ثم قال : وإنما دعاهم إلى أن لا ينصرفوا هذا في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فجعلوه بمنزلة في المعرفة (٢)

(١) الكتاب ٣ / ٢١٥ ، ٢١٦

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢١٦ ، ٢١٧

ويستفاد من كلامه في لالوامين أن اللزيد في آخره ألف ونون إن
كان وصفا لاتلحقه تاء التأنيث بأن كان مؤنثه على فعلى نحو سكران
وسكرى وعجلان وعجلى منهم من الصرف دائما .

وباب فعلان فعلى سماعى يعرف بالسماع دون القياس ، وقد حذده
ابن مالك بقوله : (١)

- أجز - فعلى لفعلافا إذا استقنيت حبلانا (٢)
ودخ - انا وسخنانا وسيف - انا وضحية - انا (٣)
وص - وحاا وع - لانا وقش - وانا ومصانا (٤)
وهو - انا وقد - انا وأتبهن نصرانا (٥)

فهذه الأوصاف التى نص عليها التى يحى مؤنثها على فعلافة وما عداها
مؤنثه على فعلى ، وقد زاد بعضهم هذا البيت :

وزد فيه من خصانا على انفة وأليانا (٦)

(١) نقلا عن الاشباه والنظائر ٢ / ٣١

(٢) حبلان : وصف للمتلل غضبا .

(٣) يوم دخان : فيه كدرة فى سواد ، ويرم سخنان : حار ، وسيفان ،
وصف للرجل الطويل ، ويوم ضحيان : لاغيم فيه .

(٤) بعير صوحان : يابس الظهر ، ورجل علان : صغير حقير ، ورجل
قشوان : دقيق الساقين ، ورجل مصان : لثيم .

(٥) رجل موتان القواد : أى غير حديد ، ونهران أى نصرانى .

(٦) كبش أليان : كبير الالية من ذكور النعم .

ويستفاد من كلام سيبويه أيضا أن علة منع هذا الوصف من الضرف
أنه أشبه الوصف المخفوم بالثلاثية المددرة فأجرى مجراه في المنع من
الضرف، وقد ذكر سيبويه أربعة أوجه للشبه بين سكران ونحوه وبين حمراء
ونحوه، وهذا الشبه أنكره السهيلي^(١)، ولهذا نذكر تفصيله نقلا عن شرح
الكافية للعلامة الرضوي حيث قال: ^(٢) اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران
لشابهتهما ألف الثلاثية المددرة من جهة امتناع دخول ثالثة الثلاثية هاهنا
مما، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير، وتشابههما أيضا
بوجوه أخر لا يضر فواتها نحو:

- تساوى الصدرين وزنا فـ (سكر) من سكران كـ (حمر) من (حمراء).
- وكون الزائدين في نحو سكران مخصصين بالذكر كما أن الزائدين في
حمراء مخصصين بال مؤنث.

- وكون للمؤنث في نحو (سكران) صيغة أخرى مخالفة للمذكر كما أن
المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى
غير حاصلة في عمران وعثمان وغطقان ونحوها.

وتشابهها أيضا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من القاء
وهما:

- زيادة الألف والنون مما كثر زيادة زائدي حمراء وما.

(١) أمالي السهيلي ص ٢٧، ٢٨.

(٢) شرح الكافية للرضي ٦٠/١.

- وكون الزائد الأول في للوضعين ألقا .

فهذه ستة أوجه ذكرها الرضى في شبه سكران ونحوه بحمالة
وإنكارها كالرقم في الماء .

- وقد زعم السمعاني أن المانم من صرف (سكران) وبابه هو مضارعة
للتكبية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، ولو سلمنا أنه هذه المضارعة لم نسلم
له أنها حلة منع للسرف ، إذ لو كانت حلة لمنع الصرف لا تصرف نحو
ندمان وحبلان وخمسان لتحقق المضارعة المذكورة فيها مع أنها مصروفة .
وقد تبين من كلام الرضى أن شرط المنع من الصرف في الوصف
للزيد بالالف والنون هو امتناع دخول تاء التأنيث عليه .

فإن كان الزيد في آخره الألف والنون ليس هذا الوصف امتنع صرفه
إذا صار مرة فقط بأن جعل علما . نحو : عثمان وغطان ولذلك صرف
نحو عرفان ، لأن مؤنثه ليس على فعلى وليس علما كما صرف نمو سرحان
وإنسان ، لأنه ليس وصفا ولم يجعل علما .

وحلة منع نحو عثمان وغطان ومروان من الصرف هي حمله على الوصف
المنوع من الصرف ، لأنه يشبهه في زيادة الألف والنون في آخره ، وأنه
لا تلحق به التاء في آخره فلا يقال : عثمانة ولا مروانة .

فالخروج عن الأصل في الحالتين محقق بأمرين إما الوصفية والزيادة
وإما العلمية والزيادة ولا يشترط لمنع صرف العلم الزيد بالألف والنون إلا
أن يكون علما وهذا مذهب الجمهور .

قال ابن عتيق^(١) : يوشرب ابن حصفور لمنح هذا النوع إلا يجمع على
فما لم يلا يصغر على فصيلين وقد نص سيبويه على أنك إذا سميت بشرحان
منقته ، وهو يجمع على مراحين ويصغر على مريحين .

والراجع أن علامة زيادة الألف والنون لا تستعمل وحدها بمنع الصرف ،
لأن أكثر النحويين قالوا : الحاجة إلى سبب آخر لمنع الصرف ولا تقوم
بنفسها مقام سببين كألف التانيث المدروسة ، لأن المشبه ينقص عن المشبه
به ، وذلك السبب الآخر إما التلمية كعمران وإما الوصفية كسكران^(٢) .
هذا وقد ذهب المبرد إلى أن نحو سكران منع من الصرف لشبهه بنحو
هزراء ، لكنه خالف سيبويه في بيان جهة الشبه فذكر أن النون في سكران
كانت في الأصل همزة فأبدلت نونا والأصل : سكراء ، واستدل على ذلك
بقلب الهمزة نونا في النسب إلى صنفاء وبهراء حيث قالوا : صنفائي
وبهراي^(٣) ، ويقولهم في جمع سكران : سكارى كما قالوا في عذراء
عذارى^(٤) .

ورد عليه الملقاء بأن صنفائي وبهراي من شواذ النسب ، وقياسه :
صنفوي وبهراوي فلا تدعى من أجله النون في سكران عوضاً عن الهمزة
كما أنه لا تضاعف بين الهمزة والنون حتى يقلل إن النون أبدل منها^(٥) ،

(١) المساعد شرح التيسيل ١٦/٣

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٦٠/١

(٣) المقتضب ٣٣٥/٣ (٤) المساعد ٨٠٨/٣

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٦٠/١ وشرح جمل الزجاجي لابن حصفور

وقال ابن عثيل : رد بأن إبدال النون من الهجزة شاذ وبأن فعلان فعلى مطرد، وأيضاً فسكران للمذكر فلا تكون نونه بدل هجزة تكون للمؤنث^(١)

وزن الفعل

يرى سيبويه^(٢) أن ما جاء على وزن (أفعل) من الصفات نحو أخضر وأحمر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنه يشبه الفعل نحو أذهب وأعلم، ويطلق عدم صرفه في حال التذكير بأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستعملوا فيها التنوين كما استعملوا في الأفعال . وقد جعلوها في الاستئصال كالفعل لأنها مثله في البناء والزيادة ومضارعة له .

ومعنى هذا أن وزن الفعل في نحو (أخضر وأحمر) إنما أثر بفتح الصرف بضميمة الوصفية .

وقد صرح بذلك الزجاج فقال في نحو : صرت رجلاً أسير وآدم وما أشبه ذلك : إجماع النحويين أن أفعل بهذا لا ينصرف، وإنما لم ينصرف لأنه اجتمع فيه أنه صفة وأنه على وزن أفعل نحو أذهب وأعلم^(٣) .

وأما ما جاء على وزن (أفعل) من الأسماء فيرى سيبويه أنه لا ينصرف في المعرفة ، لأن المعارف أثقل من النكرات ، وينصرف في النكرة لبعده عن الفعل ، قال : وتركوا صرفه في المعرفة حيث أشبه الفعل أثقل المعرفة عندهم .

المصدر : ...

(١) ...

(١) المساعد شرح للتسهيل ٨/٣٠٩

(٢) ...

(٢) الكتاب ٣/١٩٤، (هارون)

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦

ومعنى هذا أن وزن الفعل فى نحو (أربع) و (أرب) لا يؤثّر منع الصرف
إلا مع انضمام العلمية إليه وكذلك ما ضارح الأفعال سوى وزن أفعل نحو
يَمْعَلُ وأكَلَب فإنه يصرف فى النكرة ، وإن صار علما منع من الصرف ،
لا اجتماع الفرعيتين فيه وهما التمريف ووزن الفعل وهو يقول فى تعليل منع
صرف نحو إند وإصم وأبلم أعلاما بعد أن ذكر مشابهنها للإصاح :

ولما صارت هذه الأسماء بهذه المنزلة كأنهم ليس أصل الأسماء عندم على
أن تكون فى أولها الزوائد وتكون على هذا البناء ، ألا ترى أن تفعل ويفعل
فى الأسماء قليل ، وكأن هذا البناء إنما هو فى الأصل للفعل ، فلما صار فى
موضع يستنقل فيه القنرين استنقلوا فيه ما استنقلوا فيما هو أولى بهذا البناء
منه ، والموضع الذى يستنقل فيه - التنوين المعرفة ، ألا ترى أن أكثر
ما لا يصرف فى المعرفة قد ينصرف فى النكرة (١) .

ويقول فى تعليل منع أفعل التفضيل من الصرف : اعلم أنك تركت صرف
أفعل منك لأنه صفة (٢) أى أن فيه فرعيتان هما : الوصفية ووزن الفعل ،
وقد صرح بذلك الزجاج فقال : اعلم أن أفعل منك نحو قولك : أحسن
وأصغر منك لا ينصرف فى قولك مررت بأحسن منك لأنه اجتمع فيه أنه
على وزن الفعل وأنه صفة ، قال الله عز وجل (فليحوا بأحسن منها) (٣)

(١) الكتاب ١٩٣/٣ ١٩٤

(٢) المصدر السابق ٢٠٢/٣

(٣) آية ٨٦ من سورة النساء

وكذلك إن سميت به رجلا لم تصرف فيه معرفة ولا نكرة من قبل أنه مع
(منك) التي توجب أنه يكون صفة^(١).

فكون الاسم على وزن للفعل خروج عن الأصل، فإذا انضم إلى ذلك
كونه وصفا لرجل اجتمع فيه خروجان عن الأصل يستحق بهما أن يمنع
من الصرف.

والنوعان للفعل التثنية من الصرف للوصفية ووزن الفعل هو مذهب سيبويه
واللهصريين، ونصب الكوفيين إلى أنه امتنع من الصرف للزوم (من)
قال ابن عصفور^(٢) : وهذا باطل، لأنه يلزمهم منع الصرف من (خير)
في قولهم : «مررت برجل خير من عمرو» و «هذا خير منك» والعرب
لم يمنعوا الصرف قط فدل على أنه إنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة
لما زال وزن الفعل صرف.

وقد أشار سيبويه بما ذكره من أمثلة إلى أن وزن الفعل الذي يوجب
منع الصرف هو الذي يكون غالبا في الأعمال كما في أحمر وهو بمنزلة أذهب
ونكاحي أعمد وهو بمنزلة إضرِب وكما في أكَلَب وهو بمنزلة أكتب، ومن باب
أولى يكون لوزن الفعل أثره في منع الصرف إذا جاء الاسم على وزن يخص
الفعل نحو : حصم وعبر^(٣).

(١) ما ينصرف والا ينصرف ص ٩

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٢٠

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٠، ٦١، والمساعد شرح التيسيل ١٠/٣

وقد قررنا ذلك الزجاج في كتابه فيما لا ينصرف فقال : إذا وقع مثال في الأسماء الفعل أولى به لأن ذلك الفعل قد دخلته علامة مضارعة نحو أنصب وأعلم الذي يدل على الاستقبال ، وإذا كان الماضي نحو أدخل زيد عمرا فالألف وهذا الوزن قد جاء المعنى في هذه الأفعال فالأفعال أحق بذلك المثال . . . كذلك إن جاء مثال من الفعل بغير زائد وليس ذلك المثال في الأسماء نحو ضرب هو على وزن فَعِل ، وفَعِل ليس في الأسماء ، فإذا سميت رجلا (ضرب) لم تصرفه في المعرفة لأنه اجتمع فيه شبه الفعل وأنه معرفة وهذا المثال للأفعال خاصة فهو أجدر ألا ينصرف^(١) .

والذي ذكره سيوريه والزجاج من ذلك جملة النحويون شرطا لتأثير وزن الفعل في منع الصرف .

وقسموا وزن الفعل إلى ثلاثة أقسام :

١ - وزن مختص بالفعل وهو الذي لا يوجد إلا في الأفعال ، وإن وجد في الأسماء كان منقولا من الأفعال نحو وزن فَعِل ، وفَعَل .

٢ - ووزن أولى بالأفعال من الأسماء ، وهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال وأكثر وجوده في الأفعال مثل يَفْعَلْ وأَفْعَلْ وَتَفْعَلْ .

٣ - ووزن مشترك بين الأسماء والأفعال على سواء ، وهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوي نحو فَعَلْ وفَعِلْ .

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤ ، ٥

(٧ - ما لا ينصرف)

والوزن الذى يؤثر بمنع الصرف هو المختص بالفعل ، والذى هو أولى
بالفعل من الاسم .

وأما المشترك فلا يمنع للصرف عند جمهور النحويين خلافاً لميىسى بن عمر
فإنه ذهب إلى منع صرف المشترك إذا كان منقولاً من الفعل كما لو سميت رجلاً :
ذهب أو زخرف فإنه يمنع من الصرف عنده ، ولم يرتض ذلك الجمهور ،
قال ابن عصفور^(١) : والدليل على فساد مذهب عيسى بن عمر ما حكاه
سيديوه رحمه الله من أن العرب تصرف الرجل يسمى كعسباً وهو فى الأصل
فعل من الكسبة وهى شدة العدو مع تدانى الخطأ .

وجملة ما اشترطه النحويون فى هذه القلة أربعة شروط^(٢) .

أولها : أن يكون الوزن خاصاً بالفعل أو أولى بالفعل ، فخاص بالفعل
كما فى نُبِلَ وَفُئِلَ ومثاله : دُئِلَ وَخَضِمَ

والأولى به : هو الذى يكون فى أوله زيادة من حروف « أتين » وهى
التي تبنى فى أول المضارع . ومن أمثلته : يزيد ويشكر وتقلب وأنكل
ويرمع ، والأفـكل : الرعدة ، واليرمع : حصى يبيض تقيلاً فى الشمس .
قال الرضى^(٣) : وإنما اشترطنى وزن الفعل تصديره بالزيادة لكون

(١) شرح جمل الزجاجى ٢٠١/٢ وانظر المساعد على التسهيل ١٤/٣ ، ١٥

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٦١/١ - ٦٣ وجمع الهوامع ٩٧/٢ - ١٠٠

(٣) شرح الكافية ٦٣/١

هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرفة دون الأسماء إذ لا فعل متصرف إلا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في أوله ... وأيضاً فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون إلا لمعنى وأما في الأسماء فقد تكون لمعنى كأحر وأفضل منك ، وقد لا تكون كأرنب وأفكل وأبدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل أشهر وأخص لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى .

ثانيها : أن يكون الوزن لازماً فيخرج نحو اربؤ وابئم علمين ، فإنهما حلّ لفة الإتياع في الرفع كإخرج . وفي الفص كاعلم وفي الجر كاضرب ولا ينفعان من الصرف ، لأن الوزن فيهما ليس بـلازم إذ لم تستقر حركة العين ، فلو سمي بهما على لفة من يلتزم الفتح معاً .

ثالثها : أن لا يخرج إلى شبه الاسم سكون تخفيف كما لو سمي به (رد) أو (قيل) مع إسكان الدال واللام فإن الوزن حينئذ لا يؤثر في منع الصرف لأن الإسكان أخرج الوزن إلى مثال الاسم كما في مدّ وميل .

رابعها : أن يكون معه علمية كخضم وهو اسم المنبر بن عمرو بن نعيم ، وبذر اسم بئر ، وعثر اسم واد بالعقيق ، وأحد ويريد ويشكر وأجمع وأخواته في التوكيد ، أو وصفية ، وهذه يشترط فيها أمران : أن تكون أصلية نحو أحر وأجل احترازاً من المعارضة نحو : مررت برجل أرنب أي ذليل ، وأن لا يتبل الوصف تاء التأنيث احترازاً من نحو مررت برجل أهاز

وأدار^(١) فإنهما مصروفان وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما في أباترة وأدارة .

قال الرضى^(٢) : وإنما اشترط ألا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث أولاً ليكون عرضة لها ؛ لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل ، إذ الفعل لا يلحقه هذه التاء ، فكما تخرج الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تخرج التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم .

تذكرة : الفرق بين أفعل للتفضيل والصفة المشبهة التي على أفعل خمسة أشياء :

- ١ — أفعل للتفضيل يجمع بالواو والنون بخلاف الصفة المشبهة .
- ٢ — « » » على أفاعل نحو أفاضل بخلاف للصفة المشبهة .
- ٣ — « » يستعمل بـ « من » بخلاف الصفة المشبهة .
- ٤ — « » مؤنثه على وزن أفعلى « » »
- ٥ — « » يلزم أحد ثلاثة أشياء : أل أو الإضافة أو « من » بخلاف للصفة المشبهة . وفي هذا نظم بعضهم قوله :

(١) الأباتر : القاطع رحمه ، والأدار : الذي لا يقبل نصحا .

(٢) شرح الكافية ٦٣/١

الفرق في الأهل والأجر قد أتى في خمسة في الجمع والتكسير
ودخول من وخلاف تأنيدهما ولزوم تعريف بلا تنكير^(١)

العدل

وهو في اللغة : نقيض الجور ، وبطلق على الميل عن الطريق وغير ذلك
وقد عرفه ابن الحاجب^(٢) بأنه خروج الاسم عن صيغته الأصلية بتحقيقا
كثلاث ومثلث وآخر وجمع أو تقدير كغير وحاب قطام في لغة نعيم .

قال الرضى^(٣) : يعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير
كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك
طريق إلى معرفة كونه معدولا ، بخلاف العدل المقدّر فإنه الذي يصار إليه
لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل ، فإن
عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بمدوله عن عامر بل كان كأد ،
وأما ثلاث ومثلث فتدغم دليل على أنها معدولان عن ثلاثة ثلاثة ، وذلك
أنا وجدنا « ثلاث » و « ثلاثة ثلاثة » بمعنى واحد ، وقائدهما تقسيم أمر
ذى أجزاء على هذا العدد الممين ، واقطع التقسوم عليه في غير لفظ العدد
مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ،
وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا ، فكان القياس

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٦٥/٢

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٤٠ ، ٤١

في باب العدد أيضا للتكرير عملا بالاستقراء وإلحاقا للفرد المتنازع فيه بالأهم الأغلب، فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فتقيل إنه أصله .

ونستفيد من ذلك أن المدل يعد فرعا لأن فيه خروجا عن صيغة الاسم الأصلية؛ ولهذا قال النحاة: المدل فرع إبقاء الاسم على حاله، والمدلول فرع المدول عنه .

وقد عرف أبو حيان وغيره^(١) المدل بأنه صرفك لفظا أولى بالمسمى إلى آخر، قال السيوطي: وهو فرع عن غيره، لأن أصل الاسم ألا يكون مخرجا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا^(٢).

وأرى أن هذا التعريف يكاد يكون خاصا بالمدل في الأعلام كعمر ونحوه لقولهم: أولى بالمسمى، والمدل لا يكون في الأعلام وحدها بل يحىء كذلك في الأعداد نحو أحاد ومثنى وثلاث ويحيى أيضا في آخر كما سيأتي بيانه .

ويرى ابن يعيش^(٣) أن المدل نوع من الاشتقاق لأنه قال في تعريفه: هو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر، قال: والمشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين المدل والاشتقاق الذي ليس بمدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من

(١) الارتشاف ٤٢٧/١ والمساعد على التسهيل ٧/٣ والجمع ٨١/١

(٢) الجمع ٨١/١

(٣) شرح المفصل ٦١/١، ٦٢

الضرب ، فهذا ليس بتدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب ، والتدل هو أن تريد لفظاً ثم تبدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ، ولا يكون التدل في المعنى إنما يكون في اللفظ فلذلك كان سبباً لأنه فرع على المعدول عنه ، فمعر علم معدول عن عامر علماً أيضاً ، وكذلك زفر علم معدول عن زافر علماً أيضاً ، وفي الأعلام زافر وإليه تنسب الزافرية ، وزافر : من زفر الحبل يزفره إذا حمله . . والتدل باب في السماع لا للقياس فلا يجوز مثلاً أن يقال في مالك : مُلِّك أو في حارث حُرِّث ، لأن ذلك لم يسمع ^(١) .

وقد نسأل ابن جني في الخصائص ^(٢) عن العلة في أن العرب عدلوا مُعَلّاً عن فاعل في أسماء محفوظة وهي مُتَمَلٌّ وَزُحَلٌّ وَغُدْرٌ وَعُمَرٌ وَزُفَرٌ وَجُشَمٌ وَقَتَمٌ ولم يعدلوا في نحو مالك وحاتم وخالد وغير ذلك فيقولوا : مُلِّكٌ وَحَتَمٌ وَخَلَدٌ ، ثم أجاب بأن التدل ضرب من التصرف وفيه إخراج للأصل عن باب إلى الفرع ، وما كانت هذه حاله أقنع منه للبعض ولم يجب أن يشهم في الكل .

وقائدة التدل في الأعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة ، لأن فاعلاً أصل وضعه الصفة ، فإذا غير إلى فعل زال ذلك اللبس ^(٣) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١

(٢) ١٠ ص ٥٢

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٧١/١

قال السهيلي^(١) . وعلمة عدلهم إله . عن الصفة أنهم أرادوا تحقيق
العلمية وأن يعرف أنه علم ، إذ قد يجوز أن يوصف الرجل بأنه عاير
للأرض وزافر بحمله ، فإذا أردت أن تجعله اسماء لا يشاركه فيه غيره
غيرته عن بناء فاعل أو فاعيل إلى بناء غير موجود في الصفة وذلك
نحو فعل .

وأما فائدة العدل في الصفات نحو مثني وثلاث ورباع فلا يخفى أنه
أداء المعنى بأقصر طرق التعبير وهو الإيجاز ، لأن مثني أوجز من اثنين
اثنين وثلاث أوجز من ثلاثة ثلاثة وهكذا .

قال ابن الخشاب^(٢) وفائدة هذا العدل الاختصار مع المبالغة .

هذا وقد تكلم سيبويه^(٣) عن منع صرف عمر وزفر ونحوهما نذكر
أن الذي منع العرب من صرفها أنها محدودة عن البناء الذي هو أولى بها
وهو بناؤها في الأصل ، فلما خالفت بناؤها في الأصل تركوا صرفها
وذلك نحو عامر وزافر ونحوها ، قال : ولا يجي . عمر وأشباؤه محدودا عن
البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة ، كذلك جرى في هذا
الكلام .

وتكلم عن منع صرف جمع وتوابعه فقال^(٤) : سألته - يعني الخليل - عن

(١) أمالي السهيلي ص ٢٤

(٢) المرتجل ص ٨٢

(٣) الكتاب ٢٢٣/٣ (هارون)

(٤) المصدر السابق ٢٢٤/٣

جمع وكف فقال : هما معرفة بمنزلة كلهم ، وهما معدولتان عن جمع جمعاء
ووجم كجماء ، وهما منصرفان في النسكرة .

وتسكلم عن منع صرف (أخر) فذكر أنه سأل الخليل : ما مال (آخر)
لا ينصرف في معرفة ولا نسكرة ؟ فقال الخليل : لأن (آخر) خالفت
أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يمكن صفة
إلا وفيه ألف ولا م فتوصف بهن المعرفة ، ألا ترى أنك لا تقول نسوة
صفر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت
الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف
« لكم » حين أرادوا « بالكم » و « فسق » حين أرادوا « فالفسق » ،
وترك الصرف في « فسق » هنا لأنه لا يتمكن بمنزلة ما رجل للعدل ، فإن
حقرت « آخر » اسم رجل صرفته ، لأن فَعِيلًا لا يكون بناءً لمحدود من
وجهه فلما حقرت غيرت البناء الذي جاء محدوداً عن وجهه ^(١) .

قال الزجاج : اجتمع في « آخر » شيان : أنها معدولة عن الألف
واللام وأنها صفة ، وقولنا : « صفة » لم يذكره سيبويه ، ولكنه ذكر
ما يدل عليه ؛ والذي أذهب إليه أن « آخر » اجتمع فيها أنها استعملت
بغير ألف ولا م وأدت عن حقيقة آخر منك فأدت عن معنى الصفة ، وهذا
كأنه شرح لمذهب سيبويه ^(٢) .

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٤ ، ٢٢٥

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص (٤)

قلت : قد صرح سيبويه بذكر الصفة في « آخر » في قوله عن الخليل
في العبارة التي قلناها وذلك واضح .

كما تكلم سيبويه عن منع صرف فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ من ألقاظ الأعداد
فذكر أنه سأل الخليل عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال الخليل :
هو بمنزلة آخر ، إنما حده واحدا واحدا واثنين اثنين فجاء محدودا عن
وجهه فترك صرفه .

ثم قال الخليل : فإذا حقرت ثناء واحدا صرفته كما صرفت أخيراً
وعميراً تصغير عمرو وأخر إذا كان اسم رجل ، لأن هذا ليس هنا من البناء
الذي يخالف به الأصل ^(١) .

وتكلم سيبويه عن منع صرف جذام وقطام ونحوهما مما جاء علماً
لمؤنث فذكر أن بنى تميم يجرونه مجرى اسم لا ينصرف ، وأن جذام معدولة
عن حاذمة ، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطعة ، قال : وإنما كل واحدة
منهما معدولة عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة كما أن عمر معدول عن
عاصم علماً لصفة ^(٢) .

وتكلم عن منع صرف « أمس » عند بنى تميم وعن منع صرف سحر
فقال : وعلم أن بنى تميم يقولون في موضع الرفع ذهب أمس بما فيه ،
وما رأيته مذ أمس فلا يصرفونه في الرفع ؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي
هو عليه في الكلام لاعلى ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس ، ألا ترى

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٥ ، ٢٢٦

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٧٧ ، ٢٧٨

أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر ، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف آخر حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها وكما تركوا صرف سحر ظرفا لأنه إذا كان مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون فكرة إذا أخرجها منه ، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع فصار معدولا عندكم كما عدلت آخر عندكم فتركوا صرفه في هذا الموضع كما ترك صرف أمس في الرفع^(١) .

وخلاصة ما ذكره النحويون عن المواضع التي يؤثر فيها العدل في منع صرف الاسم أن العدل يمنع تارة مع الوصفية وتارة مع الدلالية . وتأثير العدل مع الوصفية مقصور على شيئين^(٢) :

أحدهما : أخر جمع أخرى تأنيث آخر بالفتح . وقد تقدم كلام سيبويه والزجاج في حلة منعه من الصرف . وأكثر النحويين على أن أخر صفة لكونه من باب أفضل التفضيل^(٣) ، لأنك تقول في واحد : مررت بزيد ورجل آخر ، أي أحق بالتأخير من زيد في الذكر ، لأن الأول قد اعتنى به في التقديم في الذكر ، أو المعنى أشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم

(١) المصدر نفسه ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤

(٢) انظر الهمع ٨١/١ - ٩٥

(٣) المساعد شرح التسهيل ٣٣/٣ والهمع ٨١/١

نقل إلى معنى غير ، فعنى رجل آخر : رجل غير زيد^(١) .

وذهب الأخفش إلى أنه صفة لكونه مشبها بأفضل للتفضيل^(٢) ، لأن آخر بمعنى مغاير ، والمغايرة تقتضى شيئين كالتفضيل .

واختلاف النحويون في حقيقة العدل في (آخر) :

١ — فقال أكثر النحويين : هو معدول عن (الآخر) بالألف واللام لأنه جمع الأخرى كالكبر والصغر في جمع الكبرى والصغرى ، وأفضل التفضيل لا يؤنث ولا يشق ولا يجمع إلا إذا كان مضافا إلى معرفة أو مقترنا بال ، وقد جمع هنا مع أنه غير مضاف ، فدل جمعه على أنه عومل معاملة ما فيه أل وأن أصله المقترن بها وهو معدول عنه^(٣) .

وقال الرضى في تقرير ذلك : الدليل على عدل آخر أنه لو كانت معه (من) مقدرة ل قيل : بنسوة آخر ، لأن أفضل التفضيل مادام بـ (من) ظاهرة أو مقدرة يلزم الأفراد والتذكير ، كما أنه لا يجوز فيه تقدير الإضافة ، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هنا فتعين القول بأنه معدول عما فيه الألف واللام .

(١) شرح الكافية للرضى ٤٢/١

(٢) المساعد شرح التسهيل ٣٣/٣

(٣) المصدر السابق والمرتل لابن الخشاب ص ٨٢ ، ٨٣

وقد أنكر أبو علي القول بأن (آخر) معدول عن اللام واستدل بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة ولم يقع صفة للنكرات ، وأجيب بأنه معدول عن ذى اللام اقظا ومعنى ، أى عدل عن التعريف إلى التفكير^(١) .

٢ — وقال بعض النحويين : آخر معدولة عن آخر من كذا ، والأصل في جاءني المهدات ونساء آخر : ونساء آخر منهن ، كما تقول : جاءني المهدات ونساء أفضل منهن ، وذلك اختيار ابن الشجرى^(٢) .

وأفضل التفضيل إذا صحبته (من) صلح لفظه للمذكر والمؤنث والمقتضية والجمع . فقد عدل عن (آخر منهن) إلى آخر وجرى وصفا للنكرة لأن المدول عنه نكرة ، وهذا القول عزاه الرضى^(٣) والسيوطى^(٤) إلى ابن جني وقال الرضى مستبعدا له : يلزم على هذا القول أن يكون آخران وآخرون وأواخر وأخرى وأخريات معدولات أيضا عن (آخر) إلا أن أخرى وأواخر غنيان عن اعتبار العدل بألف التأنيث والجمعية ، والمثنى والمجموع بالواو والدون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف . . . وفي ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد .

(١) شرح الكافية للرضى ٤١/١

(٢) أمالي ابن الشجرى ١٠٧/٢

(٣) شرح الكافية ٤١/١

(٤) الهمع ٨٢/١ وانظر ارتشاف الضرب ٤٣٧/١

٣ - وقال ابن مالك : التحقيق أنه معدول عن آخر مراداً به جمع المؤنث لأن الأصل في فعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده عن الألف واللام والإضافة كما يستغنى بأكبر عن كبر في نحو رأيتهم فسوة أكبر منها فلا ينشئ ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفعل موقع فعل فكان ذلك عدلاً عن مثال إلى مثال^(١) .

قال السيوطي^(٢) : وتابعه أبو حيان وقال : آخر على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمى به أحق به وهو آخر لا طراد الافراد في كل أفعل يراد به للمفاضلة في حال التنكير .

قال : والعدل بهذا الاعتبار صحيح لأنه عدل من فكرة إلى فكرة .

٤ - وقال الرضي^(٣) : لما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم أفعل التفضيل أعني من والإضافة واللام ، وطوبى بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى وامرأتان أخريان ونسوة آخر .

فالأولى أن لا يدعى كون آخر وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين ، بل نقول هي معدولة عما كان حتماً ولازمها في الأصل أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً ، وإنما عدل عنه لتعريبه عن معنى أفعل - ل التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها . . وذلك لأنه صار بمعنى غير .

(١) الهمع ٨٢/١ وانظر شرح الألفية لابن الناطم ص ٦٤٣

(٢) الهمع ٨٢/١

(٣) شرح الكافية ٤٣/١

٥ - وقال قوم هو معدول عن أخريات نكرة ليصح وصف النكرة به وهو ضعيف ، لأن أخريات مما يلزم استعماله إما بالآلف واللام أو بالإضافة .^(١)

ثانيهما - ألفاظ العدد المدولة إلى وزن مُعَال ومَفْعَل ، وقد تقدم كلام سيبويه فيها .

وذكر ابن عصفور أن الذي سمع من المدل في هذه الألفاظ سبعة أبنية منها بناءان على مَفْعَل وهما مثنى وموحد ومنها خمسة على فعال وهي أحاد وثناء وثلاث ورباع وعشار^(٢)

وذكر الرضى منها تسعة أبنية ، قال : وجاء فعال ومَفْعَل في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقا ، وجاء فعال من عشرة في قول الكميت :

ولم يستر يثوك حتى رمي - ت فوق الرجالا خصلا عشارا^(٣)

وذكر ابن مالك في التسهيل أن المسموع هو فعال ومفعل من المشرة ومن الواحد إلى الخمسة وذلك اثنا عشر بناء^(٤) وقابحه السيوطي في المجمع^(٥) .

وقال ابن عقيل في شرحه للتسهيل^(٤) : قد ثبت السماع في اللفظين

(١) الجمع ٨٢/١

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٢٠ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١/٤١ .

(٤) المساعد شرح التسهيل ٣/٤٣ .

(٥) الجمع ٨٣/١

من واحد إلى عشرة ، حكى الشيباني موحد إلى معشر ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت أحاد إلى عشار .

وقال السيوطي ^(١) عن أبي حيان في شرحه للتسهيل : أنه قال :
الصحيح أن البناء من مسموعان من واحد إلى عشرة ثم أيد ذلك بما حكاه
أبو عمرو الشيباني وأبو حاتم السجستاني ويعقوب بن السكوت ، وذكر
أبياتا أشدها خلف الأحر بنى فيها قائمها فعلا من أحاد إلى عشار .

والذي أراه في ذلك قبول ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره لأن من
حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ذهب الكوفيون والزجاج والمبرد
وابن جنى إلى أنه يجوز في هذه الألفاظ قياس ما لم يسمع على ما سمع لوضوح
طريق القياس فيه ، فإذا لم يصل إلينا المسموع تمسكنا بالقياس ، وما سمع
من ذلك قول صخر بن عمرو بن الشريد :

ولقد قتلهم ثقاء وموحدا وترك مرة مثل أمس الدابر
وقولهم بن مقبل :
تري النمرات المزدق تحت لبانه أحاد ومنى أصعقتها صواوله
ومنه قول الشاعر :

هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم وللاكلين النمر خمس نخما
وقول الآخر :
ضربت خمس ضربة عشمى أداره خمس إلا بسفلى

(١) المصدر السابق ٨٤/١ و٨٥ وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣٧/١

الأقوال في منع صرف هذه الألفاظ :

١ - مذهب سيبويه والجمهور أن منع صرف مثنى وثلاث ورباع وغيرها من ألفاظ العدد المدولة ، لأنها صفات عدل بها عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ونحو ذلك ، وقد تقدم كلام سيبويه في هذا وقال الزجاج في كتابه فيما لا ينصرف : اعلم أن جميع ما جاء معدولا من هذا الباب لا ينصرف في الفكرة ، وإنما ترك صرفه لأنه عدل به عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنى وأنه صفة لا يستعمل معدولا إلا صفة . . ثم قال : وثلاث يتضمن معنى ثلاثة ثلاثة فهو يتضمن أن الثلاثة في جماعات كل واحدة منها ثلاثة ^(١)

وإنما ذكرت كلام الزجاج هذا وإن كان موافقا لسيبويه والجمهور لأنه خلاف مانسبه إليه السيوطي حيث قال : ذهب الزجاج إلى أنه لا وصف فيها وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى ، أما في اللفظ فظاهر ، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها ، فأدنى المفهوم من أحاد اثنان ومن ثناء أربعة وكذا البواقي ^(٢) وكلام الزجاج كما ترى ينص على وصفية هذه الألفاظ .

وهذا المذهب هو المختار عند المحققين ^(٣) ، وقال الرضى : هذا للتركيب المعدول لم يوضع إلا وصفا ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤

(٢) مع البوامع ٨٠/١

(٣) انظر مثلاً شرح الكافية للرضي ١/١ ، والتصريح على التوضيح ٢١٤/٢

(٨ - ما لا ينصرف)

الوصف فيه أى أن الوصفية فيه ليست عارضة كما هو الشأن في المعدول عنه^(١).

٢ - وذهب بعض العلماء إلى أن هذه الألفاظ منعت من الصرف للعدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فبين، لأن معنى معدول عن اثنين اثنين وأما في المعنى فلأن العدد يراد به الدلالة على قدر المعدود، فإذا قلت : جاءني اثنان أو ثلاثة أردت قدر ما جاءك، وإذا قلت : جاءني منى وثلاث لم يحز حتى يتقدم قبله جمع لتدل بذكر العدد على الترتيب فتقول جاءني للقوم منى وثلاث فكان عدلا^(٢) وهذا قول فاسد لأن العدل في المعنى لم يثبت من العلل المانعة للصرف^(٣)

٣ - ذهب القراء وجماعة إلى أنها منعت للعدل والتعريف بنية ال وأنها بامتناعها من الإضافة صارت كأنها بال، واجتنت من ال لأن فيها تأويل الإضافة وإن لم تضاف^(٤)

وهذا القول نسبته للرضى^(٥) إلى السكوفيين وابن كيسان وذكر أنه لا دليل عليه، وقال ابن عصفور^(٦) هو باطل، لأنه يرد عليه بقوله تعالى : (أولى

(١) شرح الكافية ٤١/١ .

(٢) انظر أسرار العربية ص ٢١٦ والهدم ٨٦/١ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٢٠، ٢٢١ .

(٤) معاني القراء ٢٤٧/١ والمساعد على التسهيل ٧/٣ .

(٥) شرح الكافية ٤١/١ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٠، ٢٢١ وانظر المساعد على التسهيل ٧/٣ .

أجنحة منى وثلاث ورباع^(١) (فـ) منى (صفة لـ) (أجنحة) وأجنحة منكورة
فلو كان منى معرفة لم ينعث به النكرة وإن قال إن منى بدل فالجواب
أن البدل بالأسماء المشتقة يقل، وبدل على بطلان مذهبه قول امرئ القيس:
يها كهنا سعد ويفدو لجمعا بمنى الزقاق المترعات وبالجزر^(٢)

بإضافة منى إلى الزقاق، ولو كان علما لم يضاف، فإن قال: قد يضاف
إلى قليل لا مثل قول رجل من طيء:

علا زهدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمانى^(٣)

فيقال: هذا قليل، والأولى أن يحمل على الكثير، وبدل على بطلان
مذهبه أيضا قوله تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث
ورباع^(٤)»، لأن منى حال، والحال لا يحى معرفة فدل على بطلان
مذهبه.

هذا وقد أجاز الفراء هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء
أى منكورة، لأنها فى مذهبه معرفة بنهية الإضافة فتقبل التنكير نحو:
أدخلوا ثلاثا وثلاثا والجمهور ينعنون ذلك^(٥) والاستعمال يرجح المنع، لأنها

(١) سورة فاطر آية ١

(٢) البيت فى ديوانه ص ٩، والمترعات: الممثلات

(٣) تقدم هذا الشاهد (٤) سورة النساء آية ٣/

(٥) الهمع ١/ ٨١

لم تستعمل إلا نكرات إما خبراً أو صفة أو حالا ، فالخبر نحو : « صلاة الليل منى » والصفة كقوله تعالى : « أول أجنحة منى وثلاث ورباع »^(١) والحال كقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث ورباع »^(٢)

وأما العدل مع العلمية فيؤثر بمنع الصرف في خمسة أشياء وهى :

١ - ما جاء على فَعَل موضوعاً علماً معدولاً عن صيغة فاعل علماً كذلك نحو عمر المدل عن عامر وزفر المدول عن زافر .

قال السهرطى^(٣) : وطريق العلم به سماه غير مصروف ، ولا علة به مع العلمية ، أى أن ماسم على هذا الوزن من الأعلام ليس كله ممنوعاً من الصرف بل سمح بعضه بالمنع ، وسمح بعضه بالصرف ، والذي سمح بمنع الصرف قد توجد فيه مع العلمية علة أخرى غير العدل نحو « طوى » الذى يمنع للعمية والتأنيث لسكونه علماً على بقعة أو أرض فالقول بملء العدل هذا محله إذا لم توجد علة أخرى غيرها .

قال المحويون : والذي سمح من الأعلام على وزن فعل غير مصروف خمسة عشر علماً وهى : بُلِع وهو بطن من قضاة ، ونَمِل ، وجشم ، وجمع وجُحاً ، ودلف ، وزحل ، وزفر ، وطوى ، وعصم ، وعمر ، وقنم ، وقزح ، ومضر^(٤) .

(١) سورة فاطر آية ١ . (٢) سورة النساء آية ٣ .

(٣) الهمع ١/٨٦

(٤) المصدر السابق

وكلها معدولة عن فاعل علما في التقدير إلا ثل فهو معدول في التقدير عن فعل ، وإلا طوى فقيه علة التأييد كما ذكرنا ، والدليل على علمية هذه الألفاظ أنها لا تدخل عليها الألف واللام بخلاف ما كان صفة كالعلم والبد ، وما سمع من الأعلام على هذا الوزن معروفا أدد ، وقد نص سيبويه على صرفه وكونه علما^(١) .

٢ - فمال علما مؤنث كحزام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح أعلاما لنسوة وسكاب لفرس وعرار لبقرة وظفار لبلدة ، فإن هذه الأعلام في لغة بني تميم تمنع من الصرف فتظهر عليها حركات الإعراب ولا تنون ولا تكسر بل يجرونها ناقصة .

والقول بأنها منعت من الصرف للعلمية والعدل هو قول سيبويه وقد تقدم ، وكلها عنده معدولة عن فاعلة .

ويرى المبرد^(٢) أنها منعت من الصرف للعلمية والتأييد كزئب وسعاد ونحوهما ولا عدل فيها وقد اختار أبو حيان وغيره^(٣) مذهب سيبويه ، لأن هذه الأعلام على رأى المبرد تكون مرجلة لأصل لها في المفردات والغالب على الأعلام أن تكون مثقولة وهي التي لها أصل في المفردات عدلت عنه

(١) الكتاب ٢/٢٢٣ وانظر ارتشاف الضرب ١/٤٣٤ والمساعد على

التسهيل ١٧/٣

(٢) المقتضب ٣/٢٧٥

(٣) ارتشاف الضرب ١/٣٦٦ والمساعد شرح التسهيل ٢/٨٢

بعد أن صيرت أعلاماً فيقدر عدول فعال عن فاعل لها وفاء بما تستحقه
الأعلام^(١).

٣ - فَعَلَ المؤكَّد به وهو جمع و كَتَمَ و بُضِعَ و بُتِمَ ، وهي جمع جمعاء
و كَتَمَاءَ و بُضِعَاءَ و بُتِمَاءَ .

وقد منعت من الصرف للعدل . م العلمية .

أما العدل فيها فلأن مذكروها أجمع وباب أفضل فعلاء قياس جمعه أن
يكون على فَعَلَ كأحمر ، وحراء ، وحمر فعلى معدولة عن جُمِعَ الساكن
العين ، وهذا قول أبي عثمان المازني^(٢) ، والأخفش والسيراfi^(٣) ، واختاره
ابن عصفور^(٤) :

وقد ضعف هذا القول بمخالفة « أجمع » لباب أحمر لأنهم جمعوه بالوار
والنون وقالوا أجمعون ، ولم يقولوا في جمع أحمر : أحرون ، وأفضل
المجموع بالوار والنون لا يجمع مؤنثه على فعل^(٥) .

وقيل : جمع معدولة عن جماعى وإن لم ينطقوا بجماعى ، لأن مفردة
جمعاء كصحراء فقياس جمعه فعلى كصحارى^(٥) .

(١) المساعد شرح التسهيل ٣٨/٣

(٢) أمالي ابن الشجرى ٢/١٠٨ ، ١٠٩

(٣) الهمع ١/٩٠ وانظر ارتشاف الضرب ١/٤٣٥ والمساعد ٣/٣٥

(٤) الهمع ١/٩٠

(٥) المصدر السابق وأمالي ابن الشجرى ٢/١٠٥

وهذا قول الأ كثرين^(١) : وقد ضعف بأن فعلا لا يجمع على فعلى
إلا إذا لم يكن مذكرا على فعل وكان اسما محضا كصحراء
وصحارى^(٢) .

وقيل : جمع معدولة عن جماعات ، لأن مفردة جمعاء كصحراء وقد
جمع صحراء على صحراوات بقياس جمع جمعاء جماعات كصحراوات ،
وهذا القول ذكره ابن الشجرى فى أماليه بعد أن ذكر قول أبى عثمان
المازنى بالعدل عن فعل ومخالفة النحويين له فى ذلك وجعله عدلا عن
فعلى فقال : ولو أنهم قالوا فى جمع جمعاء جماعات كان قياسا
كصحراوات^(٣) .

وقد اختار ابن مالك هذا القول^(٤) وتبعه ابن هشام فى التوضيح^(٥) .

وأما العلية فى جمع وأخواته فهو مبنى على ما ذهب إليه بعض النحاة
من أن ألقاظ التوكيد أعلام لعنى الإحاطة وبدل عليه جمعهم مذكرا
بالواو والنون ، ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم .

(١) أسرار العربية ص ٢٨٥ ، ٢٨٦

(٢) الهمع ١/٩٠ ، ٩١

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢/١٠٩

(٤) المساعد شرح التسهيل ٣/٣٥

(٥) أوضح المسالك ٤/١٢٨

وهذا القول اختاره ابن الحاجب (١).

وذهب أبو حيان إلى أنها ممنوعة من الصرف للعدل وشبه العلمية (٢).
وذهب ابن مالك إلى أن المانع لها من العدل شبه العلمية أو الوصفية ،
قال ابن عقيل : وأما شبه العلمية فيها فنحن حيث جمع مذكرا بالواو والنون
وأن تعريفها بغير أداة لفظية بل بنية الإضافة ، وهو اختيار ابن عصفور
والصنف ، وقيل تعريفها بالعلمية ، ورد بأنها جموع والجوع لا تكون أعلاما ،
وأما شبه الصفة فيها فنحن حيث أن المذكر على أفعال والمؤنث على فعلاء (٣).

وما ذكره من أن تعريفها بنية الإضافة هو ظاهر كلام سيبويه ، وقد تقدم
الدقل عنه ، وعلى ذلك سار ابن السجري وقال : ولإرادة التعريف فيهن
بتقدير إضاقتهن إلى الضمير اتبعن المعارف دون النكرات ، فلا يجوز جاء
جيش أجمع ولا قبيلة جمعاء ولا قوم أجمعون ولا نساء جمع (٤).

وقال أيضا : وأما كتم وبصم ، فحكمهما حكم جمع في تقدير العدل فيهما
وتقدير الإضافة إلى الضمير ، فنحن للبحويين من قال إن المراد بهما شدة
القو كيد فهما تابعان غير مشتقين ، ومنهم من قال إن كتم مأخوذ من قولهم :
كتم فلان في أمره إذا شمر فيه ، وبصم مأخوذ من قولهم : بصم الماء إذا سال (٥).

(١) معجم الهوامع للسيوطي ٩١/١

(٢) ارتشاف الضرب ٤٣٥/١

(٣) المساعد شرح التسهيل ٣٥/٣

(٤) أمالي ابن السجري ١٠٩/٢ ، ١١٠

(٥) معجم الهوامع للسيوطي ٩١/١

(٢) ارتشاف الضرب ٤٣٥/١

(٣) المساعد شرح التسهيل ٣٥/٣

(٤) أمالي ابن السجري ١٠٩/٢ ، ١١٠

(٥) معجم الهوامع للسيوطي ٩١/١

والأصل في هذا القول في نحو رأيت للنساء جمع أن يقال : جميعهن كما يقال :
رأيت النساء كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الإضافة ، وصارت
المسكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالأعلام وليست بأعلام ، لأن العلم
إما شخصي وإما جنسي وليست هذه واحدا منهما^(١) .

٤ - أمس : فإنة جاء ممربا ممدوحا من الصرف في لغة بعض بني تميم ،
وهم يفعلون به ذلك إذا أريد به يوم معين وهو اليوم الذي يليه يومك ،
ولم يكن ظرفا ، ومن ذلك قول الشاعر :

لقد رأيت عجبا مذ أمس

قال ابن هشام^(٢) : هو معدول عن الأمس . وهو عنده معرفة لأنه جعله
من أقسام المعرفة للمدولة .

وقال ابن عقيل^(٣) : أمس في لغة من منع عدل به عن الأمس الذي هو
معروف النكرة فاجتمع فيه العلمية والعدل فنزع .

هذا ويذكر النحويون مما منع من الصرف للعلمية والعدل شيئين آخرين
لا أرى أنهما ممدوحان من الصرف وهما :

١ - فعل الخبث بالنداء كفُسق وغدر وخبث ولکم ، فإنها معدولة
عن فاسق وغادر وخبث وألکم ، فإذا سمي بها امتنع صرفها للعلمية ومراعاة
اللفظ المعدول ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها

(٢) أوضح المسالك ١٣٢/٤

(١) الهمع ٩١/١

(٣) المساعد ١٨/٢

حال التسمية أيضا^(١) ، لأن العدل في هذه الألفاظ إنما هو في حالة النداء ، وقد زال العدل بالتسمية ، وهذا هو الراجح عندي . لأن آلة العدل ضعيفة فلا تنبتل مع اللفظ من حال إلى حال ، ولأن التسمية وضع جديد للكلمة لا ينظر فيه إلى ما كانت عليه قبل التسمية ، كما هو معروف في نحو فاطمة وعائشة .

٢ — سحر الملازم للظرفية ، وهو المراد به سحر يوم بعينه ، فإنه يكون مفتوح الرأ ولا يتون قليل : هو ممنوع من الصرف لأنه جعل علما لهذا الوقت ، ولأنه معدول عن مصاحبة الألف واللام إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف بالطريق التي تعرف بها النكرات وهو آل فعدلوه عن ذلك إلى أن عرفوه بغير تلك الطريق وجعلوه علما ففيه العلمية والعدل ، وعلى ذلك سار ابن الشجري^(٢) وابن هشام^(٣) وقيل : هو ممنوع من الصرف لأن فيه العدل ، والتعريف المشبه لتعريف العلمية حيث عرف بغير أداة التعريف بل بالعلبة على ذلك الوقت المعين ، وليس تعريفه بالعلمية لأنه في معنى السحر ، وتعريف العلمية ليس في مرتبة تعريف آل^(٤) .

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ ، والهمع ٨٩/١

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢

(٣) أوضح المسالك ١٢٩/٤

(٤) الهمع ٩٢/١

ولا أرى داعياً يدعو لقول بمنعة من للصرف في تلك الحالة ، وتكلف
التعليل لهذا المنع مع أنه لا ينطبق عليه ضابط المنوع من الصرف عندنا
وهو أن يمنع من التنوين رفعاً ونصباً ومن التنوين والكسرجراً ، فلهذا
أرى أن يخرج على أحد قولين :

أولهما : أنه منصرف وإنما لم ينون لنية أل ، والأصل السحر ، وهو
قول يعزى إلى السهيلي^(١) .

الثاني : أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف كما أن أمس بنى على
الكسر لذلك ، وهو قول صدر الأفاضل ناصر المطرزي^(٢) ، وابن الطراوة^(٣)
واختاره أبو حيان^(٤) .

(١) الهمع ٩٢/١

(٢) هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل

توفي سنة ٦١٠ هـ

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله أبو الحسين توفي سنة ٥٢٨ هـ

(٤) الهمع ٩٢/١

التأنيث بغير الألف

والمراد به التأنيث بالتاء . ملفوظا بها أو مقدرة .

قال الرضى^(١) : نريد بقاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا
حاصلها بتقلب هاء في الوقف .. والتأنيث بالتاء على ضربين أحدهما : أن
يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحجرة أو
مؤنثا حقيقيا كحرة أولا هذا ولا ذاك ككفرة ، فالعلمية شرط تأنيثه متحبا
خلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قاتلة ، وفي (قاتلة) الوصف
الأصلي والتأنيث بالتاء فالخلل لم يجر . إلا من التأنيث . ، وذلك الخلل أن
وضع تاء التأنيث على العروض وعدم الثبات تقول في قاتلة قائم فلم يعتقد
بإلحاض .

وثانيهما : أن يكون التاء مقدرا وهو المسمى بالحنوى سواء كان حقيقيا
كهند وزينب أو غير حقيقي كحلب ومصر . ولا تؤثر التاء مقدرة أيضا
إلا مع العلمية ، ويدل على تقدير هذه التاء ظهورها في تصغير المؤنث الثلاثي
كما في هند وهنيدة ، وجمل وجميلة ، وأما نحو زينب وسعاد فإن تاء التأنيث
لا تظهر في تصغيرها لأن الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة التاء^(٢) .

وقد أشهد الرضى إلى أن التأنيث بالتاء ينقسم إلى تأنيث لازم وتأنيث

(١) شرح الكافية للرضى ٤٩/١ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١

فرق ، وتأنيت الفرق هو الذى يؤتى فيه بالتاء للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قائم وقائمة وقاعد وقاعدة ونحوهما من الصفات ونحو امرى وامرأة ونحوهما من الأجناس ، ومنه التاء التى يفرق بها بين اسم الجنس ومفرده نحو تمر وتمرّة وقمح وقمحّة ، والتاء فى ذلك طارئة غير لازمة ولا يعتد بهذا التأنيت فى منع الصرف إذ لا يعتد فيه إلا بالتأنيت اللازم ؛ ولهذا اشترط فى المؤنث اللفظى وهو الذى تكون فى آخره تاء التأنيت ملفوظا بها أن يكون علما لكى يمنع من الصرف ، وذلك لأن العلمية تلزم التاء بسببها فتصير التاء فى نحو عائشة وفاطمة بمنزلة راء جمع فى لزومها للكلمة وأنها لا تحذف إلا فى الترخيم كما يحذف الحرف الأصلى ، وإنما كان الأمر كذلك لأن التسمية باللفظ وضع له ، وكل حرف وضعت عليه الكلمة لا ينفك عن الكلمة (١) .

والمؤنث اللفظى متى كان علما كعائشة وفاطمة وحزرة وطلحة يمنع من الصرف مطلقا ، لأن العلمية تصير التاء الظاهرة معقمة التأثير .

وأما المؤنث المعنوى وهو الخالى من التاء فى لفظه فلا يؤثر تأنيته مع العلمية وجوبا إلا إذا زاد العلم على ثلاثة أحرف كزئب وسعاد ، لأن الحرف الأخير يسهل مسد تاء التأنيت فى اللفظ ، إذ كان موضع هذه التاء فى كلامهم فوق الثلاثة ولا تزداد ثالثة .

وإن كان العلم ثلاثيا يحرك الوسط إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقمر وسحر

في اسم امرأة أو غير حقيقي كهجر اما لبلدة وسقر اما لجهنم ، فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام للتاء كذا قال الرضى ^(١) وفيه نظر ، لأن ابن الأنباري وغيره جوزوا فيه الأمرين ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع ^(٢) .

وإن كان ثلاثيا سا كن الوسط نحو هند وجل ومصر أو ثنائيا كيد علما لمؤنث ففيه مذاعب ^(٣) : أحدها - وعليه سيمويه والجمهور - جواز الأسرين فيه : الصرف وتركه وكلاهما مسموع أما المنع فلا اجتماع القانئث والعلمية ، وأما الصرف فملخفة السكون فقاوم أحد السببين .

والأجود المنع لأنه القياس والأكثر في كلامهم ، وهو الوارد في كتاب الله تعالى .

والثاني : لا يجوز إلا منع الصرف ، وعليه الزجاج ، لأن السكون عنده لا يغير حكما أوجبه اجتماع علمتين مانعتين ^(٤) .

والثالث : وعليه الفراء أن ما كان اسم بلد كفيد لا يجوز صرفه ، وما لم يسكن جاز ، لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقدون هنداً ودعدا

(١) شرح الكافية ٥٠/١

(٢) مع الهوامع ١٠٩/١

(٣) الهمع ١٠٨/١ - ١١٠

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٢

وَجُمْلًا على جماعة من النساء ولا يرددون اسم البلدة على غيرها فلما لم يردد ولم تسكن في الكلام لزمها النقل .

قال السيوطي^(١) : ويتحتم المنع على الأصح في صور :
إحداها : أن يضمن إلى ذلك عجمة كحَمْض وماء^(٢) وجور^(٣) ، لأن
انضمام العجمة قوى اللمة ، ولا يقال إن المنع للعجمة دون التأنيث لأن
العجمة لا تمنع صرف التثاني ، وجوز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل
للعجمة تأثيرا .

الثانية : أن يكون مذكر الأصل كـ « زيد » علما لامرأة ، لأن
النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف من صرف هنداء ، وجوز
المبرد وغيره فيه الأمرين .

هذا ، وذكر السيوطي صورة ثالثة امتحمت المنع على الأصح وهي
المؤنث المعنوي للتثاني إذا تحرك ثانيه لفظا نحو قدم علما لامرأة
ولا أرى اندراج هذه للصورة في الحديث عن التثاني الساكن الوسط .

وقد تسكلم سيبويه^(٤) عن منع المؤنث اللفظي من الصرف في باب
هاءات التأنيث ، فقال في أوله : اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث فإن
ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة قلت فما باله انصرف
في النكرة وإنما هذه للتأنيث فلا ترك صرفه في النكرة كما ترك صرف
حانيه ألف التأنيث ؟ قال : من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم

(٢) الماء بالفارسية: أى بلد كان

(٤) الكتاب ٣/ ٢٢٠

(١) الهمع ١/ ١٠٩

(٣) جور: مدينة بفارس

ولما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلنا اسما واحدا نحو حضرموت ،
ألا ترى أن العرب تقول في حبارى حُبَيْرٌ ، وفي جَحَجَبَى ^(١) : جَحِيجِب ،
ولا يقولون في دجاجة إلا دجيجة ولاني قرقرة إلا قريقرة كما يقولون في
خمس عشرة خمسة عشر ، فجعلت هذه الهماء بمنزلة هذه الأشياء . اه ومراد
الخليل بذلك التفرقة بين ألف التأنيث اللازمة التي بنيت عليها الكلمة ؛
وبين تاء التأنيث التي يؤتى بها في الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث ،
وإن كانت بعد العملية صارت لازمة للكلمة ، ولهذا منع العلم المختوم بها من
الصرف ، ولم تمنع الصفة المختومة بها .

كما تسكلم سيديوه ^(٢) عن منع صرف المؤنث المعنوي في باب تسمية
المؤنث وقال : اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان
بالتحرك لا ينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها
ساكننا وكانت شيتا مؤنثا أو اسما للغالب عليه المؤنث كسماد فأنث
بالحيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود ، وتلك
الأسماء نحو قدر وعنز ودعد ونعم وهعد ، وقد قال الشاعر فصرف ذلك
ولم يصرفه :

لم تقلع بفضـل مئزرها دعد ولم تفـذ دعد في العلب
فصرف ولم يصرف .

ولما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر ، لأن الأسماء كلها

(١) في اللسان جحجبي : حى من الانصار .

(٢) الكتاب ٣/٢٤٠ - ٢٤٢

أصلها التذكير ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكّر
فالتذكير أول وهو أشد تمكّفا .

ثم قال : فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف ، هذا قول ابن
أبي اسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لأن المؤنث أشد
ملاءمة للمؤنث ، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل
تسمية المذكر بالمذكر ، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لأنه على
أخف الأبنية .

وقال في باب أسماء الأرضين ^(١) : إذا كان اسم الأرض على ثلاثة
أحرف خفيفة وكان مؤنثا أو كان الغالب عليه المؤنث فهو بمنزلة قدر
وشمس ودعد ، وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل « اهبطوا
مصرأ » ^(٢) إنما أراد مصر بعينها ، فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف
أعجميا لم ينصرف وإن كان خفيفا لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة
إذا كان أعجميا بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسما مؤنثا ^(٣)
ألا ترى أنك لو سميت مؤنثا بمذكر خفيف ^(٤) لم تصرفه كما لم تصرف المذكر
إذا سمّيته بعناق ونحوها ، فمن الأعجمية حص وجور وماه .

(١) المصدر السابق ص ٢٤٢

(٢) البقرة ٦١

(٣) أى كرجل مذكر سمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا نحو
عقرب وعقاب وعناق فإنه يمنع من الصرف « الكتاب ٣/ ٢٣٦ ،
(٤) كما مرأة سميت بزيد مثلاً .

(٩- ما لا ينصرف)

وقد أشار سيبويه في النص السابق إلى فرعية التأنيث عن التذكير ، وهذه الفرعية تستند إلى أمرين أولهما : ما ذكره سيبويه من أن الأشياء قبل الاطلاع على تأنيثها أو تذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر وهو شيء ، فإذا علم تأنيثها عبر عنها بالمؤنث .

والثاني : أن المؤنث له علامة تميزه عن المذكر ، والفروع هي الحاجة إلى العلامة والأصول لا تحتاج إلى علامة ، وهذا من الأصول المقررة لدى النحويين^(١) ، وإنما اشترط في التأنيث بالتاء أن تنضم إليه العملية في منع الصرف ولم يشترط ذلك في المؤنث بالالف ، لأن ألف التأنيث لازمة وتاء التأنيث لولا العملية منفصلة من الاسم ، وهي بمثابة اسم مضموم إلى اسم ، واللازم من القوة والتأثير ما ليس المنفصل^(٢) ، فإذا صار ما آخره للتاء علما لزمّت تاؤه ، لأن العملية تحظر النقص كما تحظر الزيادة ، فلا تسقط معها التاء .

تنبيه : يشبه هذا المؤنث المختوم بالتاء في كونه يمنع من الصرف لامتئين أحدهما العامة : ما ختم بألف اللاحق المقصورة نحو : أَرْطَى وَحَبْنَطَى وما أشبه ذلك من الأسماء المذكورة التي في آخرها ألف زائدة لللاحق فإن هذا النوع من الأسماء لا يمنع من الصرف إلا إذا صار علما فيكون فيه حينئذ علقان هما العلمية وشبه ألفه بألف التأنيث من جهة زيادتها ولزومها

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٥٧/١ ، ١١٧/٢

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٨٣

بالعلمية وعدم دخول تاء التأنيث عليها بسبب ذلك لأن العلمية محظور
النقص والزائدة^(١) .

التركيب

والمراد به تركيب المزج ، وهو بر عنه ابرزمالك في التسهيل^(٢) بأنه تركيب
يضاهاى لحاق هاء التأنيث ، وسيأتى توضيح ذلك ، وهذه العلة لا تستقل
وحدها بمنع الصرف ، ولا تؤثر بالمنع إلا إذا كان المركب المزجى علما ،
فيكون فيه فرعيتان هما العلمية والتركيب المزجى .

والتركيب المزجى ضابطه : كل اسمين جملا اسما واحدا يقتزىل ثانيهما
من الأول منزلة هاء التأنيث كعملك ومعديكرب ، وهو يشبه نحو
عائشة وفاطمة من جهة أن عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف تاء عائشة
وفاطمة ، وأن صدره يصغر كما يصغر ما فيه التاء ، ويفتح آخر الصدر في
التصغير كما يفتح ما قبل تاء التأنيث في التصغير^(٣) .

قال ابن يعيش^(٤) : وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف
من حيث كان المركب فرعاً على الواحد وثانياً له ، لأن البسيط قبل
المركب ، وهو على وجهين : أحدهما : أن يكون من اسمين ويكون

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١

(٢) المساعد شرح التسهيل ١٧/٣

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/١ والهمع ١٠٣/١

(٤) شرح المفصل ٦٥/١

لكل واحد من الاسمين معنى فيكون أحكمهما حكم المظوف أحدهما على الآخر ، فهذا يستحق البناء لضمه معنى حرف المظوف ، وذلك نحو خمسة عشر وبابه ، ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطلت أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة ، فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بذيا كما بنى كيف وأبن لما تضمننا معنى همزة الاستفهام ، وكما بنى « مَنْ » لما تضمن معنى حرف الجزاء وهو إن .

وأما القسم الثانى وهو الداخلى فى باب ما لا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشيء واحد ولا يبدل كل واحد منهما على معنى ؛ ويكون موقع الثانى من الأول موقع تاء التأنيث فما كان من هذا النوع فإنه يجرى مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لا ينصرف فى المعرفة نحو حضر موت ، تقول : هذا حضر موت ورأيت حضر موت ومررت بحضر موت ، فلا ينصرف لأنه معرفة مركب ، والاسم الثانى من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث ؟

قلت : وما ذكره ابن يعيش وغيره فى المركب المزجى من وجوب فتح آخر الصدر لأن المعجز بمنابة تاء التأنيث لا يفتح فيه نحو « معد يكرب » وهو من المركب المزجى ، لأن الياء فيه ساكنة شذوذا ، لأنهم شبهوا تلك الياء فى حال التركيب وحصولها حشوا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء فى درديس^(١) والياء فى عيضموز^(٢) .

(١) الدرديس : اسم للداهية .

(٢) العيضموز : العجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة .

هذا وقد تكلم سيبويه^(١) عن منع نحو حضرموت وبطيك من
الصرف في باب الشيتين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم
واحد ، وذكر أنه سأل يونس عن منعه من الصرف في بعض اللغات
قائلا : هل صرفوه إذ جعلوه اسما واحدا وهو عيني ؟ فقال يونس : ليس شيء
يجمع من شيتين فيجعل اسما سمي به واحد إلا لم يصرف ، وإنما استغنوا
صرف هذا لأنه ليس أصل بداء الأسماء ، بذلك على هذا قلته في كلامهم في
الشيء الذي يلزم كل من كان من أمتة ماله ، فلما لم يكن هذا البناء
أصلا ولا تمكنا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجارى على الأصل
فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي أ . هـ .

ومعنى ذلك أن التركيب سبب لمنع الصرف لأنه خروج عن الأصل ،
وقد أضيف إليه التعريف وهو فرعية أخرى تستوجب منع الصرف .

المعجمة

وهي من أسباب منع الصرف ، لأن الكلمة الأعجمية دخولة على كلام العرب ، فالمعجمة فرع العربية لأن الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر ، والكلمة الأعجمية تكون أولا في كلام العجم ثم تعرب فهي ثانية للكلام العربي وفرع عليه ، والمراد بالعجمي كل ما كان خارجا عن كلام العرب أو كل ما نقل إلى لغة العرب من لسان غيرها سواء أكان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الهند أم البربر أم الأفرنج أم غير ذلك^(١) .

وقد تكلمت العرب بشيء من الأعجمي ، والصحيح من ذلك ما وقع في القرآن أو الحديث أو الشعر القديم أو كلام من يوثق بعربيته ، ولا يصح القول بالاشتقاق فيما ورد من ذلك ، لأن قائل ذلك يدعي أخذه من مادة الكلام العربي ، وهو بمنابة دعوى أن الطير ولدت الحوت .

لكن قديتكامون في اشتقاق العرب المنقول من العجمية إلى العربية بعد إلحاقه بالأبنية العربية لبيان ما هو في حكم الحروف الأصول ، وما هو في حكم الزائد ، وذلك عندهم يرى إجازة وزن الأسماء الأعجمية ، وقد ذهب قوم إلى أن الأسماء الأعجمية لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد وذلك لا يتحقق في الأسماء الأعجمية^(٢) .

(١) شرح الكافية للرضي ٣٧/١ ، ٣٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١

والهمح ١٠٥/١

(٢) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ص ٣

والمراد بالعجمة هنا المعجمة الشخصية لا الجنسية ، وضابط الشخصية أن
ينقل الاسم من كلام المعجم في أول أحواله معرفة مثل إبراهيم وإسماعيل .
وضابط الجنسية : أن ينقل الاسم من كلام المعجم إلى كلام العرب في
أول أحواله فكرة مثل الجام ونيروز وبرندج وديباج .

والمعجمة الشخصية هي التي تؤثر في منع الصرف وأما المعجمة الجنسية
فلا تمنع الصرف (١) .

والأسماء الأعجمية تعرف بعدة وجوه (٢) :

أحدها : أن ينقل ذلك الأئمة للثقة من أهل اللغة .

والثاني : خروج الاسم عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم وإسماعيل
وإبراهيم ، فإن مثل هذه الأوزان مفقودة في أبنية الأسماء في اللسان العربي .
والثالث : أن يجتمع في الاسم من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب
كالجيم والصاد نحو صولجان والجيم والقاف نحو منجنيق والجيم والسكاف
نحو أسكرجة (٣) .

الرابع أن يكون الاسم عارضا من حروف الدلالة وهو خامسى أورباعى ،
وحروف الدلالة ستة يحكمها قولك : مربنفل ، ويستثنى من ذلك كلمة عسجد
فإنها عربية ، وقد خلت منها خلفه اللسين وهشاشتها .

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٠٨ وارتشاف الضرب ١/٤٣٨

والمساعد شرح التسميل ٣/١٨

(٢) ارتشاف الضرب ١/٤٣٨ والهمع ١/١٠٥ وشرح المفصل لابن عيش ١/٦٦

(٣) هي صحيفة صغيرة .

الخامس : أن يكون في أول الاسم نون بعدها راء نحو نرجس أو آخره زاي بعد دال نحو مهندز فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية .

وقد تكلم صيبويه^(١) عن العجمة الجنسية ، وذكر أنها لا تؤثر منع الصرف . فقال : (اءلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكن في الكلام فدخلته الألف واللام وصارنكرة فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته إلا أن يمنعه من الصرف ما يقع العربي وذلك نحو اللجام والديباج واليرندج والذيروز والفرد والزعجيل ...)

وتكلم عن العجمة الشخصية وتأثيرها بمنع الصرف فقال : وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون وأشبه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ولم تكن في الكلام تمكن الأول^(٢) ، ولكنها معرفة ولم تكن من أسماء العربية فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسماءهم العربية .

ثم قال صيبويه : وأما نوح وهود ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها اه وقد صرح الزجاج بأن منهم صرف نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهارون وفرعون ونحوها من كل اسم أعجمي جاوز ثلاثة أحرف ، وقد وضع للواحد لا للجنس لاجتماع شيئين فيها : أن أصلها أنها أعجمية فهي فرع في كلام العرب وأنها معرفة^(٣) .

(١) الكتاب ٢٢٤/٣ ، ٢٣٥

(٢) أي ما فيه العجمة الجنسية

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤

من أجل هذا قال النحويون : يمنع الاسم من الصرف للعلمية والمجمنة
بجشطين^(١) :

أولها : أن تكون عجمة شخصية بأن ينقل في أول أحواله علما إلى
طمان العرب كإبراهيم وإسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين .
قال ابن عتيق^(٢) : والجمهور على أنه يكفي في الينع كون العرب أول
ما استعملته لم تستعمله إلا علما ، وشرط أبو الحسن الدباج^(٣) كونه علما عند
الجمع أيضا ، وكلام سيديويه محتمل للوجهين أيضا . اهـ وقد تقدم كلام سيديويه
في ذلك ولا أرى أنه يحتمل الوجهين بل هو موافق لما شرطه أبو الحسن
الدباج .

الشرط للثاني : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كإبراهيم وإسحاق
فإن كان ثلاثيا صرف سواء تحرك وسطه كـ « الملك »^(٤) أو لم يكن كـ « نوح »
ولوط ، وذلك مذهب الجمهور ، وهو الثابت في نصيب الكلام .

(١) شرح جميل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٠٨ ، ٢٢٣ والمساعد ٣/١٨ ، ١٩

والهمع ١/١٠٣ ، ١٠٤

(٢) المساعد شرح التسهيل ٣/١٨ وانظر ارتشاف الضرب ١/٤٢٨

(٣) هو أبو الحسن علي بن جابر بن علي ، قرأ النحو على ابن خروف ،

وتوفي سنة ٦٤٦ هـ

(٤) هو أبو نوح عليه السلام

وذهب عيسى بن عمر^(١) وابن قتيبة^(٢) وعبد القاهر الجرجاني إلى^(٣) أنه يجرى مجرى المؤنث الثلاثي فإن كان متحرك الوسط منع الصرف وإن كان ساكن الوسط كان فيه وجهان والأصح الصرف ، قال ابن عصفور^(٤) وذلك فاسد لأنه لم يسمع في مثل نوح أو هود إلا الصرف ، وقال ابن عتيل^(٥) هو ضعيف ، فلم يحفظ للمع إلا في شـ ل جـ و ما هـ مما انضم إلى المعجمة والعلمية فيه القأنيث .

والمعتبر في الزيادة على ثلاثة أحرف ألا يعد منها ماء التصغير ، فلو كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ماء التصغير لم يمنع من الصرف الحاقه بما قبل التصغير^(٦) .

وقد علل الرضى^(٧) صرفهم للأعجمي الثلاثي بأن الأعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه أو تحرك يشابه كلام العرب ، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام المعجم ، لأن أكثر كلامهم على الطول ولا يراهم الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب . وهو تعليل جيد مقبول .

(١) هو عيسى بن عمر بن عبد الله بن إسحاق الثقفي توفى سنة ١٤٩ هـ

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري توفى سنة ٢٧٦ هـ

(٣) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الفارسي الأصل الجرجاني الدار توفى سنة ٤٧١ هـ

(٤) شرح جمل الزجاجي ٣٠٨/٢

(٥) المساعد شرح التسهيل ١٩/٣

(٦) المصدر السابق وارتشاف الضرب ٤٢٩/١ والممع ١٠٥/١

(٧) شرح الكافية ٥٣/١

المبحث الرابع

الرد على السهيلي فيما لا ينصرف

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن سعدون ابن رضوان بن فتوح ، ونسبته إلى سهيل وهي بلدة أسبانية قديمة يرجع تاريخها إلى عهد الرومان ، وإنما نسب إليها لنشأته بها وقد عاش ما بين سنة ٥٠٨ هـ و ٥٨١ هـ ، وله مؤلفات في النحو واللغة والتفسير والفقه والأخبار والأنساب^(١) .

ومن مؤلفاته النحوية كتاب الأمالي ، وكتاب نتائج الفكر . وقد ذهب في باب مالا ينصرف مذهباً خالف به جمهور النحاة ؛ وفي كتابه نتائج الفكر إشارة إلى هذا المذهب^(٢) ، وأما بسط هذا المذهب وشرحه فقد جاء مفصلاً في كتاب الأمالي^(٣) ، وقد سبق أن عرضت لمذهبه في مبحث تعليل منع الصرف ، وفي مواضع من مبحث العمل . والفرض في هذا المبحث هو الرد على ما جاء في كتابه الأمالي^(٤) من اعتراضات على مذهب جمهور النحويين في تعليل منع صرف مالا ينصرف .

(١) مقدمة نتائج الفكر للمحقق ص ٨ ، ٩ ، ١٦

(٢) ص ٨٧

(٣) من ص ١٩ إلى ص ٢٩

(٤) ص ١٩ إلى ص ٢٤

وقد بدأ السهيلي حديثه في هذا بتسفيه النحويين فيما ذهبوا إليه من
تعليلات في هذا الباب وقال : هذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعلموه
بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بفنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم ،
ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المنل بهم فقالوا :
أضعف من حجة نحوى .

ثم ذكر أن تعليل النحويين في هذا الباب غير مطرد ولا منعكس ،
ويشتمل على ضروب من التناقض والتحكم وفساد العلل ، والعلة الصحيحة
هى المطردة المعكسة التى يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدها .

وقبل أن نذكر تفصيله لذلك والرد عليه نقول : إن ما طلبه السهيلي
من النحويين من قصر هذا الباب على السماع والاكتفاء فيه بالقول بأنه
منقول عن العرب كذلك ؛ لا يقبل من النحويين لأن الفرض من هذه
الصناعة وضع القواعد التى تساعد الباحثين عن الفصاحة والبلاغة إلى التكلم
بما يوافق ما نطقت به العرب الفصحاء والبعيد عن اللحن في أساليبهم ،
ولو ترك الأمر كما قال لتشتت الأمر على الباحثين عن الفصاحة ، إذ ليس
في مقدور كل أحد أن يلم بجميع ما لا ينصرف فى اللغة ، ومن كان فى مقدوره
ذلك فالغالب أنه لا يستطيع التماس عليه ، لأن ذلك يتطلب مقدرة عقلية
واستعدادا خاصا لذلك ، ولهذا لم يلتزم السهيلي نفسه بما طالب به
النحويين ، وإنما ذهب إلى التماس التعليل الذى يراه مناسباً لتفسير هذه
الظاهرة وتعليلها كما يظهر ذلك فى أماليه .

وما ذكره السهيلي عن العلة من وجود الحكم بوجودها وفقدانه بفقدانها إنما ينطبق على العلة الشرعية ونحوها ، أما العلة للنجوية أو الانغوية فلا يشترط فيها الاطراد والانعكاس ، لأنها من قبيل التفسير لظاهرة النجوية أو الانغوية وليست سبباً لها .

وقد حكى عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه سئل عن العمل التي يعتل بها في النجوى ف قيل له : عن العرب أخذتها ؟ أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطأت على سجيئها وطبايعها وعرفت مواقع كلامها ، وقامت عقولها عللها وإن لم ينقل ذلك عنها واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس ، وإن تسكن هناك علة له فثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده محكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراعين الواضحة والحجج اللائحة ، فكما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا والسبب كذا وكذا ، صدحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكميم الباني للدار فعل ذلك لالعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ^(١) .

وقد تقدم شرح العلة في هذا الباب وأنها اصطلاح للنجويين أطلقوه على

خروج الاسم عن الأصل في الأسماء ، وصيرورته بذلك فرعاً عن أصل مما أدى إلى ثقله ومشابهته للفعل في الفرعية والنقل فاستحق بذلك منعه من التنوين والكسر كما هو الشأن في الفعل .

وفي عدم الاطراد يذكر التسميى : أنا قد نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة ، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين كضارب ونحوه ، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو قال للاسم ووصف له ثم لم يمنعه الخفض والتنوين .

قال : ومن ذلك : مسألة فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك ينصرف ، ومن ذلك : السفسير^(١) والبندار^(٢) قد اجتمع فيه العجمة والزيادة ثم هو ينصرف ، فهذا كسر العلة وأما قفض العلة فإن الجم ثان للإفراد وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف كقولك : كرام وغيب وأجناد ونحو ذلك .

وأقول : إن ضارباً ونحوه لم يتحقق فيه مشابة للفعل التي ذكرها النحويون في هذا الباب ، لأنهم ذكروا أن المشابة في الفرعية المتكررة والخروج عن الأصل في أصرين ، وضارب ونحوه فيه فرعية الوصفية فقط ، وهذه

(١) السفسير بالكسر : السمسار ، قال الأزهري : معرب وهي كلمة فارسية ، وانظر شفاء الغليل ص ١٢٠

(٢) البنادرة : معرب وهم التجار الذين يلزمون المعادن واحدهم بندار . وقيل البنادرة : هم الذين يخزنون البضائع للغلاء .

لا تستقل وحدها بمنع صرف الاسم ، وأما كون ضارب على وزن الفعل نحو (قاتل) فلا يعتمد به في منع الصرف ، لأن هذا الوزن ليس مختصا بالفعل ولا غالبا فيه ، وأما عمله حمل الفعل فلا مدخل له في منع الصرف .

وأما مسألة ونحوه فلم تتحقق فيه الفرعتان ، إذ ليس فيه إلا فرعية الوصف ، وأما التأنيث فيه فليس على الحد الذي بمنع الصرف ، لأنه ليس بلازم ، والتاء فيه هي الفارقة بين المذكر والمؤنث ، والتاء التي يؤتى بها لظفر لا يعتمد بها في منع الصرف .

وقد وجه في نحو هذا سؤال منظوم إلى أبي محمد بن السيد البطليوسي وهو :

ولم صرفوا ما كان وصفا مؤنثا كما قلنا والوصف بالمنع يحكم
وكان جوابه عن ذلك قوله :

وليس تعد للقاء في اللجوءلة لشيء سوى الأعلام إن كنت تعلم
وما كان مرقا لم يعد به لمة كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم
يراعون في ذاك اللزوم كطلاحه وليس يراعى منه ما ليس يلزم^(١)

وأما السفسير والبدار فهما كلمتان معربتان ، والعجمة فيهما جنسية لاشخصية بدليل دخول (أل) المعرفة عليهما ، والعجمة الجنسية لا تؤثر بمنع الصرف ، والزائدة التي ذكرها فيهما ليست مما بمنع الصرف ، وإنما بمنعة زائدة خاصة

(١) الاشباه والنظائر ٣/ ١٢٢ ، ١٢٤

في آخر الاسم وهي زماة الألف والنون، وأما ما ذكره من اجتماع الجمع والوصف في نحو كرام وغيب وأجناد ونحو ذلك مع كونها منصرفة فإن الجمع في هذه الألفاظ ليس على الحد الذي يمتنع للحرف ، والذي يعتد به من الجمع ما كان موازاً لمفاعل أو مفاعيل ، فلم يبق في هذه الألفاظ إلا الوصفية ، وهي لا تؤثر وحدها في منع الصرف .

وفي عدم الانكاس يقول السهيلي : وأما عدم الانكاس في تعليمهم لمنع الصرف فقد تعدم العامل من الاسم ويكون مع ذلك ممنوعاً من الصرف نحو أبي قابوس فليس فيه إلا التعريف وقد منع الصرف لأنه عربي مشتق من القبس ، والقبابوس هو الحسن الوجه .

وأقول : هذا اللفظ الذي استشهد به في هذا المقام لا يصلح دليلاً لما ذكره ، لأن علماء اللغة قد نصوا على أنه أعجمي فتسكون فيه فرعيتان هما التعريف والعجمة ، وقد تال الجوهري في الصحاح^(١) : أبو قابوس : كفية النعمان بن المنذر ثم قال : وقابوس لا ينصرف للعجمة والتعريف ، قال النابغة :
نبئت أن أبا قابوس أوعدني ولا قرار على زار من الأسد

وعن التناقض في تعليل النحويين لهذا الباب يقول السهيلي : وأما ما وقع فيه النحويون من التناقض في تعليمهم لمنع الصرف فتوهم : التعريف بوجوب مشابهة الاسم للفعل ، وهم يقولون : إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف

أو أضيف زال شبه الفعل عنه ، والاقتران بآل والإضافة نوعان . من التعريف ، بل العلمية أجدر وأحرى أن تباعد الاسم . من شبه الفعل ، لأن الألف واللام دخلت على الفعل المضارع في ضرورة الشعر في قول ذي الخرق الطهوي :

يقول الخنفا وأبغض المعجم فأطلقا إلى ربنا صوت الحمار الججّدح

وأما العلمية فمستحيلة في الأفعال ، فليت شعري أي أقرب إلى الفعل أمكرم ومستخرج الذي هو في معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ونحوها من الأسماء ؟ هل هذا إلا بهت وباطل بحث ؟

وأقول : مراد النحويين بقولهم : التعريف يوجب مشابة الاسم للفعل أن التعريف فرع عن التذكير وأن الاسم المعرفة يكون فرعا عن النكرة فيشبهه للفعل الذي هو فرع عن الاسم ، وقولهم : إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو أضيف زال شبه الفعل عنه معناه أنه يجر بالكسرة في تلك الحالة لأنه كان قبل دخول ذلك يشبه الفعل في كونه فرعا في بابه وكان يجر بالفتحة فلما دخله ذلك صار يجر بالكسرة ، فدل ذلك على زوال شبه الفعل عنه .

والاقتران بآل والإضافة ليس كل منهما فرعية يمتد بها في منع الصرف وإعما يعتد النحويون بفرعية التعريف إذا كان بالعلمية أو شبهها ، لأن ذلك هو الثابت من استقراء آلام العرب فيما لا ينصرف وهم يقولون إن العلمية فرعية في الاسم تجعله يشبه الفعل في كونه فرعا عن أصل .

والنحويون لا يبيحون في هذا الباب عما يشبه الفعل شيئا مطلقا بحيث يكون قريبا منه في اللفظ والمعنى ونحو ذلك ، وإعما يبحثون عما يكون به الاسم (١٠ - ما لا ينصرف)

فرعا عن أصل كما أن الفعل فرع عن أصل ، ولا شك أن مكرم ومستخرج ونحوهما تتحقق فيـه الفرعية ؛ لأن الوصف فرع الموصوف ، كما أن فروعون وقارون وإسماعيل ونحوها من الأسماء تتحقق فيها الفرعية ، لأنها أعلام أعجمية ، والتعريف فرع التنكير والمجمة فرع عن العربية ، فلهذا منعت هذه الأسماء من الصرف لوجود فرعيتين فيها ، وصرف نحو مكرم ومستخرج لوجود فرعية واحدة وهى الوصفية وهى لا تستقل بمنع الصرف .

ومن التحكم فى تعليل الفحويين لهذا الباب بقول السهيلي : وأما اشتغال تعليلهم على ضروب من التحكم فإنهم جعلوا التعريف فرعاً ، ولم يجعلوا التصغير فرعاً للتكبير ، ولا المزيد فيه فرعاً لما لا زوائد فيه إلا الألف والنون خاصة فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول ولم يجعلوا هذه التى ذكرنا فروعا لأصول فيشبهوها بالأفعال التى هى فروع للأسماء فى زعمهم ؟ ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعداً ، فهلا كان أقل للعلل ثلاثاً ؟ أو واحدة ؟ فلم يكشفوا فى ذلك عن نية ولا نهوا فيه على حكمة .

ومن التحكم قولهم : لأنه لما أشبه الفعل منع الخفض والتنوين فيقال لهم : هلا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع فى الأفعال كالتثنية والجمع والتعريف والإضافة وغير ذلك مما لا يكون فى الأفعال ؟ ولم أيضاً منعه التنوين مع الخفض ؟ وهلا منعه واحداً منهما ؟ أو منعه أكثر من اثنين لولا الركون إلى محض التحكم ؟

وكما تحكموا فى العلتين المانعتين كذلك تحكموا فى المنوعين ، ثم قد ناقضوا

في الملتين فجعلوا ألف التانيث تقوم مقام علتين ، وقالوا مثل ذلك في الجمع .
فيا سبحان الله كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت
أزمانها واتسعت بلدانها أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العـلـل
والاعتبار بها في تركهم التنوين والخفض فيما لا ينصرف ؟ مع أن العرب
جمعاء قد جعلت الفعل عاملا في الاسم وللممول فيه قال للعامل لا محالة .

ثم لو كوشف عنهم عاقل بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول
وأمراض ، ولجعل قول من يقول إن إبراهيم لم ينون ولم يخفض لأنه أشبه
يفعل وينطلق في حيز الجنون والبرسام^(١) فضلا عن أن يراجعه الكلام ،
ولا استبرد من يقول إن عمر وقثم وثلاث ورباع وجمع وآخر لم تنون لأنها
بمفردة يقوم ويجلس ، ولرأى هذا القول مما تلفظه الأذهان ، ونعجه الآذان ،
وتهذره الطباع وتعافه النفوس والله المستعان .

وأقول : كلام السهيلي هنا يدور حول الفرعية المعتقد بها في منع الصرف ،
ومشابهة مالا ينصرف للآل ، وما ترتب على ذلك من منع التنوين
والخفض فيما لا ينصرف .

وما ذكره من تحكم للنحويين في ذلك ليس كما زعم ، وإنما هو تفسير
لظاهرة وردت في اللغة والاستعمال العربي ، وهي وجود بعض الأسماء لا يلحقه
التنوين ولا يكسر في حالة الجز كما أن الأفعال العربية كلها لا يلحقها تنوين
ولا كسر ، والأسماء التي لا تنصرف لا تندرج في نوع واحد من أنواع
الاسم ، بل منها المعارف والنكرات والأعلام والأوصاف والمفردات

(١) البرسام : قيل هو الحمى وقيل غير ذلك

والجوع ، والمذكر والمؤنث ، فليس أمام النحويين إزاء ذلك إلا أن يصفوا واقع اللغة في هذا المجال ، وقصرهم التعليل على علقين فصاعدا ليس تحكما منهم ، وإنما هو أمر وصفي مستمد من استقرار المتنوع من الصرف ، والتأمل فيه ، والبحث عما يمتاز به ، ومقارنته بما يصرف من الأسماء .

وما ذكره السهيلي من فرعية التصغير عن التكسير ونحو ذلك صحيح ، والنحويون لم يعتقدوا بذلك في منع الصرف تبعاً للاستعمال العربي ، والنحو العربي ليس قياساً كله ، بل فيه جانب يعتمد على وصف المسموع والاقتصار عليه ، ووظيفة النحوي في هذا الباب يكتفي فيها ببيان الفرعيات التي يمنع الاسم الصرف من أجلها ، وبيان السبب في كونها مانعة للصرف ، ولا يطلب منه غير ذلك .

على أن ابن جنى قد ذكر في الخصائص^(١) تعليلاً للاعتداد بالتكسير في منع الصرف دون التصغير ، فذكر أن كلا منهما عارض للواحد وتغيير له ، لكن أقوى التغييرين هو التكسير ، لأنه إخراج عن الواحد وزيادة في العدد فكان أقوى من التصغير لأنه مبق للواحد على إفراده ، ولذلك لم يعتمد التصغير سبباً مانعاً من الصرف كالتكسير .

وقول النحويين : إن الاسم لما أشبه الفعل في كونه فرعاً منع الخفض والتثوين ليس من التحكم في شيء وإنما هو وصف لما وجد في الاستعمال ولو وجدوا الاسم قد منع شيئاً آخر لوصفوا ذلك ، على أن المشابهة لا يثبت بها

المشبه جميع أحكام المشبه به ، وإنما يثبت بها بعض الأحكام بحسب قوة التشابه أو ضعفه .

وجعل النحويين ألف التانيث قائمة مقام علتين ، والجمع المتناهي كذلك هو - في رأيي - طرد لقاعدة توجيه مالا ينصرف باعتبار الغالب فيه ، وهو مع ذلك لا يخرج عن كونه وصفا لواقع اللغة والاستعمال ، وقد لاحظوا أن الغالب فيما لا ينصرف وجود فرعيتين فيه فحكموا بأن الفرعية الواحدة قائمة مقام الفرعيتين واجتهدوا في تمليل ذلك .

وقول السهمي : مع أن العرب جمعاء قد جعلت الفعل عاملا في الاسم ، والمعمول فيه تال للعامل لا محالة . أراد به أن الاسم قال للفعل وفرع عنه ، ولم يقل بذلك أحد من النحويين ، وقد تقدم ذكر الأدلة على سبق الاسم للفعل وفرعية الفعل عنه في المبحث الثاني ، على أن العمل أو التأثير لا يدل على أصالة العامل وفرعية المعمول وإلا لكانت الحروف أصلا للأسماء والأنفال لأن منها ما يعمل في الأسماء ومنها ما يعمل في الأنفال ، ولم يقل بذلك أحد من النحاة .

وأهل هذه الصناعة لا يقولون إن إبراهيم لم ينون ولم يخفض لأنه أشبه بفعل وينطلق ، وإن قالوا ذلك فهو تجاوز في التعبير ، والتعبير الدقيق أن يقال : لم ينون ولم يخفض لأن فيه فرعيتين هما التعريف والمجعة ، وهاتان الفرعيتان جعلتا يشبه الفعل في كونه فرعيا فأخذ حكم الفعل في عدم التنوين والكسرة .

كما أنهم لا يقولون إن عمر وقثم وثلاث ورباع وجمع وأخر لم تنون لأنها بمنزلة يقوم ويجلس إلا على سبيل التجوز ، والدقيق أن يقال : لم تنون ولم تكسر ، لأن في كل واحدة منها فرعيتين جعلتاها تشبه الفعل من جهة الفرعية فأخذت حكمه في عدم التنوين والكسر .

ويضاف إلى ما تقدم إنكار السهيلي لتعليل النحويين بالنقل وقولهم : الفعل أنقل من الاسم والعجمي أنقل من العربي والمؤنث أنقل من المذكر ، والجمع أنقل من الواحد ، فهو يقول منكرا عليهم : يقال لهم : أنقل حسى هو ؟ أم تقل على ؟

فإن أردتم ثقلا يدرك بالحس إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع فلا شك أن فرزدقا وشمردلا ومُسَحَنَكَا وحلِكَوْكا واشهيبابا^(١) أنقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسنا وإنا عقيم ثقلا عقليا يدرك بالقلب ويوجد في النفس فلا شك أن قولك : هم وغم وسخط وبلاء وجذام وبرص أنقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحللاء وألمى وألمس وثغر أشنب ومقلة نجلاء وشجرة قنواء وروضة غناء^(٢) ، فهذا للثقل منصرف ، وهذا

(١) الفرزدق : الرغيف يسقط من التنور ، وفتات الحبز ، والشمردل : الفتي السريع من الإبل وغيرها ، ومسحنتك : شديد السواد ، والحلِكَوك : مثله ، واشهيباب مصدر اشباب إذا كان لونه يياضا يصدعه سواد .
(٢) الألمى والألمس : سمرة في الشفة ، والشنب : ماء ورقة تجرى على الثمر والنجل : سمرة في العين ، وشجرة قنواء : واسعة الظل ، وروضة غناء : كثيرة العشب

الضعيف غير منصرف ، ولا يتصور في العقل ولا في الوجود ثقل خارج عن
هذين النوعين العقلي والحسي .

فإذا لا ثقل في زنا ب ولا رباب عقـ لا ولا حساً ولا خفة في فوزدق
ودرديس^(١) عقلا ولا حساً أيضاً وقد صرّفوا درديشا ولم يصرفوا زنا ب
مع ما فيها من الخفة والاستهذاب .

والجواب عن ذلك أن الثقل الذي ذكره النحويون ليس المراد به الثقل
الحسي ولا العقلي وإنما المراد به هنا ثقل معنوي ناشئ عن الانتقال من
أصل إلى فرع ، وقد فسروا الثقل بأنه ما كثرت مدلولاته ولوازمه ،
ولاشك أن الفرع ثقيل لما فيه من الخروج عن الأصل ، وقد تقدم بيان
ذلك في المبحث الثاني ، وهذا الذي قاله السهيلي فيه نوع من المغالطة ،
لأنه يدرك أن الثقل الذي يعنيه علماء النحو ليس ثقلًا يدرك بالحس ولا عقلًا
يدرك بالعقل وإنما هو ثقل يدركه أهل الصناعة دون غيرهم ، وكلامه هذا
إنما يقرّبه من لم يتضلّع من علوم العربية ولم يتعمق في فهم أضرارها .

(١) الدرديس : الداهية .

خاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وآله وحبه
ومن وآله .

وبعد :

فهذا بحث نمالايصرف وموانع الصرف سلكت فيه مسلك الاستيعاب ،
لأننى جعلته توطئة لبحث مهم من مباحث العربية وهو مبحث الممنوع
من الصرف فى القرآن الكريم ، وقد جاء يعون الله وتوفيقه فى أربعة
مباحث :

فأما المبحث الأول فقد جعلته للتعريف بما لاينصرف وحقيقة الصرف
وأحكام ما لاينصرف ورجحت فيه ما عليه جمهور الفحاة من إطلاق
الصرف على تنوين التمكن وحده ، وما ذهبوا إليه فى تعريف تنوين
التمكن وبيان فائدته ، ورددت ماخالف ذلك كما فى كلام السهيلي ومن
وافقه ، كما هرفت ما لاينصرف تعريفًا جامعًا مانعًا ولم أقصر على نقل
ما كتبه السابقون ، ورجحت ما عليه الجمهور من أن ما لاينصرف ممنوع
أولاً من التنوين وتبع التنوين الحذف ، وبينت الغرض من حذف الكسر
فيما لاينصرف ، كما رجحت أن ما لاينصرف إذا دخلته « أل » أو أضيف
حصار من قبيل المنصرف ، ورددت قول من قال : هو واسطة بين المنصرف
وغير المنصرف .

وأما المبحث الثانى فقد جعلته لتعميل ممنع الصرف فى اللغة العربية ،

ووضحت ذلك توضيحاً كاملاً ، وبينت مراد النحويين بالعلة في هذا الباب ، وغرضهم من تعليل مالا ينصرف ، وفائدة ذلك التعليل مستقيماً في ذلك كله بكلام المتقدمين من النحاة كسيبويه والزجاج والزجاجي وغيرهم ، ثم ناقشت تعليل السهيلي لمنع صرف مالا ينصرف ، وتعليله منع مالا ينصرف من الخفض .

وأما المبحث الثالث فقد جعلته لفصيلة القول في العمل المانعة من الصرف ، وقد فصلت القول في ذلك مستقيماً - في الأعم الأغلب - بكلام سيبويه شيخ العربية ، ومن فوائد هذا المبحث : بيان حقيقة الجمع المتقاضي ، وعلة منعه من الصرف ، ومناقشة السهيلي في ذلك ، ومنها بيان الأوزان المطردة للجمع المتقاضي ، لأن الحاجة تدعو إلى معرفتها في هذا الباب ، ومنها بيان مذهب سيبويه والجمهور في نحو جوارٍ وغواش بياناً شافياً ، ومنها علة منع ما ختم بألف التانيث من الصرف ، وبيان الأوزان المشهورة لألفي التانيث المقصورة وللمدودة للحاجة إليهما في هذا الباب .

ومن فوائده بيان المراد بالتعريف في باب مالا ينصرف ، ولم كان علة لمنع الصرف ، ومناقشة السهيلي في تعليله لمنع صرف بعض الأعلام دون بعضها الآخر ، ومنها تعليل منع صرف ما ختم بألف ونون مزيديتين ، ومناقشة رأي السهيلي في ذلك ، ومنها بيان حقيقة العدل ، وفائدته ومواضع منع الصرف لأجله مع استبعاد بعض تلك المواضع من باب مالا ينصرف .

وأما المبحث الرابع فقد عُدته لرد على ما جاء في كتاب الأمامي
لأبي القاسم السهيلي من اعتراضات على جمهور النحويين في تعليل منع
مالا ينصرف من الصرف ، وقد اشتمل هذا المبحث على ما يأتي :

— الرد على ما نادى به من قصر تعليل هذا الباب على السماع والنقل
عن العرب .

— الرد على ما ادعاه من أن تعليل النحويين لهذا الباب غير مطرد
ولا منعكس .

— الرد على ما ادعاه من التناقض في تعليل النحويين لهذا الباب .

— الرد على ما ادعاه من التحكم في تعليل النحويين لهذا الباب .

— الرد على إنكاره لعملة النقل .

والحمد لله أولاً وآخراً

(وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

أم نتائج هذا البحث

أم النتائج التي أوصل إليها هذا البحث مايلي :

١ - أن الراجع في تنوين الصرف هو مامشى عليه الجمهور من أنه نون ساكنة تلحق آخر المنصرف للدلالة على خفته وتمكنه وليس ماذهب إليه السهيلي من أن التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة ، وأن هذه النون نجيء علامة لانفصال الاسم عما بعده .

٢ - أن الصواب مامشى عليه جمهور النحويين من وضع قواعد لتلليل ظاهرة ما لا ينصرف في اللغة وليس إلا كفاء بتعليقه بالسماع والنقل عن العرب كما يريد السهيلي .

٣ - إن الصواب مامشى عليه الجمهور في تعليل ما لا ينصرف باجتماع فرعيتين فيه تجعلانه يشبه الفعل في الفرعية والنقل ، أو وجود فرعية واحدة تقوم مقام الفرعيتين ، وليس مامشى عليه السهيلي من أنه لم ينصرف لاستثنائه عن التنوين .

٤ - أن مامشى عليه الجمهور من أن ما لا ينصرف منع من الكسر تبعا لمنعه من التنوين مطرد في جميع باب ما لا ينصرف ، ومامشى عليه السهيلي من أنه منع من الكسر لمنع توم أنه مضاف إلى ما التكلم وأنها حذفت اجزاء عنها بالكسرة غير مطرد في جميع الباب وإن كان حائقا في بعض أمثلته .

٥ - أن الراجع في تعليل منع صرف الجمع القنأى هو مامشى عليه

الجمهور من أنه ممنوع من الصرف لكونه جمعا لا نظير له في الآحاد ، والذي ذهب إليه السهيلي من أنه ممنوع منه لكونه يشبه جمع المذكر السالم وإن كان مقبولا في جملة إلا أنه لا يفسر ممنوع الجمع المتناهي من علامة الجر وهي الكسرة .

٦ - أن الراجح في تعليل منع بعض الأعلام من الصرف هو ما مشى عليه الجمهور من أن التعريف فرع عن التفكير مما يجعل العلم مشابها للفعل في الفرعية ، وليس ما مشى عليه السهيلي من أنها منعت من الصرف لاستغنائها عن القوانين ، لأنه لا يخشى على المخاطب أن يقوم العلم مضافا إلى ما بعده .

٧ - أن الراجح في الوصف المزيد في آخر ألف ونون كعطشان أنه ممنوع من الصرف لشبهه بالوصف المحكوم بألف التأنيث الممدودة كصحراء وأن فيه فرعي الوصف وزيادة الألف والنون ، وذلك ما مشى عليه الجمهور ؛ وأما ما ذهب إليه السهيلي من أن المانع من صرف سكران وبابه هو مضارعة للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى فغير مسلم له .

٨ - أن الراجح في فعل المختص بالذداء نحو فسق وغدر أنه منصرف في حال التسمية كما كان منصرفا قبلها ، وذلك مذهب الأخفش والجمهور على خلافه .

٩ - أن « سحر » الملازم للظرفية ليس ممنوعا من الصرف ، لأنه لا ينطبق عليه ضابط المنوع من الصرف .

١٠ — أن ما وصف به السهم على تعليل النحويين لهذا الباب من أنه غير مطرد ولا منمكس وأن خيه عز وجل يمتنع من التناقض والتحكم غير صحيح وكذلك إنكاره لعللة النقل غير مسلم لما فيه من المغالطة .

والله تعالى أعلم

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق
د/ مصطفى النماس - الطبعة الأولى .
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجه البيطار
ط دمشق ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .
- الأشباه والنظائر للسيوطي تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ط ١٣٩٥هـ /
١٩٧٥م .
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج - تحقيق د. عبد الحسين
القتلي - ط مؤسسة الرسالة بسوريا سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- الاغفال فيما أغفله الزجاج في المعاني لأبي علي الفارسي - رسالة
ماجستير اعدان محمد حسن محمد اسماعيل سنة ١٣٩٤ / ١٩٧٤م
بمكتبة كلية الآداب بجامعة عين شمس .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ط دار الكتب العلمية بيروت سنة
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- أمالي السهيلي - تحقيق د. محمد ابراهيم البنا - ط مطبعة السعادة .
- أمالي ابن الشجري ط دار المعرفة بيروت .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام - تحقيق محمد محيي
الدين - ط دار الجيل بيروت سنة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق د/ مازن
المبارك - ط مطبعة دار النفائس بيروت سنة ١٩٧٢م (الطبعة الثانية)
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ط دار الكتاب العربي بيروت .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى
تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - ط دار الغرب
الاسلامى بيروت .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق محمد كامل
بركات - ط دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة سنة
١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى وعليه حاشية يس
ط الحلبي بالقاهرة .

- تاج اللغة وصحاح العربية لاسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق
أحمد عبد الغفور عطار - ط دار العلم للملايين بيروت ١٤٠٤هـ
- ١٩٨٤م .

- الجمل فى النحو لأبى القاسم الزجاجى - تحقيق د/ على توفيق الحمد
- ط دار الأمل باربد بالأردن سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى -
تحقيق عبد السلام محمد هارون ط دار الكاتب العربى للطباعة
والنشر بالقاهرة .

- الخصائص لأبى عثمان بن جنى - تحقيق محمد على النجار - ط بيروت
الطبعة الثانية .

- سر صناعة الاعراب لابن جنى تحقيق د. حسن هندائى - ط دار القلم
بدمشق ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- شرح ألفية ابن مالك لابنه بدر الدين - تحقيق د/ عبد الحميد السيد
محمد عبد الحميد ط دار الجيل بيروت .

- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل - ط دار ومطابع الشعب .

- شرح جمل الزحاجي لابن عصفور - تحقيق د. صاحب أبو جناح ط
العراق سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي
ط أم القرى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي - ط دار الكتب العلمية بيروت سنة
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- شرح المفصل لابن يعيش ط عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي
بالقاهرة .
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للشهاب الخفاجي .
- فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية للشيخ ابراهيم
البيجوري ط مصطفى الحلبي سنة ١٣٤٣ هـ .
- الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للشيخ عبد الله بن احمد الفاكهي
ط بولاق .
- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزاهدي ط دار
الجيل بيروت .
- الكتاب لسبويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون ط دار القلم
بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .
- لسان العرب لجمال الدين بن منظور - ط دار المعارف بالقاهرة .
- المرتجل لابن الخشاب - تحقيق علي حيدر - ط دمشق سنة ١٣٩٢ هـ
١٩٧٢ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد تحقيق د. محمد كامل بركات ط جامعة
أم القرى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

- المقتصد شرح الايضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ط العراق سنة ١٩٨٢م .
- المختضب لأبي العباس الميرد تحقيق د/ محمد عبد الخالق عزيمة ص المجلس الأعلى للشئون الاسلامية سنة ١٣٩٩هـ .
- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش - تحقيق د. فائز فارس ط المطبعة المصرية بالكويت سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٧٩م .
- معاني القرآن واعرابه لأبي اسحاق الزجاج - تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي - ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٩٧٣م .
- معاني القرآن لأبي زكريا القراء - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين ط مطبعة المدني .
- منهج السالك الى ألفية ابن مالك لأبي الحسن الأشموني وتعليق حاشية الصبان ط الحلبي .
- ماينصرف وما لا ينصرف لأبي اسحاق الزجاج - تحقيق هدى محمود قراة ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- فتايج الفكر لأبي القاسم السهيلي - تحقيق د. محمد ابراهيم البنا - الطبعة الأولى .
- النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي - رسالة دكتوراه للمؤلف بإشراف د/ محمد رفعت فتح الله - تمت سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - تحقيق د. عبد السلام محمد هارون - د/ عبد العالم سالم مكرم . ط الكويت .
- (١١ - ما لا ينصرف)

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
	المبحث الأول :
١٣٠:٥	حقيقة ما لا ينصرف وماله من أحكام
٥	معنى الصرف لغة واصطلاحاً ، وترجيح قول الجمهور في ذلك
٩	حقيقة تنوين التمكين وتعريفه
١١	فائدة تنوين التمكين وعلة زيادته في الاسم
١٣	حقيقة ما لا ينصرف - اشتقاقه وتعريفه
١٧	أقوال النحويين في منعه من التنوين والخفض
١٩	الغرض من حذف الكسر فيما لا ينصرف
٢٠	أحكام ما لا ينصرف :
٢٠	أ - سقوط التنوين منه
٢٣	ب - سقوط الكسر منه في حالة الجر وعلة ذلك
٢٣	القول ببنائه في حالة الجر على الفتح
٢٤	محل اعرابه بالفتحة في الجر وتعليل ذلك
	إذا أضيف ما لا ينصرف أو اقترن بال فهل يسمى منصرفاً
٢٥	أم غير منصرف ؟
٢٨	الحكم إذا اجتمع فيما لا ينصرف أكثر من علتين
٢٨	أقسام ما لا ينصرف
	المبحث الثاني :
٤٩:٣١	تعليل منع الصرف في اللغة العربية
٣١	بيان كون الفعل فرعاً عن الاسم
٣٢	بيان كون الفعل أثقل من الاسم
٣٥	بيان أن ما لا ينصرف يشبه الفعل

- ٣٦ متى يمنع الاسم من الصرف ؟
 ٣٦ لماذا لم تكف العلة الواحدة في منع الصرف ؟
 ٣٧ مراد النحويين بالعلة في هذا الباب
 ٣٨ بيان أوجه خروج ما لا ينصرف عن الأصل في الأسماء
 ٤٠ حديث الزبجاج عن علل منع الصرف
 ٤١ حديث سيبويه عن تلك العلل وما يستفاد منه
 ٤٥ مناقشة تعليل السهيلي لمنع صرف ما لا ينصرف

المبحث الثالث :

- ١٣٨ : ٥٠ العلل المانعة من الصرف
 ٥٠ بيان تلك العلل وتقسيمها الى لفظي ومعنوي
 ٥٥ الجمع المتناهي - تعبير النحويين عنه وتعليلهم لمنعه من الصرف
 ٥٦ شرط منعه من الصرف
 ٦٠ مناقشة السهيلي في تعليله لمنع صرفه
 ٦٠ الأوزان المطردة للجمع المتناهي
 ٦٧ حكم مفاعل المنقوص
 ٧٣ لماذا حذفت الياء من جوار وغواش ؟
 ٧٥ التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة
 ٧٥ لماذا يسمى تأنيثا لازما ؟
 ٧٥ تعليل منع ما ختم بهذه الألف من الصرف
 ٧٨ الأوزان المشهورة لألفي التأنيث المقصورة والممدودة
 ٨٣ العلمية أو التعريف
 ٨٣ بيان كون النكرة سابقة على المعرفة
 ٨٤ العلل التي تشترك مع العلمية في ايجاب منع الصرف
 ٨٥ وقفة مع السهيلي في الأعلام الممنوعة من الصرف
 ٨٧ الوصفية - معناها - لماذا كانت سببا لمنع الصرف
 ٨٨ العلل التي تشترك مع الوصفية في ايجاب منع الصرف

الصفحة

الموضوع

- ٨٨ هل يشترط فيها الإصالة ؟
- ٨٩ زيادة الألف والنون
- ٨٩ حديث سيبويه في ذلك وما يستفاد منه
- ٩١ أوجه الشبه بين سكران ونحوه وبين حمراء ونحوه
- ٩٢ مناقشة السهيلي في تعليقه منع نحو سكران من الصرف
- ٩٢ ما يشترط لمنع الصرف مع هذه العلة .
- ٩٣ انكار النحويين لمذهب المبرد في تعليل منع نحو سكران من الصرف
- ٩٤ وزن الفعل
- ٩٤ حديث سيبويه عنه وما يستفاد منه
- ٩٧ أقسام وزن الفعل وما يؤثر منها في منع الصرف
- ٩٨ ما اشترطه النحويون في هذه العلة
- ١٠٠ الفرق بين أفعال التفضيل والصفة المشبهة التي على وزن أفعل
- ١٠١ العدل
- ١٠١ إطلاقه في اللغة وتعريفه عند النحاة
- ١٠٢ تعقيب على تعريف أبي حيان للعدل
- ١٠٢ رأى ابن يعيش في العدل
- ١٠٣ العدل بابه السماع
- ١٠٣ تعليل عدل العرب في بعض الأمثلة لا في جميعها
- ١٠٣ بيان فائدة العدل في الأعلام والصفات
- ١٠٤ حديث سيبويه فيما منع من الصرف لعللة العدل
- ١٠٧ المواضع التي يؤثر فيها العدل بمنع الصرف
- ١٠٧ بيان علة منع (آخر) من الصرف ، وحقيقة العدل فيه
- ١١١ فعال ومفعول من أفعال العدد والأقوال في منعها من الصرف
- ١١٦ اجتماع العدل مع العلمية في التثنية بمنع الصرف .
- ١١٦ منع صرف (عمر) ونحوه

- ١١٧ منع صرف فعال عليها المؤنث
- ١١٨ منع صرف (فعل) المؤنث به
- ١١٩ منع صرف أمس
- ١٢١ شيان لا أرى منهما من الصرف في هذا المقام
- ١٢٤ التانيث بغير الألف
- ١٢٤ بيان المراد به ، وتقسيم التانيث بالتاء الى تانيث لازم وتانيث فرفه
- ١٢٥ بيان منع صرف المؤنث اللفظي والمؤنث المعنوي
- حديث سبويه عن منع صرف المؤنث اللفظي والمعنوي ، وما يستفاد منه
- ١٢٧
- ١٣٠ بيان منع المختوم بألف اللاحق المقصورة من الصرف اذا صار علما التركيب
- ١٣١
- ١٣١ تعريفه وضابطه - تعليل كونه سببا لمنع الصرف
- ١٣٤ العجمة
- ١٣٤ لماذا كانت من أسباب منع الصرف ؟
- ١٣٤ المراد بالعجمي وبيان حكمه ، والمراد بالعجمة في هذا الباب
- ١٣٥ الوجوه التي تعرف بها الأسماء الأعجمية
- ١٣٦ حديث سبويه عن العجمة بنوعها
- ١٣٧ شرط منع الأعجمي من الصرف

المبحث الرابع

- ١٣٩ : ١٥١ الرد على السهيل فيما لا ينصرف
- ١٣٩ تعريف موجز بأبي القاسم السهيل
- ١٣٩ بيان مخالفته لجمهور النحاة في هذا الباب
- ١٤٠ حديثه عن العلة والرد عليه
- ١٤٢ حديثه عن عدم اطراد العلة في هذا الباب والرد عليه
- ١٤٤ حديثه عن عدم انعكاس العلة والرد عليه

١٤٤	الرد على ما ادعاه من التناقض في تعليل النحويين لهذا الباب
١٤٦	الرد على ما ادعاه من التحكم في تعليل النحويين لهذا الباب
١٥٠	الرد على انكاره لعللة الثقل
١٥٢	خاتمة البحث
١٥٥	أهم نتائج البحث
١٥٨	المصادر والمراجع
١٦٢	فهرس الموضوعات

تصويب واستدراك

الصفحة	السطر	المطبوع	الصواب أو المطلوب
١٥	٢	لأن التنوين يلحق به	لأن التنوين لا يلحق به
١٩	١٤	مررت بأحمد وإبراهيم	مررت بأحمد وإبراهيم
٢٢	٥	فتننون الشاعر	فيننون الشاعر
١٢	٢	لأن الفعل فيه	لأن الفعل منه
٤٦	١٤	أما الوقل	أما القول
٤٧	٤	غير	فغير
٥١	٤	يعبرون	يعبرون
٥١	هامش ١	انظر ما تقدم ص	ص ٤ وما بعدها
٦١	هامش ١	القاصماء . حجرة	القاصماء . حجرة
٦٢	هامش ٥	السعلاة : القول	السعلاة : القول
٦٤	٧	وحجامر	وحجامر
٧٣	٧	ووسيلة	ووسيلة
٧٨	١	وبنيت الكلمة عليها	وبنيت الكلمة عليها
٨١	٦	أخضاري	وخضاري
٨١	١٤	ولا يقال	لا يقال
٩٠	هامش ٢	للمتلى غضبا	للممتلى غضبا
١١٥	هامش ٣	تقدم هذا الشاهد	تقدم هذا الشاهد ص ٨٥

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٨٢/٥١٢١